دراسات اجتماعية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد السادس (06) أكتوبر 2010/ذو القعدة 1434ه

الشباب وملاعب كرة القدم الجزائرية "من العنف إلى الإجرام"

قمقاني فاطمة الزهراء

أ.دحماني علي

رقابة التفاعل الاجتماعي وواقع مجتمعنا الحضري

إكرام هاروني

التفاعل الثقافي بين المشرق و المغرب

أ.عبيدي سعاد

دوافع و سيرورة فعل المقاولة لدى الشباب البطال المنشئ للمؤسسات

أ.شويمات كريم

أثر المحددات الثقافية و المحيطية على تصور المشاريع المهنية لدى تلاميذ الأقسام النهائية

أ.عائشة بن صافية

تقويم الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين في أحد مراكز رعاية العجزة و المسنين بالجزائر

أ.ذهبية أوموسى

علاقة مفهوم تقييم الذات بالتحصيل الدراسي لدى فئة من المعاقين سمعيا

أ.زلوف منيرة

العلاقات الإنسانية بين المديرين و المعلمين بالمدارس

د.مجاهدي الطاهر

الرقم الدولي ISSN 0478-2170

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اجتماعية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

- العدد السادس -
(06)

رئيس التحرير:

العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
هاـ: 0021321289778
فاـ: 0021321283648

البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr
الموقع الالكتروني:
www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

ردمد : 2170-0478

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
هاـ/فاـ : 021.68.86.48
هاـ : 021.68.86.49

قواعد النشر

ترحب دورية "**دراسات اجتماعية**" بإسهامات الباحثين في الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تراعي القواعد التالية:

1- أن يكون البحث غير منشور في مصادر أخرى.

2- التقيد بالأسلوب العلمي والمعالجة الموضوعية والإحاطة المنهجية.

3- لا يقل حجم المقال عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25.

4- أن يكتب المقال ببرنامج " Word "الخط باللغة العربية" Arabic Transparent" حجم الخط 14.

5- أن يكون البحث مرفقا بمراجع مدونة في نهاية البحث.

6- تخضع الأبحاث المقدمة للتقييم من قبل الهيئة العلمية للدورية، ويبلغ أصحابها بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل.

7- الأبحاث المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

8- يرسل المقال في قرص مرن مرفقا بنسختين مطبوعتين إلى عنوان المركز أو بالبريد الإلكتروني على: موقع البصيرة

www.albassira.net

أو:

azdlamria@gmail.com
albaseerarevue@gmail.com

البريد الإلكتروني:

Markazbassira@yahoo.fr

هيئة التحرير

أ.العمرية عز الدين — جامعة الجزائر
أ.جابي عبد الناصر — جامعة الجزائر
أ.زبيري حسين — جامعة الجلفة
آيت مولود ناصر — مركز البحث

الهيئة العلمية

أ.مقراني الهاشمي.....جامعة الجزائر
أ. بومخلوف محمد.....جامعة الجزائر
أ. جابي عبد الناصر.....جامعة الجزائر
أ. بوكربوط عز الدين.....جامعة الجلفة
أ.زرواتي عبد الرشيد.....جامعة المسيلة
أ. بوشرف كمال.....جامعة الجزائر
أ. بوعجناق كمال.....المركز الجامعي خميس مليانة
أ. الزهرة شريف.....جامعة الجزائر
أ. عبورة محمد.....جامعة الجزائر
يوسف حنطابلي .....جامعة البليدة
بوقرة كمال .....جامعة باتنة

عنوان المراسلات :
رقم 46 تعاونية الرشد
القبة القديمة - الجزائر

هاتف: 021.28.97.78
فاكس: 021.28.36.48
النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني:
http/www.albasseera. net

البريد الإلكتروني :
info@albassira.net
Markaz_bassira@yahoo.fr

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات اجتماعية – العدد 06 – أكتوبر 2010

محتويات

الافتتاحية.	الهيئة العلمية	7
الشباب وملاعب كرة القدم الجزائرية "من العنف إلى الإجرام"	أ/قمقاني فاطمة الزهراء علم الاجتماع، جامعة بوزريعة أ/ دحماني علي علم الاجتماع، جامعة تيزي وزو	9
رقابة التفاعل الاجتماعي وواقع مجتمعنا الحضري الحديث	أ/إكرام هاروني قسم علم الاجتماع	47
التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب	أ/عبيدي سعاد باحثة في علم الاجتماع	65
دوافع وسيرورة فعل المقاولة لدى الشباب البطال المنشئ للمؤسسات	أ/ شويمات كريم معهد علم اجتماع والديموغرافيا جامعة سعد دحلب البليدة	79
أثر المحددات الثقافية والمحيطية على تصور المشاريع المهنية لدى تلاميذ الأقسام النهائية	أ/ عائشة بن صافية قسم علم الاجتماع والديموغرافيا جامعة الجزائر	91
تقويم الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين في أحد مراكز رعاية العجزة والمسنين بالجزائر:	أ/ ذهبية أوموسى جامعة سعد دحلب- البليدة-	113
علاقة مفهوم تقييم الذات بالتحصيل الدراسي لدى فئة من المعاقين سمعيا	أ/ زلوف منيرة علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر-	127
العلاقات الإنسانية بين المديرين والمعلمين بالمدارس الابتدائية	د/ مجاهدي الطاهر كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة المسيلة	137

افتتاحية العدد

يمرّ المجتمع الجزائري بجملة من التغيرات التي انعكست على المناحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للفرد، سواء كان ذلك في الثقافة التي تبناها أو في نمط الاستهلاك الذي اكتسبه، في هذا الإطار تقدم مقلات هذا العدد محاولات لفهم جانبا من هذا التغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع الجزائري من خلال مجموعة من المواضيع المختلفة والمرتبطة بالمناحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفرد، من وجهات نظر مختلفة تمكننا أن نتحصل على أدوات أكثر لفهم شكل و سيرورة التغير الاجتماعي.

نستهل هذا العدد بمقال يحاول الباحثان من خلاله اقتراب ظاهرة منتشرة بشكل كبير حاليا في أوساط الشباب الجزائري وهي ظاهرة العنف ممثلة بأحد أشكالها المرتبطة بملاعب كرة القدم.

في المقالين الثاني والثالث تتطرق الباحثتان إلى موضوع التفاعل بأبعاده الاجتماعية والثقافية مع محاولة إبراز دور كل منهما في التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري.

في حين يغلب الطابع الاقتصادي على الموضوعين الرابع والخامس من حيث تناول موضوعين حول إنشاء المؤسسات بمقاربتين مختلفتين، تهتم الأولى بسيرورة فعل الإنشاء "المقاولة"، في حين تهتم المقاربة الثانية بتأثير الثقافة والمحيط على تصور المشاريع.

المواضيع الثلاثة الأخيرة هي مقاربات اجتماعية نفسية لمواضيع الخدمة الاجتماعية وكيفية تقويمها، وكذلك موضوع التحصيل الدراسي في علاقته مع تقييم الذات، ثم المساهمة الأخيرة حول العلاقات الإنسانية كنمط تنظيمي للعلاقة الوظيفية بين المدير والمعلم.

الهيئة العلمية

الشباب وملاعب كرة القدم الجزائرية
"من العنف إلى الإجرام"

✍أ. قمقاني فاطمة الزهراء، جامعة بوزريعة
✍أ.دحماني علي، جامعة بتيزي وزو

مدخل:

يعتبر العنف أو الإجرام نوعا من أنواع الخروج عن قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده حفاظا على قوامه ودوامه، ويعتبر موقفا من المواقف العدوانية التي عرفتها الحضارة البشرية بجميع أشكالها، إلى أن وصل العلماء إلى اعتباره من أكثر الأمراض الاجتماعية خطورة وانتشارا، لما ينجر عنه من اضطرابات اجتماعية ونتائج سلبية على الأشخاص والمجتمع.

من بين الاضطرابات الصعبة التي شهدها مجتمعنا في تاريخه المعاصر، العنف الشباني عبر حركة اجتماعية كانت بدايتها أحداث أكتوبر 1988، بحيث قامت هذه الفئة بحركة عنيفة في الأحياء الشعبية، بخروجها إلى الشوارع متحدية كل الأوضاع. بعد ذلك أخذ العنف أبعادا وتطورات، خاصة أثناء وبعد التجمعات في الملاعب، وفي كل مقابلة كرة القدم على شكل أعمال شغب وتخريب للممتلكات داخل وخارج الملاعب، يرافق هذه التصرفات تداول الشباب لغة خاصة بهم، تتمثل في شعارات تجمع بين الابتكار والإثارة والعدوان وبين السب والشتم والذم.

المتتبع لظاهرة العنف الشباني في الملاعب يتضح له أن الشباب المتعود على الملاعب لم يتخل عن تصرفاته العنيفة سلوكيا، بل تطورت الأحداث عاما بعد عام، تعقدت وانتشرت الظاهرة تقريبا عبر كل مناطق الوطن، أصبحت المواعيد الأسبوعية لكرة القدم بمثابة الهاجس المخيف ليس للرياضيين فحسب بل للمجتمع ككل، لأن هذه المناسبات وصلت فيها الأمور إلى ارتكاب اعتداءات وجرائم، تمثل بعضها في القتل وفي جروح خطيرة خاصة أثناء المواجهات

بين الأنصار المشكلين أساسا من فئة الشباب، يتوعدون بعضهم البعض بالانتقام أحيانا كثيرة، غير مبالين بنتائج الفرق التي يناصرونها.

عندما تصل الأمور إلى ارتكاب جريمة أو فعل قتل، فهذا لا يدل إلا على وجود أزمة تعيشها أكبر فئة في المجتمع وهي فئة الشباب. ومن هنا، نتساءل عن طبيعة الأزمة التي تغذي هذه الحركة الشبانية العنيفة التي أخذت أشكالا مثل الجريمة؟ ونتساءل عن العلاقة التي يقيمها الشباب ومجتمعهم بمختلف مؤسساته، الأسرية والتعليمية أساسا؟ ونتساءل عن أسباب اشتداد العنف وارتفاع حدته إلى درجة التعدي والإجرام؟ كما نتساءل عن أسباب انتشار هذه الظاهرة لتمس وتصيب سنة بعد سنة أعدادا متزايدة، والتي تعمل على الاستمرار والتحول دون الاختفاء؟

1 - السياق التاريخي للظاهرة:

لفهم ظاهرة العنف أو الإجرام وتطورها إلى درجة التعدي وارتكاب الجرائم، يجب التأكيد بأنها تعد امتدادا لجملة من الاضطرابات التي تعرض لها مجتمعنا في تاريخه المعاصر، ولذلك نقول: "إن دراسة الحركات الاجتماعية لا يجب أن تنحصر في بعض النزاعات أو الأحداث التظاهرية" (TOURAINE A, 1984, p. 86)، بل يجب الرجوع إلى مسيرة المجتمع ككل، فهذه الاضطرابات كانت أبرزها الحركة الاجتماعية العمالية في المصانع الكبيرة خاصة قبل أحداث أكتوبر 1988.

والبحث في الحركة الاجتماعية في الجزائر، يعيدنا إلى تاريخ ظهور هذه الحركات المرتبطة بمرحلة إنشاء المصانع في مناطق عديدة من البلاد، بغرض تحقيق التنمية وتحديث المجتمع. لكن رغم ذلك عرفت نزاعات اجتماعية في ميادين العمل، من خلال حركة اجتماعية عمالية خاصة في المؤسسات الإنتاجية، تمثلت هذه النزاعات في الاضرابات والتوقفات عن العمل، كبح الإنتاج، التغيبات... إلى غير ذلك. هذه المرحلة عرفت رغم التطور الصناعي عوائق كثيرة تمثلت في صعوبة توفيق المصانع والمؤسسات العمومية بين مهامها العديدة، والتي كانت بالإضافة إلى مهمتها الاقتصادية تقوم بدور اجتماعي، بحيث تتكفل بالسكن، النقل، الصحة، التسلية، التغذية والنشاطات الرياضية والثقافية. مما أدى إلى تغيير السياسة الاقتصادية في حدود سنة 1980، بتبني نموذج جديد للتنمية يقر بمبدإ

استقلالية تسيير المؤسسات الاقتصادية التي كان عليها التخلي عن وظيفتها الاجتماعية للقيام بمهمتها التي أنشئت أصلا من أجلها، وهي المهمة الإنتاجية.

أصبحت هكذا المطالب الاجتماعية غير مسموحة قانونا في المصنع، وأضحت المبررات إضافة إلى الأزمة الاقتصادية هي الاهتمام أكثر بالإنتاج. وبدأ تطبيق عدة إجراءات كالتوقف عن تدعيم بعض المواد الأساسية، وأصبح العمال يحتجون أقل في أماكن العمل، لتتحول التصورات نحو أماكن أخرى، يتصارع العمال خارج المصنع لحل مشاكلهم خاصة الاجتماعية CHIKHI S, 1989, p. (200). وعليه، نؤكد تسجيل منذ بداية الثمانينات ظهور حركة للثانويين وللمواطنين في العديد من المدن بمجموعة من اضطرابات لتشمل هذه الأحداث بذلك فئات أخرى غير الفئة الشغيلة المتواجدة في المصانع والمؤسسات (Le Comité de Coordination Interuniversitaire, 1988, p. 3).

فبتحول الحركة الاجتماعية من المصنع إلى الحضر والشوارع يتغير الفاعلون الاجتماعيون، لتشمل فئات أخرى أهمها فئة الشباب، الفاعل لأحداث أكتوبر 1988، بحيث أقدمت على أعمال عنف منطلقة من الأحياء الشعبية الأكثر اكتظاظا بالسكان خاصة في الجزائر العاصمة، لتخلف جرحى وسقوط عدد من القتلى في مواجهات مع قوات الأمن، ليكتشف الجميع أزمة كانت فيما سبق تمس الطبقة العمالية، أصبحت تعني شيئا فشيئا كل الفئات خاصة فئة الشباب.

لكن قبل هذه الأحداث شهدت الملاعب خاصة في الموسم الكروي 1987- 1988 وأثناء مقابلات كرة القدم أعمال عنف وصلت إلى درجة أنها شغلت كل المعنيين بالأمر من حكام، رياضيين، مدربين، مسؤولين وحتى الصحافيين، الأمر الذي دفع خاصة وزارة الشباب والرياضة إلى اتخاذ عدة إجراءات خاصة بالملاعب وتسييرها. بغض النظر عن طبيعتها، فإنها لم تقلل من حدة العنف وانتشاره حتى آخر مقابلة هذا الموسم الرياضي، لتمتد إلى موسم 1988- 1989 بأكثر حدة وتوتر.

كان العنف يفسر في هذه المرحلة من منطلقات ذاتية ونفسية، وتارة أخرى ترجع الأسباب إلى التحكيم أو إلى ضعف مستوى اللعب وعدم صلاحيات الملاعب وعدم توفرها على المرافق

الضرورية لاستقبال الجمهور الرياضي، لكن بعد ذلك أجمعت الآراء على أنها ظاهرة اجتماعية دافعها الرئيس اجتماعي واقتصادي لا رياضي.

بعد دستور 1989، شهدت سنة 1991 حركة شبيهة بتلك التي حدثت سنة 1988، وأدت بالبلاد إلى دوامة من الأحداث بدخول الجزائر أزمة سياسية وجو من العنف والإرهاب، وحرق منشآت اقتصادية، مدارس، فضلا عن الآلاف من الضحايا من مختلف الشرائح والأعمار، والشيء المؤكد هو أن ظاهرة العنف الشباني في الملاعب لم تغب ولو لموسم واحد منذ تلك الفترة، بل عمت وانتشرت لتجلب إليها حشودا وأعدادا كبيرة موسما بعد موسم، حتى ولو اختفت أحيانا تظهر من حيث لا ينتظر الجميع وبحدة وتصاعد أكثر. ومهما اختلفت الزوايا التي يعالج منها الموضوع، فإن الهدف يتمثل في محاولة اكتشاف ظروف عدم التوازن التي تؤدي في أغلب الحالات إلى ظهور الحركات الاجتماعية، لأنه غالبا ما تكون مشاركة الأشخاص فيها غير ناتجة عن اختيار، وإنما يندفعون فيها بسبب تجاربهم التي تثير شعورهم معلنين سخطهم وعدم رضاهم.

2 - السياق الاجتماعي للظاهرة:

إن تطور ظاهرة العنف والإجرام التي ينتجها الشباب لا تستطيع أن تخرج عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي ينمو فيه هؤلاء، فهي وليدة البيئة الاجتماعية التي تعمل على صقل شخصية كل واحد منهم. والبيئة الاجتماعية عبارة عن الجماعات والنظم الاجتماعية التي تحكم سلوك هذه الجماعات، والمقصود بالنظام الاجتماعي، القيم والمقاييس التي تحكم وتنظم ناحية أساسية من نواحي الحياة الإنسانية كالنظام الأسري أو المدرسي أو الاقتصادي والثقافي.

وبما أن الفرد يشبع حاجاته من خلال هذه الأنظمة ويكتسب بواسطتها مهاراته وخبراته، فهو لا يستطيع أن يحيا إلا في هذه الجماعات. ومن ثم، فإن تأثر نموه وشخصيته بها أمر حتمي لا مفر منه من خلال الأفراد الذين يتفاعل معهم داخل هذه الجماعات وبالمجتمع القائم الذي يتحرك في إطاره، وبالثقافة التي تهيمن على أسرته ومدرسته ووطنه، وتبدو آثار هذا التفاعل في سلوكه واستجاباته ونشاطه العقلي والانفعالي.

فكما يولد الطفل في الأسرة- جماعته الأولية- يولد في المجتمع- وهو الجماعة الثانوية، والمدرسة حلقة متوسطة بين مرحلة يقضيها الطفل في المنزل وبين مرحلة اكتمال نموه، أي ثلاث حلقات، وهي المنزل، المدرسة والمجتمع. لذا، يجب أن يكون هناك تدرج في الانتقال بين هذه البيئات الثلاث لكي يتحقق التدرج في النمو العقلي والاجتماعي بكل سهولة، وتتحقق حاجات كل مرحلة ولا تهمل الميولات واستعدادات كل مرحلة.

لكن عندما تصاب إحدى هذه الحلقات أو كلها بتناقضات وتجتازها مشاكل، تجعلها لا تؤدي مهامها على أحسن وجه، وهو ما سنحاول كشفه ومعرفة أهم التناقضات التي عرفتها هذه الأنظمة الطبيعية التي تمر بها كل شخصية وتنمو في أحضانها، وذلك بطبيعة الحال في المجتمع الجزائري وبصورة شاملة، هذه الظروف السيئة المعبر عنها بالتناقضات تساهم في العنف وتؤهل للتعدي والإجرام. لذلك يقول الهادي الهواري إن التناقضات الاجتماعية تبين لنا جليا ظروف مجتمعات العالم الثالث وشعورها بالحرمان وخيبة الأمل. فأغلبية السكان تشعر بأنها مبعدة عن التحديث ومهمشة، وهذا ما يؤدي إلى الانفجارات الاجتماعية التي تسير الحياة السياسية (ADDI L., 1990, p. 135. 136.137).

أ - التناقضات الأسرية: الأسرة هي البيئة الأولى التي يتعلم فيها الطفل أنماط الحياة، تعمل على تحقيق التوافق النفسي بين دوافع الطفل ومطالب بيئته للتكيف معها على مواجهة المشاكل اليومية. بهذا تصبح الأسرة من أهم عوامل التنشئة الاجتماعية للطفل، بحيث تشرف على نموه الاجتماعي وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه باعتبارها الممثلة الأولى للثقافة وأقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الفرد، فهي العامل الأول في صبغ سلوك الطفل بصبغة اجتماعية.

المجال الجغرافي لإجراء عملية التنشئة الاجتماعية، مبدئيا هو ذلك المكان الذي تتكون فيه الأسرة والمتمثل في البيت والظروف السائدة فيه. فظروف البيت لها آثار كبيرة على سلوكاتهم وشخصياتهم، وللعلاقات الأسرية في هذا الظرف المكاني أثرها في عملية التنشئة الاجتماعية خاصة العلاقة بين الوالدين، لأن السعادة الزوجية تؤدي إلى تماسك الأسرة والعلاقات السوية بين الوالدين تؤدي إلى إشباع حاجة الطفل من الأمن النفسي والتوافق الاجتماعي، والتعاسة الزوجية تؤدي إلى تفكك الأسرة، والخلافات بين الوالدين تخلق جوا من التوتر يؤدي إلى أنماط السلوك المضطرب لدى الطفل. فالأسرة السعيدة تؤدي إلى سعادة

الطفل، والأسرة المضطربة تعتبر انطلاقة للانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية والاجتماعية له.

إضافة إلى هذا الجانب، فالأسرة خاصة المنتمية للطبقة الفقيرة مطالبة أكثر بالمقاومة والسعي من أجل الاكتفاء المادي، خاصة أن تربية الأطفال تحتكر أكبر الموارد. أسر كثيرة تجد نفسها غير قادرة على توفير حاجياتها الغذائية والصحية والمدرسية للأبناء، لهذا أصبحت لا تتحكم في اختيارات الشباب الفردية، ولا تستطع رفض استقلالية قراراتهم بالتدخلات في سلوكاتهم وتصرفاتهم واتجاهاتهم في الحياة وهو واقع العديد من الأسر والعائلات الجزائرية عبر المراحل الأخيرة من تطور المجتمع.

لا شك أن الأولياء يختلفون اختلافا كبيرا في كيفية معاملة أطفالهم منذ الولادة وحسب مختلف مراحل العمر، ويعود ذلك إلى عدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي: المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي، المكانة الاجتماعية، عدد الأطفال في البيت الواحد، نوع التربية التي تلقاها نفس الأولياء، جنس الطفل، نوع السكن، المحيط المادي والاجتماعي بصفة عامة. هذه العوامل كلها تحدد إلى حد كبير نوع السلوك الذي يمكن أن يتبعه الأولياء في عملية تأديب الأطفال.

أسلوب التأديب إذن، يختلف حسب اختلاف الوالدين في الميادين التي ذكرت خاصة المستوى التعليمي والثقافي، ومن جراء القسوة والعنف في التأديب تنجر أضرار نفسية وجسمانية وانعكاسات سلبية مختلفة، وهذا الوضع يعتبر من بين أهم المشاكل التي تتخبط فيها الأسرة الجزائرية من حيث المعاملة وأسلوب التأديب السائد والممارس.

"إننا نلاحظ فروقا كثيرة وكبيرة في طرق معاملة الأولياء لأطفالهم (...) حيث نجد الأب قاسيا في معاملته مع الأطفال ولكن الأم رحيمة وحنونة، والملاحظ أن الأب في الأسرة والعائلة الجزائرية هو الذي يؤدي الدور الكبير في عملية التأديب وخاصة عندما يتطلب الأمر إيقاع العقاب بالطفل وخاصة الذكور، فالأب عادة هو أداة للعقاب ووسيلة للتخويف التي تستعملها الأم مع الأطفال"(سعد جلال، 1984، ص 56).

في مثل هذه الظروف ينشأ الطفل وفي نفسه أثر الأذى الجسمي الذي يمارسه كثير من الأولياء خاصة الآباء عليهم، يترك رواسب نفسية تتعلق باتجاهه خاصة نحو والده، والتعميم لا

يكون على جميع الأولياء لكن هذه الصور السلوكية منتشرة في مجتمعنا، والمؤكد هو أن أغلبهم يضربون أبناءهم، ولو كان متفاوتا من حيث الشدة والتكرار، كما تختلف المواقع التي يضرب عليها الأطفال وتتباين الأدوات المستعملة في ذلك.

أما التربية الجنسية فتكاد تكون منعدمة في الأسر الجزائرية رغم الأسئلة المتكررة التي يطرحها الأطفال لأوليائهم، فهي تبقى دون إجابات في معظم الحالات، أو اكتفاء الآباء ببعض الإجابات البسيطة في هذا المجال، أو إعطاء إجابات خاطئة في بعض الحالات. إن لإهمال هذه التربية عواقب خطيرة تتمثل في نشوء اضطرابات صحية وسلوكية عند الأطفال والمراهقين، ومن بين هذه المشاكل انتشار عادات سلوكية سيئة عند الذكور والإناث، مثل العادة السرية خاصة في مرحلة المراهقة.

الطفل منذ ولادته تتكفل به الأسرة لتلبي احتياجاته الفطرية الأولية، المتمثلة أساسا في الاحتياجات الغذائية الكافية والمتكاملة، وتوفير الشروط الصحية له، إلى جانب الراحة والنوم بالقدر الكافي. ولا يتوقف دور الأسرة عند هذا الحد، بل يتوسع ليشمل مهمة تأهيل الطفل باكتسابه الحكم الاجتماعي، والتوجيه الذاتي الذي يحتاجه ليتحول من طفل ناشئ إلى راشد مسؤول في أسرته ومجتمعه.

إذا كانت هذه المطالب الملقاة على عاتق الأسرة ضرورية لنمو الطفل، فإن توفير العائلة الجزائرية لها شيء محدود، لأن الأمر يتعلق بالإمكانيات. فإذا كانت نسبة هامة من الأطفال تعيش في وسط عائلي يسمح لها بالنمو السليم وتطوير شخصيتها تطويرا ملتزما لما يتوفر لها من إمكانيات مادية ومعنوية، فإن نسبة أخرى لا تقل أهمية من أطفالنا تجد حظوظها في نيل الشروط الحياتية الضرورية قليلة، خاصة في بعض الأسر التي تتكاثر فيها المشاكل خاصة تلك التي يصيبها الطلاق.

فالطفل الجزائري ينمو بصفة عامة في وسط عائلي له صلة مباشرة مع مخلفات وانعكاسات مجتمع يتميز بتشابك انشغالاته وكثرة نقائصه من ضيق المسكن وحرمان هؤلاء من أبسط وأهم حقوقهم في التمتع بإطار حياتي ملائم لتنمية بنياتهم الجسمية والعقلية، مما يحول دون الرعاية الجيدة ويسد أمامهم باب الراحة والأمان ويفتح لهم باب التشرد والجنوح.

إن ضغوط المساحة الحيوية والمصاعب الصحية والغذائية تصبح سببا في خروج الطفل إلى الشارع بكل ما يحمله من أعباء التربية العكسية، خاصة إذا سجلنا ذلك النقص الكبير في وسائل الترفيه واللعب من حدائق ومساحات يمضي فيها أوقات فراغه ويقاسم اللعب فيها مع أترابه، باعتبار أن الجدول اليومي للطفل لا يقتصر على الغذاء والنمو فقط، بل يتجاوز ذلك ليشمل مجال اللعب بكل سحره وعذوبته.

إنها صورة لحياة الطفولة والشباب في الأسرة الجزائرية، وقد تزيد حدتها وحساسيتها خاصة بعد التطور الكبير لليد العاملة النسوية، الذي يطرح مشكل التكفل بالأطفال وقت العمل بشكل كبير، مما يستدعي اهتماما خاصا بتوفير مؤسسات من دور الحضانة ورياض الأطفال إلى الحدائق وأقسام التعليم التحضيري، نظرا لما لها من أهمية لخدمة الأم وضمانا لاستقرارها وراحتها، حتى تستطيع أن تؤدي عملها على أكمل وجه وتتمكن من رفع حصة مساهمتها في التنمية الوطنية.

والخلاصة الممكنة لكل ذلك هي ما أكده فاروق بن عطية بقوله إن سوء تكيّف العائلة وعدم اندماجها في التحضّر السريع، يسمحان بخلق استقلالية وحرية كبيرة لأفرادها بسبب ارتخاء وتصدع الروابط بداخلها، الشيء الذي يؤدي إلى قذف المراهقين إلى الشارع في أوقات انتشرت فيه أزمة السكن، والنّزوح الريفي والبطالة، وانتشار البيوت القصديرية والتمدرس غير الكافي. كلها ضاعفت تكاثر عدد الأطفال دون عائلات ودون مأوى (BENATIA F., 1983, p. 55).

ب _ التناقضات المدرسية: المنظومة التعليمية التربوية في الجزائر عرفت مراحل تطور عديدة، تحصلت على إمكانيات مادية وبشرية جد هامة، ظلت بزخفها وثقلها هاجسا طالما وجد صداه العميق عبر مختلف المؤتمرات والندوات. كما عرف موضوع المنظومة التربوية والمدرسية مناقشات مختلفة وتناقضات حادة. لكن رغم هذا وذاك يبقى هذا الملف دائما محل عناية واهتمام، لأن التربية بمفهومها الواسع هي العنصر الأساسي في تكوين الفرد، وأن رقي الشعوب يقاس بنوعية تربيتها ومدى ملاءمة نظمها وقيمها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة.

تم اعتماد- منذ سنة 1962- إصلاحات هامة، لكنها لم تخضع منذ البداية لقواعد منطقية مدروسة مسبقا، كانت تخضع لضغوطات ظرفية، إذ دعت الضرورة مثلا إلى توظيف

متعاونين لم يسبق لهم التدريس. كما عرفت المدرسة الجزائرية تراكمات يتمثل أهمها في أنها سارت بتشريعات وتنظيمات مدرسية موروثة عن عهد الاستعمار، وضعت لأنماط مصنفة من المدارس ولطائفة معينة، إضافة إلى قلة الموظفين والمسيرين خاصة في المدارس الابتدائية.

ومن بين التناقضات أيضا نظام الحواجز بين المراحل والإبقاء على نظام التصفيات، رغم أن المبدأ المقرر منذ السنوات الأولى من الاستقلال هو تعميم التعليم وديمقراطيته، التحقت بالمدارس أكبر النسب، بلغت في بعض المناطق 100٪. لكن الذي حدث فيما بعد يتناقض تماما مع هذا المبدإ بل يحطمه من أساسه، لأنه في آخر المرحلة الابتدائية وتحت غطاء امتحان السنة السادسة يغادر المدرسة حوالي 50 ٪ تحتضنهم الشوارع. وفي المرحلة المتوسطة ينتقل 50 ٪ إلى المرحلة الثانوية أي 25 ٪ من المجموع، وتأتي البكالوريا لتقضي على نسبة أخرى لترحب بالكثير منهم عصابات الإجرام وجماعات الانحراف.

أما الكتاب المدرسي فقد ظل متجاهل الأهمية لفترة طويلة، فقد غلب عليه الطابع التجاري، والمعبر في كثير من الأحيان عن واقع اجتماعي آخر غير واقعنا وتجربتنا، مما جعل استيعابه صعبا ولم تستمد مواضيعه من واقعنا الثقافي والتاريخي. والملاحظ أيضا، غياب أولياء التلاميذ وعدم إشراكهم في الحوار والحياة البيداغوجية، بحيث لا يتم استدعاؤهم إلا لقضايا الانضباط وغياب أبنائهم عن الأقسام، أو لسحب نتائج الامتحانات أو لشرح وتطبيق برنامج أو إصلاح معين.

المدرسة الأساسية إصلاح آخر في المنظومة التربوية بعد صدور مرسوم 16 أفريل 1976 والوثيقة الأساسية لسنة 1974، مبدؤها الأساسي هو ضمان 9 سنوات لكل طفل والذي حاول أن يحطم بذلك الحواجز التي تحول دون متابعة الطفل للتعليم المتوسط، وتخصص دروسا استدراكية بعد الدروس الرسمية وتعليم اللغات الأجنبية إضافة للفرنسية.

البرنامج المخصص لهذه الفترة ذو حجم كبير مقارنة بإمكانيات التلاميذ الفكرية والمادية المتوفرة داخل المؤسسات التعليمية. كما أن بعض النصوص حتى العربية الكلاسيكية فائدتها ضئيلة في تكوين التلاميذ. إن تعليم الكثير من المواد يشكل ضعفا خاصة من الناحية الأدبية والتاريخية، لأن الفكرة المبنية حول الشخصية الجزائرية والتطور التاريخي للأمة الجزائرية غائبة بشكل واضح.

إن قضية البرامج المطبقة على مستوى مختلف مؤسساتنا التربوية والتكوينية، تعتبر حجر زاوية لأي إصلاح من شأنه إن يرفع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي، وبالتالي إعطاء المنظومة درجتها من المردودية، ويستدعي ذلك الوقوف طويلا أمام نوعية هذه الوجبة الفكرية التي ساهم جميع هذه المؤسسات في تلقينها لأجيالنا. ولكن لم تستجب هذه البرامج المعطاة والمطبقة لمستوى تطلعاتنا، وبالتالي لم ترتق إلى مستوى ذوق العصر وجماليته ولم تستجب للشروط والمقاييس المتعارف عليها دوليا.

أما من ناحية التوجيه، فإن أحسن التلاميذ من ناحية المعدل يتم توجيهه نحو الشعب العلمية، أما الآخرون فيتم توجيههم نحو الشعب الأدبية. لهذا السبب نجد أن أغلب التلاميذ يرغبون في الالتحاق بالشعب العلمية، وهذا لا يعود ببساطة إلى رغبة أو اختيار شخصي، وإنما توجيه له جذوره الاجتماعية ولعوامل خارجية متعلقة بالمحيط وتحدده النظرة الاجتماعية.

ولو أن هناك بعض الاستثناءات، فإن معظم البرامج المقررة والمسطرة لجميع الفروع والشعب كانت سببا في تدني مستوى التحصيل لدى مختلف التلاميذ، وأصبحت تشكل لديهم نفورا نفسيا داخليا جعل هؤلاء لا يكترثون للأمر، لأن هذه البرامج لا تلبي احتياجات الأجيال المتطلعة إلى كل ما هو جديد.

في المقابل، فإن كثافة البرامج وتعدد المواد والارتجال في تقرير مواد لم يتم بالإعداد الجيد، مما جعل معظم الكتب التي تمت على هذا المنوال تشكو متاعب سواء كانت ضمنية أم منهجية، لأنها بعيدة عن الواقع الجزائري وعن أهداف مخططات التنمية، بحكم أننا نكون رجل الغد بمقاييس فرضتها متطلبات العصر. ولكن هذه الحقيقة أهملت في مختلف المخططات ونسينا أن الشباب المتعلم هو محور التطور والتقدم، وهذا ما انعكس على طبيعة التكوين ومردوديته، إذ لم يراع التجديد المستمر ولا الانطلاقة السريعة بحيث لم يتعد كونه عمليات مبرمجة، أما الهدف فلم يدرج في جدول الأعمال لأن الأهداف هي التي تحدد الوسيلة والكيفية التي نصل بها إلى تحقيق الغاية التي نطمح إليها (حميش سليمان، أفريل 1989، ص 19).

إن تدني وضعف المستوى التعليمي جعل المنظومة التربوية لا تؤدي بأحسن صورة رسالتها العلمية والمعرفية والثقافية، ولا تساهم بكفاية في نشر وتثبيت القيم والمفاهيم الإيديولوجية والعقائدية في عصر التحديات، رغم ما فتئت بلادنا منذ الاستقلال توليه لهذا الميدان الحيوي

والضروري لبلوغ تنمية متكاملة، هي إذن أهم العوامل التي يجب مواجهتها في ظل المتطلبات المتزايدة والمعقدة للمرحلة الراهنة، إضافة إلى:

- ضعف إمكانيات وهياكل الاستقبال ووسائل التعليم والتكوين أمام الأعداد الهائلة والضخمة من التلاميذ المقبلين على التعليم والتكوين سنويا لا سيما في الأطوار الأساسية في بعض المناطق.

- نقص التوجيه الذي يراعي إمكانيات ومواهب ورغبة التلاميذ وقلة المخابر لإجراء التجارب والتطبيقات.

- ضعف مستوى المعلمين ونقص التأطير إضافة إلى الظروف الاجتماعية التي تعوقهم عن القيام بتكوين تربوي صحيح.

- حشو برامج التعليم بمواد كثيرة تسد أوقات فراغ التلاميذ الضرورية للراحة والمراجعة.

- القلق النفسي للمعلم والتلميذ على حد سواء من جراء الفراغ الثقافي وانعدام التسلية عموما.

هي من بين العوامل المسببة في تدني مستوى التعليم، وقد تكون كذلك أهم الأسباب التي تساهم في تفشي ظاهرة التسرب المدرسي خاصة في مراحل التعليم الأولى، بحيث تعد السنة الثالثة من التعليم المتوسط والثالثة من التعليم الثانوي منعرجين حاسمين بالنسبة للتلاميذ في تقرير مصيرهم وتحقيق آمالهم، بحيث تتأزم نفسيتهم فيشعرون بالحيرة والقلق ويبدأ التفكير في سبيل إنقاذ أنفسهم أو إيجاد مخرج لمسار مستقبلهم.

إنها العراقيل التي تقف أمام المدرسة عند قيامها بمهامها التي تستدعي العصرنة وتنظيم الإمكانيات وتوفير الوسائل الضرورية والحديثة، وهو يعني إلزامية بذل المزيد من الجهد على أكثر من صعيد لتوفير الشروط الموضوعية للدراسة، خاصة جمعيات أولياء التلاميذ التي يجب أن تكون مكانا للتفكير في مستقبل الأبناء والتفكير في طرق تطوير المنظومة التربوية.

من الضروري عند التطرق إلى ملفات المنظومة التربوية الحديث عن نظام التعليم التحضيري الذي يعرف لدينا نقصا في عدد رياض الأطفال ودور الحضانة. فالفترة ما قبل المدرسة في حياة الطفل أساسية كونها بداية لسلسة من التغيرات، وأكثر مراحل النمو أهمية فيما يليها من المراحل. فالسنوات الأولى حاسمة في تشكيل الملامح الأساسية لشخصية

الطفل، تظهر خلال هذه الفترة أهم القدرات والمؤهلات، وترتسم الخطوط الكبرى لما سيكون عليه مستقبلا، فهي تشكل مرحلة جوهرية تبنى عليها مراحل النمو الحسية والحركية والعقلية واللغوية السليمة. لها أثار إيجابية سواء في سنوات التعليم المختلفة أم في مواجهة شؤون الحياة فيما بعد.

ج - **التناقضات الحضرية:** عرف مسار التعمير في أغلب البلدان خاصة المغاربية وتيرة كبيرة، وصلت الأوضاع فيها إلى تضخم حجم التجمعات العمرانية التي تجلب وحدها جزءا هاما من السكان. إنها ظاهرة حضارية تشكل حدثا اجتماعيا رئيسا في السنوات الأخيرة. فضلا عن الانعكاسات الآنية لها من حيث نتائجها على ظروف سير النشاطات الاجتماعية، تشكل تحولا هاما بالنظر إلى النمط الشامل لسير المجتمع، بالأخص الممارسات الاجتماعية والقيم وأنماط التمثيل على المستويات الفردية والجماعية.

فالنمو العمراني صاحبه تغير ثقافي سريع، وارتفاع نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن واختلاف الثقافات الفرعية، بتناقضها مع الثقافة الكلية في وجوه كثيرة، وإنشاء العلاقات العابرة التي لا تشعر الأفراد بالطمأنينة وسيادة المعايير الخلقية المتضاربة. كلها تؤدي إلى وجود حالة من الفوضى التي تسمى باللامعيارية. فكثرة انتشار الجرائم في العصر الحديث تعتبر ظاهرة لازمت المدن وما صاحب ذلك من انحلال وتغير الأوضاع التقليدية التي كانت تعمل على ضبط سلوك الأفراد.

ومما لا جدال فيه أن نسبة ارتكاب الجرائم في المدن أعلى بكثير منها في الأرياف والقرى، كما أن الجرائم أكثر تنوعا في الحضر منها في الريف. أما عن مناطق العنف في المدن والتي يرتفع فيها معدل الجنح ارتفاعا ملموسا مقارنة بالضواحي تقع في الوسط خاصة، وتأخذ في الانخفاض مع الابتعاد من مركز المدينة إلى ضواحيها القريبة وهذا من وجهة نظر عمرانية فقط، لأن الوسط منطقة تحول، تعرف عادة تطور الصناعة وغزو التجارة وما يرتبط بها من نشاط سكاني.

فسرعة الحركية الاجتماعية في المدن سمحت لشباب الطبقات الأكثر فقرا بالتطلع إلى حد ما إلى تجسيد طموحاتهم عن طريق الجنوح والجريمة، مستغلين المدينة كميدان للتحرك، خاصة الكبيرة منها والتي يسودها الغموض والتزاحم الكبيران، إنه الميدان المفضل

للمهمشين والمبعدين. كما أن الوعي الذي يكتسبونه من خلال هذه الحركية الكبيرة، يهيئهم للمساس بالغير وبممتلكاتهم (BENATIA F, 1983, p. 57).

إن الازدهار الاقتصادي للمدن، مسؤول أيضا عن جذب العمال من الأرياف، إذ يتقاطرون على المدينة وعلى المراكز الصناعية سعيا وراء مناصب العمل، ولكنهم في الوقت نفسه، يجابهون مشكلات كثيرة تكمن في حياة المدينة المعقدة، فالمهاجر الذي يتعود حياة الحضر سرعان ما يغدو فريسة القلق الذي يثيره الإحساس بالعزلة وعدم الأمن، اللذان يميزان النمط المعقد لحياة المدينة. وعلاوة على ذلك، فإن خاصية انعدام تمييز الأشخاص بذواتهم التي تميز الحياة في المدينة الكبيرة، تشجع على الانغماس في الجماعات المختلفة حتى منها الجماعات العنيفة (سامية حسن ساعاتي، 1983، ص 119- 120).

عرفت المدن في الجزائر خاصة الكبرى منها كالعاصمة منذ الاستقلال حركة كبيرة نحوها بحثا عن العمل أو السكن، وهروبا من الفقر وسوء المعيشة في القرى والمداشر، والذي شجع على ذلك خاصة في آخر العشرية الأولى للاستقلال سياسة التشغيل وحركة التصنيع خاصة في المناطق الساحلية، لكن تظهر أول الأحياء القصديرية في الستينات والسبعينات خاصة حول بعض المناطق الصناعية التي استغلت اليد العاملة الزاحفة من الأرياف باحثة عن عائد يضمن لها العيش.

وما من أحد يجهل أن الجزائري سعى منذ الاستقلال للظهور بوجه جديد، وابتغاء نمط جديد من الحياة الاجتماعية. والحال أن عدد السكان في ازدياد مطرد وحاجياتهم في تضخم وفي ارتفاع كبير طابعها بيولوجي واقتصادي. ولا شك أن المسكن في هذا الصدد يضطلع بدور المنظم والمقنن. فهو يسمح للفرد بأن يحصل على تغذية لائقة وحماية تحصنه من التلوث، وإمكانيات تشجعه على ممارسة نشاطه الاقتصادي اليومي، والحاصل أنه عبارة عن مجموعة من الثوابت التي توفر الاستقرار.

يبقى مشكل السكن من أهم انشغالات الإنسان الجزائري منذ فجر الاستقلال ولم يحدث أن احتل موضوع من المواضيع صدارة الأحداث، والدليل كاف للاستماع إلى الناس وشكاويهم، والعوامل التي تفسر هذه الأزمة كثيرة، منها الانفجار الديمغرافي سابقا، نقص

إمكانيات الإنجاز وندرة مواد البناء وغلاؤها في أغلب الأحيان، ونسجل كذلك التأخر في تطبيق برامج الإنجاز رغم ما تحققه من مناصب لتشغيل العاطلين.

ومهما يقال في هذه القضية الشائكة، وعن أساليب التوزيع، في الواقع ليست سوى الجزء الظاهر لهرم المشاكل، فهناك الانفجار السكاني من حيث احتلال المجال الحضري أو العمراني الذي يفوق طاقة الانفجار، وتفتت الخلية العائلية والتراث العقاري الموجود. كل هذه الأسباب والعوامل تجعل من مشكل السكن الشرط الأول والضروري لراحة الأسرة.

لأسباب خاصة لم يحظ السكن بالاهتمامات اللازمة، فقد كانت الأولويات تحمل أسماء أخرى، ولم ينجز من السكن إلا القليل مقارنة بالاحتياجات الحقيقية. لقد حظي بالقسط الأوفر في كل النصوص تقريبا والتي جعلته حقا لكل مواطن، لكن أصبحت أزمة السكن مع مرور السنين مشكلة مزمنة، ومن الصعب حلها نهائيا وبسرعة طالما أن العجز هام جدا أو حتى الإبقاء على مستواها الحالي.

إن توفير السكن يشكل عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطن، والمسكن ليس مجرد مأوى وإنما هو موطن حياة، ولذا فلا بد أن يكون في تصميمه ومساحته ومرافقه منسجما مع هذا المفهوم ليعطي الحياة نوعا من الراحة ويستجيب للعادات والتقاليد الاجتماعية في بلادنا.

أمر آخر لا بد من ذكر انعكاساته وهو استمرار الهجرة الريفية إلى المدن وزيادة عدد السكان فيها بشكل كبير. ومن الطبيعي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى نقص اليد العاملة الزراعية، فهي مرتبطة بالجفاف وبسبب البطالة المقنعة في الأرياف، يؤدي إلى وجود يد عاملة فائضة تبحث عن فرص للعمل في المدن، في الوقت الذي تعجز فيه القطاعات الاقتصادية والإدارية عن تلبية طلبات العمل الجديدة المرتفعة باستمرار.

وتبقى الضحية الأولى للبطالة هي الشباب، والضحية الثانية هي أرباب العائلات. وتعود أسباب زيادة عدد البطالين كذلك إلى نقص الاستثمارات خاصة القادرة على امتصاص نسبة معينة من الشباب البطالين، وكذا فشل سياسة تشجيع الاستثمار خاصة في القطاع الخاص. والأمر لا يتوقف عند هذا الحد بحيث تعاني نسبة كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد شبح

البطالة، والدليل هو العدد الكبير من هؤلاء المنخرطين في جمعيات التشغيل، ولجوء عدد كبير منهم إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أسباب عديدة تتداخل انطلاقا من المنظومة التربوية تجعل الشباب الساقط من الدراسة يتواجدون بكثرة وينتشرون في الشوارع والمدن. وأمام كل هذه العراقيل يصعب كذلك إيجاد منفذ للتسلية والتثقيف، لقلة النشاط الثقافي والترفيهي بغض النظر عن تنظيم بعض الحفلات في مناسبات وطنية أو في الأعياد، فتنظيمها عادة ما يكون بشكل غير واضح ومفاجئ.

لعل أكبر الظواهر المنتشرة وأخطرها في المدن الجزائرية خاصة الكبيرة، ظاهرة المخدرات، فقد شاع التعاطي والإدمان عليها والاعتياد عليها بأنواعها المتعددة وهو ما يخلف عند المدمنين إحساسا بالتبعية للمخدر، ولذلك لا يمتنع الكثير من المدمنين أحيانا عن ارتكاب سرقات وجرائم، في سبيل ما يؤمن لهم من مال للحصول على المخدر بأي ثمن ووسيلة.

3 - خصائص ظاهرة العنف والإجرام في الملاعب بالجزائر:

منذ سنوات تطلعنا الصحف الوطنية تقريبا كل أسبوع بداية من كل موسم رياضي عن أعمال عنف عقب مقابلات كرة القدم في مختلف الملاعب العاصمية أو غيرها، تصل أحيانا إلى حد الاعتداء الجسدي وإلى القتل والجرم، يقترفها بعض الأنصار ضد أنصار فرق أخرى وأحيانا ضد أشخاص لا علاقة لهم بالرياضة في الشوارع وخارج الملاعب بعد أو قبل المباريات، يصادف تواجدهم في الطرقات مرور المناصرين. ما يؤكد استمرار هذه الظاهرة واشتدادها وارتفاع حدتها وقوع ضحايا من قتلى وجرحى وتعد على الممتلكات الفردية والجماعية.

الملاحظة الأولى هي أن خاصية هذه الظاهرة تتمثل في أنها شبانية، لأن الأغلبية الساحقة من الجمهور الرياضي المتوافد على الملاعب حاليا هم من فئة الشباب، أكبر فئة أو شريحة في المجتمع الجزائري حاليا. كما أن العنف الشباني وصلت حدته في السنوات الأخيرة إلى حد ارتكاب بعض الجرائم، تحدث بفعل ذلك التجمع الذي يسمح أسبوعيا بتلاقي أعداد شبانية غفيرة ومتزايدة سنة بعد سنة، يجتمعون لمناصرة فرقهم في ملاعبها أو في تنقلاتها عبر مختلف ملاعب الوطن.

والعنصر الثالث الذي تتميز به هذه الظاهرة هو أنها نشأت وتطورت في المدن والمناطق الحضرية خاصة الكبيرة، والتي ساهمت فيها بعض العوامل في البروز والاستمرار والتطور، حتى أصبح الشباب يتصرفون بعنف وخشونة، بصورة مباشرة وجماعية ويلحق أضرارا مادية وجسدية.

ظاهرة العنف خاصة التي توصف بالعنف الجنائي، ليست وليدة الأمس القريب أو هذا القرن، بل لازمت مختلف المجتمعات خاصة التقليدية التي كانت تستعمل العنف الجماعي الدموي أكثر من المعنوي، فهي لم تعرف طرقا أخرى إلا القمع والثأر، ولم تعتمد في حياتها إلا على الضرب والقتل والسلب، لأنها لم تعرف التنظيم والطرق القانونية. أما حاليا، إضافة إلى وجود هذا النوع نجد العنف اللغوي والمعنوي أو الرمزي. لذلك أغلب التعريفات تؤكد أن ظاهرة العنف التي تندرج فيها الأعمال الإجرامية، تشترك في اعتبار العنف والجريمة أفعالا مباشرة أو غير مباشرة، جماعية أو فردية، فهما بمثابة تعد على الفرد أو على الجماعة، وبمثابة إيذاء للآخر أو للآخرين.

أ - العنف الإجرامي ظاهرة شبانية: إذن، الخاصية الأساسية لهذا الفعل العنفي المرتبط بالملاعب والجمهور الرياضي خلال مباريات كرة القدم، هي أولا وفي الأساس من نتاج فئة الشباب، هذه الفئة التي يعتبرها علماء الديمغرافيا بأنها مرحلة عمرية بين الطفولة والرشد، أي بمثابة مرحلة انتقالية من الطفولة إلى الرشد. لكن هذا التعريف يثير مشاكل في تحديد بداية ونهاية كل مرحلة، لذلك يعتمد كل الاختصاصيين على عامل السن باعتباره الدليل الذي يسمح بحصر هذه الفئة، والوسيلة الأكثر سهولة لإجراء الإحصائيات والأكثر قابلية للصدق.

يعتمد كذلك لتعيين هذه الشريحة من المجتمع على بعض المتغيرات، وهي نهاية السن القانوني للدراسة، السن القانوني للحصول على العمل، والسن المتوسط للزواج. لكن يميل جل الباحثين إلى اعتبار أن السن ما بين 15 و29 سنة هو العامل المحدد لخاصية الشباب، ويسهل جمع المعطيات وتصنيفها وتحليلها بسهولة.

كما يعتقد بعض علماء الاجتماع بأن فئة الشباب تشكل طبقة اجتماعية جديدة، تطمح إلى التغيير عبر الحركات الاجتماعية والاضطرابات التي تسببها، لكن هذه الفئة لا تملك وعيا منظما متناسقا وموحدا. كما أن مرحلة الشباب ما هي إلا مرحلة عمرية وتجمع اجتماعي يجتاز

كل الطبقات الاجتماعية التي تتسم بميزة التجمع من أجل المصالح المشتركة. مع ذلك، لفئة الشباب تطلعات وحاجات خاصة دون الأخذ بعين الاعتبار الأصل الاجتماعي.

ومن جهة مغايرة "تعرف مرحلة الشباب حاليا أكثر فأكثر بأنها مرحلة تجربة ممددة، بعيدة عن كفالة أكبر الهيئات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة، ويساهم هذا الامتداد في التقليل من أهمية خاصية تصنيف الفئات العمرية. فحدود السن كثيرة الغموض سواء كان ذلك من الناحية الظاهرية أو من ناحية الوضعية. فمرحلة الشباب من هنا، هي طريقة العيش، بحيث يجتمع فيها الإبهام بنسبة متفاوتة حسب الأفراد والعناصر المكونة لمرحلة الرشد الكامل، وحسب أيضا عناصر تنتمي إلى عالم المراهقة" (محمد علي محمد، 1985، ص24).

كما يتصف الشباب بهامشيتهم مقارنة بنظام القيم واعتقادات الجيل الراشد، والشباب المهمش هم بصفة عامة غير المصنفين اجتماعيا ولم يسبق لهم أن شاركوا في الإنتاج الاجتماعي، وكل الذين يرفضون أو لا يستطيعون الاندماج في الجهاز الإنتاجي، فهؤلاء معرّضون إلى تقوية صفوف الجانحين والمنحرفين.

يمكن القول بأن الشّباب فئة اجتماعية تشير أساسا إلى مرحلة معينة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي (GALLAND O,1990, p. 21). كما يمكن نظريا اعتبار مرحلة الشّباب مرحلة الإنتاج والنّشاط والعطاء والصّحة البدنية، لذا تتطلب العناية الفكرية والروحية والاهتمام بالتوازن النفساني، عملا بمبدإ الجسم السليم هو المرتكز الأساسي الذي ينطلق منه الفرد للمشاركة الفعّالة في بناء المجتمع.

إنه من المنطقي جدا أن تختلف كل التعاريف التي أعطيت لمفهوم الشباب نظرا لاختلاف الظرف الزمني والمكاني لها، وتباين الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية من فترة لأخرى. لكن يمكن حصر مرحلة الشباب ما بين 15 و25 سنة في معظم الحالات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى 30 سنة، لأنها المرحلة التي تسبق مرحلة الرشد، فهي مرحلة الاستعداد للاشتراك في المجتمع الكبير عن طريق العمل والإنتاج اللذين من خلالهما يحافظ على بقاء هذا المجتمع، تختلف صفاتها باختلاف انتمائها الطبقي، لكنها تملك قواسم مشتركة حتى ولو كانت مؤقتة فأهميتها جد بالغة، تتمثل في السن والمشاكل المتعلقة أساسا بالمرحلة

التاريخية المسماة مرحلة عدم التكيف والبحث عن مكان في المجتمع، وكذا مرحلة تكوين الشخصية، هذه العناصر تمنح لهؤلاء الأفراد المنتمين لمختلف المستويات الاجتماعية بعض الصفات المشتركة.

كما أنها مرحلة تجريبية لشعور الشباب بعدم الاطمئنان وكفالة المجتمع خاصة أثناء الأزمات، تبقى هذه الفئة محرومة من كل التوقعات والتطلعات المستقبلية خاصة عندما تعيش البطالة والتهميش. هي مرحلة المحاولات، محاولات الانطلاق لحياة أوسع، للتخلص من الخضوع الكامل للأسرة وضغوطاتها لإثبات وتأكيد الذات، والحصول على المكانة الاجتماعية.

إن الصعوبات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والنتائج الاجتماعية لهذه الأزمة، خلقت لدى الشباب الشعور بخيبة أمل عميقة، والشعور بالتشاؤم والوحدة والخوف والهشاشة وخشية الدخول في سن الرشد. تفسر كل هذه العناصر التغيرات التي تحدث داخل الضمير الجمعي للشباب، فغالبا ما تظهر لهم حركات متكررة وعديدة، وتذمرات غير بعيدة عن أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية العميقة. فغضب الشباب ناجم عن شعورهم الدائم بالخوف من شبح المستقبل ومن حيث البطالة وعدم الاندماج، لكن كثيرا ما تأخذ حركاتهم الاحتجاجية الصبغة السياسية أكثر من أي شيء آخر.

لا شك أن شريحة الشباب قوة حقيقية في المجتمع بحكم المشاكل التي تواجهها، والظروف المعيشية الصعبة التي تجعلها مجموعة اجتماعية تماثل المجموعات الكبيرة الأخرى في المجتمع، فهي بمثابة النواة والمركز الذي تجتمع فيه كل تناقضات المجتمع، فعلى مستوى العالم بأسره نجد أن الجماعات الثورية والإرهابية وجماعات الانحراف والجنوح متكونة من فئة الشباب، خاصة المهمشين والبطالين والمتواجدين خارج الأنظمة التعليمية والتربوية.

ب - **الظاهرة فعل أساسي للتجمع:** الجمهور الرياضي عادة يتكون من الشباب، خاصة المراهق الذي تجلبه كرة القدم بحشود كبيرة كل أسبوع، فهذا الحشد يعطي الفرصة للفرد أن يتقوى ويقوم بأفعال قد لا يقوم بها عندما يكون بمفرده، فالحشد يحمي الفرد ويجعل أفعاله مجهولة، ويشعر هذا الأخير بقوة المجموعة التي يوجد فيها، فوجود الشباب في نهاية كل أسبوع مع جمع غفير من أبناء الحي، يجعله يشعر بالقوة مما يدفعه إلى استعمال الطرق

العنيفة. فشدة العنف قد تعود إلى كثرة الأشخاص والظروف الجماعية قد تساعد على خلق الشعور بالقوة وتساهم في ترجمتها إلى أفعال صفتها العنف والجريمة.

يتصل الإنسان أثناء حياته العادية بأنواع مختلفة من الجماعات، ومن خلال ذلك يتعلم معظم أنماط السلوك الواجب عليه اتباعها. فيبدأ أول مراحل حياته في جماعة أساسية أو أولية وهي الأسرة ثم تتطور علاقاته الاجتماعية وتتعقد وتتنوع الجماعات التي يشترك فيها. "المجتمعات الحديثة غاية في التعقيد والتشابك، الأمر الذي يوضح صعوبة تتبع آثارها على السلوك الإنساني. فالمجتمع الحديث يتكون من مجموعة من المجتمعات المحلية والبيئية، وتلك تتركب من جماعات مختلفة من الأفراد والتنظيمات المتباينة". (محي الدين مختار، 1982، ص 92).

تختلف أنواع الجماعات ويختلف معها نوع العلاقات وأنماط التفاعل بداخلها وتأثير هذه الأخيرة على سلوك أفرادها. فالجماعات الأولية تتميز بطول البقاء وتلازم الإنسان لفترة طويلة، والتفاعل داخلها يصطبغ بالصبغة العاطفية. وتتميز كذلك بقلة عدد أعضائها وتسمح للفرد أن يكون علاقة مباشرة وقوية ومعرفة جميع الأفراد لبعضهم البعض، كما يسود هذه الجماعات قيم تتحكم في أفرادها. أما الجماعات الثانوية فتتميز بأنها قصيرة البقاء وتتكون من عدد كبير من الأفراد، ولا تقوم بينهم علاقات مباشرة، يجتمعون على أساس ظرف موضوعي كالمكان الجغرافي، والاشتراك في بعض القيم والاتجاهات والشعور المشترك بالانتماء إلى شريحة أو طبقة أو مرحلة معينة من العمر، وكذلك وجود ميول ودوافع مشتركة متفقون عليها، وتجمعهم أهداف مشتركة ترمي إلى إشباع حاجاتهم. (محي الدين مختار، 1982، ص89 - 90).

فالجماعة، وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من أفراد بينهم تفاعل اجتماعي متبادل وعلاقة صريحة، قد تكون جغرافية أو سلالية أو اقتصادية، أو وحدة الأهداف أو العمل، أو الشعور بالتبعية، أو بالانتماء، ويتحدد للأفراد أدوارهم ومكانتهم الاجتماعية، ولهذه الوحدة مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها، والتي تحدد سلوك أفرادها على الأقل في الأمور التي تخص الجماعة، سعيا لتحقيق هدف مشترك وبصورة يكون فيها وجود الأفراد مشبعا لبعض حاجات كل منهم.

بما أن الإنسان يسقط تفكيره ورغباته في المستقبل، فإنه يحدد لنفسه أهدافا يرمي إليها ويتخذ من الوسائل ما هو كفيل بتحقيق حالة التوتر التي يحدثها شوقه إلى تلك الأهداف. وتشكل هذه الأهداف من حيث هي إرضاءات وحاجات ممكنة، أو المطامح التي تشكل الدافع الأساسي لسلوك قد يكون سلوكا غير سوي وشديد العنف في بعض الحالات.

إن شدة العنف لا تعود إلى كثرة الأشخاص فقط، بل تعود كذلك إلى أن الناس يتصرفون بطريقة مختلفة في الجماعة، فهم يقبلون على ارتكاب أفعال تعدٍّ وعنف قد يشمئزون منها في ظروف أخرى. لكن ليست كل الجماعات عنيفة بطبيعة الحال، فيجتمع الناس كذلك بمناسبات سارة كالحفلات والتظاهرات غير العنيفة ولأسباب سلمية، لكن مجرد الانتماء إلى جماعة أو فئة ما يخلق لدى الفرد الإحساس والشعور بالقوة. كما لا يساهم الانتماء إلى الجماعة في تكوين الأحاسيس الفردية فحسب، بل يساهم في ترجمة التعابير إلى أفعال.

فإذا اعتمد أعضاء الجماعة العنف فإنه يكون نتيجة الانتماء. فتحت ستار الجماعة يشعرون بالحرية في ارتكاب العنف وأقل تعرض للمعاقبة والشعور بالندم، إذ يسمح الانتماء إلى الجماعة بإعطاء الشرعية للأعمال العنيفة، فتمارس الجماعة ضغوطات على الفرد للالتزام بقانونها السلوكي وللخضوع إلى سلطتها للمشاركة في أعمال عنف وتعد لا تزيد في خطورة التصرف فحسب، بل تكشف كذلك عن العواقب.

وإذا كان الانتماء إلى الجماعة يؤثر إلى هذا الحد على العنف، لأنه يمنح السرية والغموض ويفقد الفرد إحساسه بالمسؤولية الفردية، فارتخاء الضبط له تأثير كبير على السلوك، فكلما كان أعضاء الجماعة مجهولين كلما قل شعورهم بأن لهم هوية خاصة، وقل تعرضهم إلى تحمل المسؤولية والشعور بها. فمن يرتكب عدوانا لحسابه الخاص يقوم به عادة لأسباب شخصية، لكن عندما يصبح الفرد عضوا في مجموعة ما تتعدى دوافعه وأحاسيس "أناه"، فيقوم الناس في المجموعة بأعمال عنف لفائدة قضية، قد تكون دينا أو إيديولوجيا أو إخلاصا للأمة والوطن.

فالخضوع للجماعة معناه الذوبان الكلي فيها، قد يقوم الناس بأعمال في الجماعة قد لا يقومون بها فرادى، يجتمع الأفراد في هذه الأوقات ويتخلون عن كل الواجبات وتنسى الخصوصيات الفردية ويطرد الضغط والإكراه. الوقت الجماعي يمثل أيضا دعوى إلى التغير

الشامل للحياة اليومية بكل جوانبها ومحتوياتها. لذا يتصف هذا الوقت بالتأكيد على وجود استقلالية مشتركة لأعضاء الجماعة ونفي جماعي للضغط.

إذن، المواعيد الرياضية كثيرا ما تجلب حشودا كبيرة من الشبان المناصرين خاصة أثناء فوز فرقهم، تعد فرصة للاحتفالات تمتد للشوارع والأماكن العمومية. لكن كثيرا ما تتخللها أعمال عنف وتخريب بعض المرافق العمومية، من النادر أن تمضي مباراة لكرة القدم دون أن تتخللها أعمال عنف في الملعب ومدرجاته، فتعد بالتالي مناسبة أسبوعية لصب الغضب.

إن في كرة القدم دون غيرها من الرياضات ما يجعل لها مكانة متزايدة عند عامة الناس، فهي تجذب جماهير هائلة، يجتمعون لمناصرة فرقهم. تظهر تلك المناسبات وكأنها مكان بعيد عن الوصايات العائلية والاجتماعية المباشرة، وبعيد عن كل القيم الأخلاقية الراسخة والقوانين السائدة في المجتمع بفعل الضغوط العائلية والمدرسية والاجتماعية بصفة عامة.

كل هذه الظروف المكانية والزمنية تسمح بظهور تصرفات وسلوكات فوضوية، كلها تعكس حالة نفسية مكبوتة أنتجتها ظروف تاريخية اجتماعية تضع الشباب في اجتماع حاقد على ظروف سيئة. إنها نقمتهم على الواقع الاجتماعي والتهميش. في هذه الأماكن يتمتع الشباب بالحرية والانفلات من الضبط وتراخي الرقابة، وبالتالي فقدان الاعتبار الاجتماعي والاستسلام الكلي للحياة العنيفة والجانحة بعد فقدان الأمل في الحياة الاجتماعية.

ج - المدينة مجال طبيعي للعنف والجريمة: إن المدن على شكلها الحديث ومن ناحية الحياة الجماعية، تتميز بظاهرة الحشود الكبيرة الموجودة فيها. فالمدينة، هذا الجزء الصغير وخلاصة هذا العالم الكبير وهذا النموذج للتجمع، لا يمكن أن يكون إلا ميدانا للتعبير الدائم عن التقسيم والتباين بين الأفراد والجماعات.

لا يخلو ميدان اجتماعي في المدن من النزاعات والعنف، ولم تنج منطقة من المناطق الحضرية الكبيرة من ظاهرة العنف، لأن المدينة أصبحت بامتياز مكان كل التحولات، وللتحكم فيها يجب إعادة النظر في الظروف الثقافية والنشاط الجماعي. ويجب كذلك إعادة النظر في الظروف المادية الناتجة عن تعداد السكان واكتظاظهم وتمركز السكنات وكثرتها، بغض النظر عن الظروف الاجتماعية كالفقر وسوء العلاقات الاجتماعية

وبيروقراطية الحياة اليومية وتفاقم النزاعات بمختلف أشكالها، بهذا أصبحت المدن أماكن مفضلة لاستعمال العنف حتى من طرف السلطة بحجة حماية المواطن وممتلكاته.

تعتبر المدن ملتقى هاما يحمل عبء أهم المشاكل الحضارية من تهاطل النازحين نحوها، جراء البؤس والفقر والضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. إنها تستوعب القوة الحية والطاقة الفعالة للبلاد. بهذا، يصبح العنف ميزة المدن خاصة الكبيرة والكثيفة الحركة والمتوفرة على الثروات والأسواق الكبيرة. بدون تأكيد، فإن تطور العنف مرتبط بتطور حجم الوحدات الحضارية والمدن. فالإنسان خاصة في هذه المدن الكبيرة، يجد نفسه أمام تنوع الوضعيات والمواقف وطرق العيش، لهذا تقل لديه الفرص بسبب السرعة الفائقة في سير حياته اليومية والاجتماعية.

إن في الدورة الاقتصادية في فترة الرخاء أو فترة الكساد، تكثر الجرائم والاعتداء وإهمال الأطفال وتشردهم، وترتفع نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن سعيا وراء العمل. وقد ثبت بشكل قاطع أن العنف في أساسه ظاهرة من ظواهر الحياة الحضرية. فالنمو السريع للمدن يزيد من النمو في المشكلات الاجتماعية وحدتها خاصة في البيئات المحصورة مثل الأسرة عندما يصيبها الطلاق أو الهجرة والوفاة، من أهم العوامل الأساسية في جنوح الأحداث. (سامية حسن ساعاتي، 1983، ص 121).

توجد في المدينة عادة جماعات مهيمنة، سواء اقتصاديا سياسيا أم ثقافيا، فيها تضمحل وتزول الوحدة التقليدية والروابط والمعايير، وتعم الفردانية وكل ما تحمل من الترددات والتقلبات، فهي خالية كذلك من قاعدة اجتماعية. في هذا الحقل الاجتماعي المركب، تخاض كل الصراعات العنيفة، بهدف إيجاد وتثبيت المكانة وتطبق وتنظم كل الإستراتيجيات من أجل الحصول على الثروات والاستفادة منها. (BOUKHOBZA M, 1991, p. 13).

تهتم جميع الدول تقريبا بالتنمية لبلادها، ولكن تتفاوت الجهود المكرسة لهذه التنمية، وتكون تبعا لوعيها بأهميتها وتبعا لتوفر مختلف العناصر والأسباب التي بدونها لا تتم التنمية. ونتج عن الجهود التي تمت في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن زاد الاهتمام بشكل واضح بأنواع من النشاط، مست المناطق الحضرية والمدن الساحلية الكبرى، فكان هذا

الاهتمام منصبا على الأنشطة الصناعية والميدان العمراني والمنشآت الكبرى، وهي جميعا أعمال أثرت على المجتمع مما شجع النزوح الريفي والهجرة إلى هذه المناطق.

يمكن التأكيد بأنه يتعرض الأفراد في المدن لظاهرة الجلب على الاستهلاك الكبير والدائم، وخلق لديهم إرادة قوية يمكن أن تكون سببا لظهور اضطرابات ونزاعات داخلية. فازدواجية انتماء الفرد إلى القطاع الريفي أو التقليدي وإلى القطاع الحضري أو العصري، تدفعه إلى الدخول دائما في اصطدام ومحاولة التسوية بواسطة سلسلة من المحاولات، لكن غالبا ما يكون التلاؤم صعبا ليكون بالضرورة منبعا للصراع.

أما الوجه الآخر للصراع، يترتب عن ظهور ثقافة جد مختلفة في قيمها وعاداتها وأعرافها وتقاليدها من تلك الموجودة أصلا في المدن لسكان الطبقة الوسطى. غالبا الذين يصدمهم هذا الواقع الجديد يجعلهم ينفرون من الثقافة النازحة، ويؤدي بالتالي هذا النفور إلى العداوة والصراع بين قيم الثقافتين المتباينتين تماما.

يفرق حسن الساعاتي بين نوعين من مناطق العنف، أطلق على إحداهما اصطلاح مناطق التفريخ التي يولد الجانحون فيها، وتتم عملية تنشئتهم الاجتماعية وفق الثقافة الفرعية السائدة فيها، وهي الثقافة الشعبية الضعيفة الضوابط الأخلاقية، والمناطق الأخرى أطلق عليها مناطق الجذب، وهي المناطق التجارية من مراكز الأعمال التي تكثر فيها السرقة والتسول. (حسن الساعاتي، نقلا عن سامية حسن الساعاتي، 1983، ص 123).

4 - العوامل المنتجة للعنف والإجرام:

أ - العنف تموله الأسرة: عرف محيط الأسرة في المجتمع المعاصر حتى في الدول المتخلفة بروز ظواهر ذات آثار على الأطفال، اتخذت أشكالا مختلفة من الضغط عليهم وأخذت تظهر نتائجها في صورة أشدها العنف والجنوح. فعمل المرأة المتعلمة خارج بيتها واهتمامها بعملها في المحل الأول، جعل الأطفال في حالات كثيرة يشعرون بالحرمان من رعاية الأم واهتمامها، وهو دليل الحب عندهم. واتجاه الزوجة المتعلمة إلى تحديد نسلها أدى إلى نقص حجم الأسرة، وأصبح الزوجان في أغلب المجتمعات يكتفيان بطفلين، الأمر الذي جعل علاقتهم بالوالدين حساسة من حيث سرعة تأثرهم بما يحدث بين الوالدين من تودد وتنافر، وقلقهم على هذه العلاقة خوفا من أن تفتر وتنقسم نتيجة الأخطاء التي يرتكبها كل منهما في مرحلة التنشئة

الاجتماعية الحساسة والطويلة. ومن هنا، يبدو أن مشاعر الطفل في الأسرة الصغيرة تختلف عنها في الأسرة الكبيرة للاعتبارات التي ذكرناها.

إن ظاهرة سكن الشقق سواء كان اختيارا كما كان الحال في بداية الأمر، أم اضطرارا كما صار بعد ذلك عندما أصبحت الشقق هي النظام الشائع للسكن في المدن في أغلب الدول تركت آثارها على الأطفال في محيط الأسرة في عصرنا. فأطفال الشقق بالمقارنة بأطفال المساكن المبنية كالفيلات وما شابهها مقيدو الحركة ومستهدفون للتوتر الناجم عن الشعور بضيق المكان وعدم السماح لهم بالانطلاق في ممارسة ألعابهم، فيزداد هذا التوتر عندما يرفض طلبهم بالخروج للعب في الشارع، خاصة في أسر الطبقات الوسطى خوفا على أطفالها من مخاطر اللعب خارج البيت.

ولما كانت الأسرة هي أول هيأة تتولى التنشئة الاجتماعية، فإن نجاحها أو فشلها يرجع إليها بقدر كبير، وتختلف الأسرة في مبلغ أدائها لهذه المهمة، فمنها من نجحت نجاحا تاما ومنها من صعب عليها أداؤها. لذا، ترجع كثير من حالات الانحراف المبكرة إلى فشل الأسرة، أو عدم توفيقها في أداء هذه الوظيفة الأساسية المتمثلة في إعداد الفرد منذ ولادته، لأن يكون كائنا اجتماعيا وعضوا في مجتمع معين، والأسرة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد، فهي تعلمه السلوك، اللغة، التراث، العادات، التقاليد، التاريخ، فترسخها في شخصيته لتنشئ منه عضوا صالحا في المجتمع. (اليونسكو، 1975، ص 148).

تبقى الأسرة مؤسسة اجتماعية بالغة الأهمية، تنتج إطارا اجتماعيا تقام حوله أخلاق هامة تدل على حيوية مكانتها الاجتماعية (ناجي سفير، 1989، ص. 311)، لكن عوامل مهمة أخرى تلعب دورا في أسباب الانحراف، وتطلق العنان لأنماط نفسية إثر نقص في المراقبة البيتية الناتجة غالبا عن سوء الأحوال السكنية والتفكك العائلي وتصرفات الأهل المنحرفة، وهو الحقل العام الذي تنطلق منه المغامرات والاكتشافات. (سعد جلال، 1984، ص 30).

فمحاولة الأسر للاستيطان في أماكن أخرى يحدث أيضا صدمات عاطفية ومأساة لهؤلاء المراهقين الذين ينقلون من أريافهم أين تسود فيها حياة جماعية، إلى المدن حيث تجري حياة الناس في جو من الإغفال وعدم الاكتراث. تظهر العائلة بهذا مكانا للعنف من خلال نقص إمكانيات التلاقي والتجمع الراجع إلى كل من السكن الحضري الضيق وطرق وأوقات

التنقل، والأسر غير الكاملة بغياب أحد الأولياء أحيانا، وصراع الأبناء والأولياء أحيانا أخرى، تؤدي كلها إلى تحطيم الإطار العائلي الذي يفتقد القدرة على تأدية دور خلية التأهيل، ويعيق النمو الطبيعي والسليم للصغار.

جاءت كل هذه الاضطرابات والصعوبات في الوقت الذي فقدت فيه الأسر والعائلات شيئا فشيئا بعض من مهامها، لتمتصها مؤسسات ووحدات اجتماعية أخرى. فكانت سابقا المحيط الرئيس لتشكيل الأنا، أصبحت مكانا للتناقض بين الحنان والقهر، وفي هذه الحالات تنتج أشكالا للمقاومة يقودها الحقد والحرمان.

فنشاهد إذن، انفجار الخلية الأسرية التي أصبحت تعيش أزمة عدم القدرة على تأدية دورها، في الوقت الذي كانت فيه خلية قاعدية للمجتمع، فتعود لتبقى مكانا خانقا يرفض فيه التحدث عن المحرمات، خاصة الأحاسيس العاطفية والعلاقات الجنسية، وهو المشكل الرئيس للشباب خاصة في سن المراهقة (CHESNAIS J.C, 1981 p.123). نظرا لما لها من أهمية في حياتهم من حيث إنها المرحلة التي يتم فيها إعداد الناشئ كي يصبح مواطنا يتحمل مسؤوليات في المجتمع الكبير.

أما عن العنف بين أفراد العائلة الواحدة شيء لم نعتد التحدث عنه فهو خفي وسري، يختفي بطبيعته عن علم الآخرين، ويبقى أفراد العائلة وحدهم الشاهدين على ذلك. فالإطار العائلي بهذا يكون إطارا للحماية، ومجالا خطيرا في حالات التوتر وعدم الاستقرار النفسي والمادي والاجتماعي. لكن غالبا ما يكون الخوف من عنف الآخرين، غير عنف الأقارب من الآباء مثلا أو الاخوة. فهو بصفة شاملة يتميز بالتزمت، السيطرة والقمع. فلا يمكن وضع ردود أفعال الشباب من خلال التصرفات العدوانية والعنيفة التي غالبا ما يكون التقييم الاجتماعي لهذا بالجنوح والسلوك غير السوي.

"وقد تكون الأسرة مفككة بالشقاق الذي يدب بين الوالدين. فتنعكس مشاكلها على نفوس أطفالها، فيحسون بعدم الاستقرار الوجداني الناجم عن عدم شعورهم بالأمان في علاقاتهم بوالديهم وحيويتهم الوجدانية. بينما وكثيرا ما يكون الجنوح سلوكا هروبيا من هذه البيئة المضطربة وما تحدثه من صراع نفسي، فيبحث الأطفال عن الرضى الوجداني والإشباع العاطفي والراحة النفسية. وكثيرا ما يجدون ذلك النشاط خارج القانون الذي يشبع

رغباتهم ويشعرهم بالطمأنينة المؤقتة ويحل محلها توتر شديد وقلق مزعج". (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص 119- 120).

إن وجود الصراع والتوتر داخل الأسرة والعائلات، لا تعود أسبابه إلا لعدم إرضاء الحاجيات فقط، حاجة الأمن، الحاجة الجنسية وبعض الشروط الاجتماعية والاقتصادية، بل تعود كذلك إلى بعض الحاجيات التي تنتجها وتصدرها الدول الأوروبية والدول المتقدمة بصفة عامة، ومن بينها الترف الاستهلاكي المرتفع، في ظل ذلك كله يكون الأبناء والأهل ضعفاء نفسيا، لأنهم يتعرضون للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير الملائمة.

ومنه، فإن الذي يعيش في وسط لا يلائم، عائلي أو غير عائلي، يبحث إراديا عن أوساط مماثلة. فالطفل الذي يهيئه محيطه واضطراباته النفسية ليكون جانحا، بدون شك يمكن أن يجد نفسه في احتكاك بظرف من الظروف التي تشكل بالنسبة إليه شحنة حقيقة من الإثارة الانفعالية، وذلك في الاتجاه بميوله وغرائزه للالتقاء بها، وبهذا الالتقاء يولد فعل الجنوح.

ب - مشكلة التأهيل وصعوبة الاندماج: من العوامل التي تمس بطريقة مباشرة حياة الشباب اليوم طريقة اندماجهم في المجتمع وتصورهم لكل ما يخص حياتهم اليومية، فتظهر هذه الحياة وظروفها بمثابة وسيلة للتعبئة والتجنيد، ويشكل الشباب جوهر الفئة المهمشة من السكان التي تعيش غالب الأحيان في الأحياء الفقيرة، فهذه الفئة تجد نفسها مبعدة عن التنظيم الاجتماعي، بحيث تحاول الاندماج في المجتمع بوسائل مختلفة.

لا تعد صعوبة الشباب في إيجاد عمل سببا، بل هي نتيجة لكل من التربية والتنشئة التي يتلقونها، وظروف العمل نفسه داخل المجتمع باعتباره وسيلة من وسائل الاندماج. وعدم الاندماج في النظام الاجتماعي والإنتاجي، يخلق لديهم اقتناعا بضرورة التغيير الجماعي، وأحيانا تترجم صراعاتهم إلى صراع الأجيال بالرفض القاطع لأي تعاون من الكبار، وارثين من محيطهم الأصلي آراء وردود أفعال ومواقف نقدية متطرفة تجاه النظام الاجتماعي الذي لا يسمح بالتكيف والاندماج. ويتعدى الشباب بسلوكياتهم النزاعية إلى الرفض، ومحاولة تحطيم كل المبادئ والاعتقادات والقيم السائدة، ضاربين عرض الحائط عددا لا يحصى من العادات وطرق التفكير والعمل والعيش.

يؤكد فاروق بن عطية بأنه يساعد عدم التثقيف والعجز النسبي للتعليم الأخلاقي في المدرسة والتفكك العائلي على بروز القيم الخلقية المنحطة، وتكون العواقب وخيمة، تظهر في سوء وصعوبة الاندماج والتكيف في بعض الحالات حتى داخل العائلة نفسها، لأنهما أول خطوة نحو الاندماج الاجتماعي في المستقبل. والتيهان في الشارع يؤدي حتما إلى ارتكاب جرائم وتعديات تحت تأثير حالة معنوية مزرية ومتطلبات وحاجيات حادّة. (BENATIA F, 1983, p. 61).

إن محاولة الاندماج، هي بمثابة الإرادة في الوصول إلى مرحلة الرشد والنضج والانشغال بمختلف القضايا (السكن، النقل، التسلية). وعندما يظهر الشباب الإرادة في الاندماج بشتى مراحله، معناه وجود الرغبة في الدخول في النظام الاجتماعي وفي الحياة العمومية والمهنية لكسب مكانة لائقة والقيام بالدور الملائم، وبالتالي كسب التقدير والاعتراف، لأن في التنظيم الاجتماعي يتوقع كل عضو أن يقوم بدور معين. وإن أحد أهم جوانب التنظيم هو تباين الأفراد فيما يشتغلون ويقومون به، ولكي يقوم كل فرد بدوره في المجتمع، يجب أن يحتل مكانة أو مركزا.

في هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن هناك جانبين أساسيين للمكانة الاجتماعية هما: الحقوق والواجبات. وعندما يحرم الفرد من القيام بدوره فإنه يحرم من المكانة أو الوضع أو وظيفة يستطيع من خلالها الحصول على حقوقه، وبالتالي يؤدي ما عليه من واجبات. كما يحدد الدور الاجتماعي سلوك الفرد تجاه الآخرين، لذا تتحدد شخصيته وهو يقوم بهذا الدور الذي يترك أثرا في الشخصية، والتي تعبر عن تكامل الأدوار التي يقوم بها الفرد، لأنه يستطيع أن يشغل أكثر من دور داخل المجتمع كعامل أو موظف، أب وزوج... إلخ (باسا غانا، 1983، ص 188- 189- 190).

إن الاندماج في المجتمع لا يتحقق إلا بمكانة يجد الإنسان من خلالها ذاته ويشعر بقيمته وبالفخر والانتماء للمجتمع، وهو ما يتميز به الإنسان عن كافة الكائنات الحية الأخرى، وهذا بفضل ما يتمتع به من عقل وقدرة على تغيير بيئته، وخلق ظروف أكثر ملاءمة لمعيشته.

وليس بخاف أن ما يعرقل الاندماج الحقيقي للشباب تأخير الزواج وهو ظاهرة من الظواهر التي تميز النمو الاقتصادي السريع، بحيث يؤجل كل من الذكور والإناث زواجهم

بالضرورة، لأنهم ينفقون من شبابهم المبكرة في التدريب على الوظائف والمهن بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل صعوبة إيجاد عمل ومأوى والاستقلال العائلي.

لكن الشباب عندما يسيطر القلق على تفكيرهم، ويجهلون المكان الذي سوف يشغلونه في المجتمع وطالما تراودهم الشكوك في نوع الحياة التي يحيونها، يقفون في تعارض مع المجتمع الذي لم يعد يفهمهم. والعمل هو المصدر الأساسي الذي يتم بواسطته الحصول على مكانة في المجتمع، فهو يحتل مكانة أساسية في حياة الفرد لأنه ميدان نشاطه المنتظم. فالاستقرار في العمل يمثل أهمية كبيرة في وجود الاطمئنان وشرطا أساسيا للاستقلال الاجتماعي، وبداية الاندماج المهني وشكلا جديد للاستقلال الشباني ورضاه. (GALLAND O, 1984, p. 56).

الرضا حالة وجدانية نابعة عن حالة إشباع معينة لحاجة أو لحاجيات، وتحقيق مستوى أو درجة معينة من الإشباع الذي يحقق حالة وجدانية سارة. وعندما يكون الإنسان راضيا يظهر ذلك في سلوكه وطريقة تصرفه وتعامله في المجتمع. وعندما يكون غير راض، قد يظهر سلوكا عدوانيا تجاه نظام معين، اجتماعي، اقتصادي أو سياسي. وقد يبلغ استياؤه درجة تدفعه إلى العنف، فيظهر ذلك في عدم احترام القوانين والقيم السائدة في المجتمع في محاولات للبحث عن البدائل أو الانتقام.

إن رضا الشباب أو عدم رضاهم يتوقف على مدى تمكنهم من إشباع مختلف الحاجيات وهي الحاجيات الفيزيولوجية والاجتماعية وغيرها، ويسعى كذلك إلى تحقيق حاجيات من نوع آخر وهي تحقيق الذات ومكانة واعتراف، إضافة إلى تحقيق الفرصة والقدرة في المساهمة في الحياة الاجتماعية، وعدم الرضا معناه الشعور أو الإحساس بالاستياء والكآبة والتشاؤم وهي تؤدي إلى ارتكاب أعمال ذات صبغة عنيفة إجرامية هروبا من الواقع في شكل مناهضة للمجتمع.

إنها حالات نفسية مكبوتة ومضطربة تنتجها ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة، تلقت تأثيرات وسط غير ملائم مثير للحرمان من الحاجات الضرورية. فالإنسان لإشباع حاجاته واستجابة لدوافعه نجده يسلك سلوكا بطبيعة مستمرة، وإذا ما وصل إلى التعب واليأس فإنه يستريح ويتوقف عن نشاطه ولفترة مؤقتة ثم يكرّر نشاطه. وإذا كان الإشباع مستحيلا نتيجة لعوائق، يحاول أن يغير من أساليب سلوكية حتى يكيف نفسه مع المحيط الذي يحول دون إشباع رغباته.

كما أن الرغبات المكبوتة تحرك اللاوعي الفردي نحو معارضة كل من يقف أمام تحقيق تلك الرغبات بشكل كامل تقريبا في جو من العدوانية المفتوحة وحتى الرغبة في القتل أحيانا انتقاما من عجزهم ووضعهم على الهامش وفقدانهم الإطار المرجعي الذي يساعدهم على النمو السليم والاندماج الاجتماعي، على أن الأمر في كل الأحوال يبين مدى انهيار الروابط المختلفة الأسرية والاجتماعية.

ج - فشل المشاريع التنموية وتعثر تحديث المجتمع: حسب بحوث "دافيد أبتر" يظهر العنف نتيجة لعملية التنمية حتى الناجحة منها، فهو نتيجة غير متوقعة لتحديث المجتمع، بحيث يؤدي التحديث والإبداع إلى أشكال من التهميش المهيأ للعنف، وهو بذلك يكون رد فعل أناس مخدوعين وغير مسؤولين. (APTER D.E, 1988, p. 19-20)، وبالتالي تشكل هذه الأحداث العنيفة برنامجا معاكسا ومضادا، هدفه التحدي للشرعية والقانون ومحاولة رفض الشكل المتطور والمعبر عن العقلانية العلمية الكبيرة للحياة اليومية العادية.

ما يهم الباحث "دافيد أبتر" ليس العنف الناتج من السلطة لكن الصادر من القاعدة، يعد هذا العنف أحيانا ظاهرة ضد الدولة، إذ يشكك المهمشون في قدرتها التي تسمح بظهور مثل هذا التهميش. (APTER D.E., 1988, p. 28) هذا العنف يعتبر قوة رمزية مقابلة للقوة الاقتصادية التي يسميها "ما بعد الحداثة " باعتبارها عقلانية وقاعدة لتطور السلطة، إنه العنف ما بعد الحداثة الذي يبحث عن القطيعة، فشدته تترك الكآبة والحزن.

فمهما تكن نوعية الشخصيات المتورطة فإنه من الطبيعي أن التنمية السريعة والحداثة بمفهوم العقلانية قد تخلقان نوعا من الاضطراب السيكولوجي والشعور بالحرمان من هذا التطور الذي يصيب فئة من الناس، والفئة أكثر حرمانا هي فئة الشباب، بهذا، فالعنف لا يمكن أن يكون إلا ظاهرة شبانية بحكم موقعها الاجتماعي والمرحلة التي يمر بها هؤلاء الشباب.

تعكس إشكالية الشباب إذن تناقضات المجتمع والمشاكل المرتبطة بالنمو الاجتماعي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الحقيقية، هذا يبرهن على الدور البارز الذي يمكن أن يؤديه الشباب في دفع عجلة التنمية في المجتمع المعاصر والمشاركة في حل المشاكل الحضارية. لذلك يجمع كثير من العلماء على الاعتراف بأن مسار إدماج الشباب في المجتمع لا يمكن أن يتطور بصورة طبيعية إلا إذا احترمت حاجيات هؤلاء ومراعاة تطلعاتهم،

وشريطة أن يأخذ المجتمع إجراءات حسية وواقعية، والأخذ بجدية مشاكلهم مثلما تؤخذ بجدية كل مشاكل المجتمع.

من الواضح جدا أن الشباب هو قبل كل شئ، نتيجة لإعادة الإنتاج الاجتماعي، وفي نفس الوقت قوة حقيقية ذات معنى وميزة خاصة في ظرف التغير والتحول الاجتماعيين. فمرحلة الشباب يجب اعتبارها انتقالية، يحضر فيها الفرد إلى النضج الاجتماعي، من أجل القيام بالدور المنوط به في مسار الحياة داخل المجتمع، ولفهم مسارات ومظاهر نمو الشباب وتطوره، يجب البحث في كل الظروف التي تعيش فيها هذه الفئة، نقصد بذلك مستوى العائلة، النظام التربوي، ميادين العمل والإنتاج، وأماكن التثقيف والترفيه والتسلية، أي في ثنايا المشاريع التنموية.

عندما نقول التنمية، نعني بذلك تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، تتناول المجتمع بأسره من قاعدته إلى قمته، تحقيقا لأهداف تنشد التغيير البعيد المدى لهذا المجتمع نحو الأفضل والأرشد، والتقدم للأغلبية الساحقة من أبنائه. ولضمان التقدم، تضع الدول الخطة الشاملة للتنمية. ويشترط لذلك بشرط طبيعي، هو أن يوضع تحت تصرف هذه الخطة كل الفائض الاقتصادي للمجتمع من أجل أن يتم توجيهه توجيها مخططا ومنظما.

إذن، تتعلق كل المشاريع التنموية بتحديث المجتمعات التقليدية، من خلال إنشاء شبكات ومؤسسات اقتصادية واجتماعية مماثلة للمجتمعات المتقدمة والمتطورة، خاصة الغربية منها.

توجد عدة أسباب تدفع أغلب المجتمعات التقليدية المسماة بمجتمعات العالم الثالث أو المجتمعات المتخلفة والتي منها الجزائر، إلى التنمية والتحديث الاجتماعي والاقتصادي. وأهم هذه الأسباب عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الحاجيات الأولية لفئة كبيرة من السكان، تعيش البؤس والحرمان. فالضعف البنيوي للمجتمع الاقتصادي في محيط دولي مهيمن، يحث الدولة على التدخل في الاقتصاد عندما يكون حرا ورأسماليا، وتأخذه على عاتقها عندما يكون اشتراكيا.

انخفض نسبيا دور الدولة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات الغربية المتقدمة، لينحصر في مهام التنظيم والتحكم وحماية الحريات. يتحدد هذا الدور وهذه المهمة أساسا بمستوى تنمية القوى المنتجة، ومعظم الدول المتخلفة تقوم بدور تحديث الاقتصاد تلبية حاجيات السكان

الاجتماعية، وتتمثل حاجياتهم في الأكل والسكن، النقل، الصحة، التعليم... إلخ. وكل مشروع لتلبية الحاجيات الاجتماعية، هو إذن مشروع مجتمع، بما أن المجتمع هو نظام للحاجيات.

تشهد الجزائر إذن، ظهور حاجيات جديدة منبعها البلدان الغربية المتطورة، ولكن تلبية هذه الحاجيات تقتصر على الأقلية القليلة من الناحية الاقتصادية، وهو يعد عائقا كبيرا لأن اقتصادها لا يتعدى مستوى معينا من الإنتاجية ولم تتوصل إلى مرحلة التكدس الإنتاجي.

تلبى الحاجيات الاجتماعية في المجتمعات الغربية بواسطة السوق، عكس ما هو موجود في البلدان المتخلفة، لأن سوق هذه الأخيرة لا تلبي حاجياتها لقلة وضعف عرض السلع من جهة، ومن جهة أخرى تأثير المداخيل غير العادلة على الطلب الاجتماعي للاستهلاك، نلاحظ في هذه البلدان غيابا بنيويا في توفير المواد الأساسية للاستهلاك ونمو سوق موازية غير مراقبة ومزدهرة (ADDI L, 1990, p. 137)، وضع هذه البلدان هو بالتحديد حالة عدم تلبية الحاجيات الاجتماعية، رغم وجود سوق لكنها للأقلية فقط، مما أدى إلى تباين مستويات المعيشة.

من الواضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأساليبها الحديثة تستدعي بالضرورة الجمع بين الإمكانيات الاقتصادية والظروف الاجتماعية المواتية، كما لا يمكن لها أن تتم في مجتمع غير مستقر خاصة من الناحية السياسية، وبالتالي فإنها لا تتحقق إلا في نطاق تكامل الإمكانيات وتبادل الحقوق والواجبات بين الدولة والمواطنين.

أي تصور عملي لحل هذه المشكلة ينبغي أن يبدأ بالقضاء على أسباب التخلف في نطاق سياسة تنموية حقيقية ومدروسة، تقوم بقدر من التخطيط الذي يحصر الموارد ويحدد الإمكانيات ويرصد الحاجات ويقدر التكاليف ويحسب الزمن ويرتب الأولويات، ويقوم بتوعية المجتمع بأهداف التنمية للاستجابة لها والتعاون لتحقيقها. الأسباب تتمثل أساسا في غياب إطار للتفاوض في المطالب والحاجات وزوال تدريجي للمراقبة الاجتماعية من قبل الخلية الأسرية والعائلية، صعوبة الاندماج والتأهيل الاجتماعيين الناتجين عن التسرب المدرسي والبطالة وما ينجر عن ذلك من اضطراب شديد وشعور بالتشاؤم.

فظهور العنف لا يخرج عن السياق العائلي والاجتماعي الذي يعيش فيه الشباب، ينمو هذا السلوك العنفي ويستمر حسب الوضعية التي يجد فيها الشباب نفسه والمتمثلة في وضعية

المهمشين، وبالتالي يجدون صعوبة الاندماج اجتماعيا أولا ، ثم إن السياق الاقتصادي المتمثل في الأحوال الاقتصادية السيئة نتيجة تعثر مشاريع تحديث المجتمع تزيد من شدة السلوك العنفي.

العنف الشبابي ظاهرة اجتماعية في المجتمع الجزائري، فهي مرتبطة بالسياق التاريخي لهذا المجتمع، أي ارتبط ظهور ذلك بالظروف العائلية والأسرية في أول المطاف ثم المدرسية فيما بعد ، استمرت وانتشرت جراء سوء احتواء المطالب والحاجيات وغياب وضعف وسائل الاندماج الاجتماعي والمهني فيما بعد ، واشتدت الظاهرة واستفحلت نتيجة الوعي بالفوارق الاجتماعية التي لا تحدد الموقع الاجتماعي لكل فئة بل المستوى الاقتصادي لها كذلك.

النتائج:

العنف كأية ظاهرة اجتماعية ينتج عن عدة عوامل متداخلة ومتفاعلة، من العسير فصل كل عامل منها على حدة، وتحديد مدى فاعليته في إحداث العنف. أثناء تحليل عوامل العنف ومناقشتها لا بد من التحفظ إلى أبعد الحدود ، والذي يدعو إلى ذلك هو تعقد الظاهرة وتعقد السلوك البشرى نفسه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فصل العوامل المتداخلة في الظاهرة وفي السلوك قد يؤدى إلى الاعتقاد بأن وجود هذه العوامل بذاتها، لا بد أن يؤدي حتما إلى العنف، وهذا بعيد عن الصواب كل البعد. العبرة بتفاعل هذه العوامل، لأن مادة البحث هي الطبيعة البشرية المعقدة التركيب والدائمة التغيير.

المؤكد هو أن العنف أو الإجرام ليس حالة طبيعية، إنه سمة الحالة الاجتماعية التي يتشكل فيها التنافس بين الحاجة والإشباع وبين الرغبة والندرة. على كل، الأمر يتعلق بمستويات أساسية مترابطة وحلقات متكاملة لهذه الظاهرة، المستوى الأول يتعلق بالوضعية التي تدفع إلى العنف أو الوضعية ما قبل العنف والمتمثلة في الظروف العائلية والمدرسية التي تؤدي إلى التهميش. والمستوى الثاني يتمثل في الأزمة الاقتصادية التي تمس البلاد وأعدادا كبيرة من البطالين الذين يجدون صعوبة التكيف والاندماج. أما النقطة الثالثة فهي ضعف الرقابة الاجتماعية وعجز الضوابط خاصة العائلية على التوجيه.

فمن هنا نستنتج، أن الوضعية الحقيقية لهؤلاء الشباب هي وضعية المهمشين المبعدين عن المكانة الاجتماعية اللائقة بهم، وعقدتهم هي عقدة الدونية الاجتماعية وشعورهم بفقدان الثقة في القدرة على الاندماج الاجتماعي والمهني.

إن انتشار السلوك العنفي وتوسعه ليمس أعدادا متزايدة من الشبان ممن يعيشون نفس الاضطرابات، وتحركهم أوضاع وتناقضات متطابقة ومتشابهة تشابه الأحياء من بطالة وقلة مناصب العمل، بعد أن عجزت المنظومة التربوية عن الحفاظ في صفوفها بهؤلاء وتوفر لهم تكوينا شاملا وأطول مدة ممكنة. كما أنه أصبح السلوك العنفي أكثر شدة، فبعد أن كان وليد التهميش ولامبالاة المجتمع بالشريحة المنتجة لهذا العنف أصبح من أجل التغيير. كما أنه بعد أن كان عنفا كلاميا أي عنفا معنويا أو رمزيا، تحول مع مرور الوقت إلى عنف جسدي أو مادي.

لقد اتضح جليا أن الوضع الاقتصادي له علاقة مباشرة في استقرار وتماسك وسعادة الأسرة الجزائرية، ذلك أن الوضع الاقتصادي السيء سواء من حيث الفقر أم انخفاض الدخل وانعدامه في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي إلى تصدع بنيان الأسرة، فكلما انخفض المستوى الاقتصادي للفئات الاجتماعية الفقيرة، كلما اندفعت بعض الأسر بسرعة نحو التفكك والانحلال، ولهذا فإن أسر الأطفال المنحرفين هي الأكثر تفككا واضطرابا، لأنها الأكثر انخفاضا في المستوى الاقتصادي.

إن حجم المأساة يتمثل في وجود جيش من البطالين عن العمل في بلد لا يتعدى سكانه 35 مليون نسمة وعجز في السكنات الاجتماعية وأعداد يقدر بالآلاف من الجامعيين والمؤهلين خارج دائرة التشغيل وفي بطالة دائمة وغير ذلك من الأوجاع التي تؤلم الاقتصاد الوطني والمجتمع بصفة عامة. ومما زاد الوضع حدة، عدم الاستقرار السياسي وهو العامل الرئيس للنمو الاقتصادي، هذا فضلا عن الآثار التي خلفتها برامج الإصلاح الاقتصادي وغلق مؤسسات كثيرة، فارتفاع الإضرابات والتذمرات في السنوات الأخيرة ما هو إلا دليل على الإفرازات الأولى لهذا الإصلاح. فهذه الإصلاحات وجهها مأساوي اجتماعيا، يظهر خاصة في تدني القدرة الشرائية وانتشار الفقر والبطالة وتأخر الأجور وتجميدها وانخفاض المنح والتعويضات.

فالإرهاصات التاريخية وخاصة العجز الاقتصادي لا يمكن لها إلا أن تكون مصدرا لحالة اجتماعية سيئة، بحيث أصبح كثير من الأولياء عاجزين عن توفير الحد الأدنى من العيش لمن يعولونهم. من هنا، يبدأ الإهمال وسوء المراقبة، وتظهر مؤشرات أخرى تحدد تأثيرات هذا الوضع من الطلاق والإقامة في مساكن ضيقة ورخيصة... إلخ.

فمثل هذه الحياة تفقد الأولياء الثقة في أنفسهم ويفقد الأبناء الثقة في من حولهم، وفي كل القيم والضوابط التي كان من المفروض أن توجههم وتراقبهم وتضيع رقابة وتوجيه الوالدين لهم. وعندما يكون ثمة فقدان للرقابة يفقد النظام المعياري كل دقته وفعاليته أو جزءا منها وتكف الحقوق والواجبات عن أن تجاز فعليا، لأن الناس لا يعودون يعملون بما هم ملزمون، ولا يعودون بشرعية الموجبات الخاضعين لها، أو لأنهم لا يعرفون إلى من سيلجئون لتغليب حقوقهم الخاصة عندما يتم خرقها، وينجم عن ذلك العنف والفوضوى وانتشار العلاقات العدائية والعلاقات غير المنتظمة في المجتمع.

ومهما تكن خطورة الوضع الاقتصادي على تصدع الأسرة وعدم استقرارها، فهناك مؤشرات متعددة تحدد تأشيرات هذا الوضع منها الطلاق بين ذوي الدخل الضعيف والقسوة والإهمال لكثرة الأطفال نتيجة الحرمان والانحلال الخلقي في كثير من الحالات. مثل هذه الظواهر تولد عند الطفل العنف والقلق وتؤدي إلى التخلف الدراسي والهروب من المدرسة أو حتى الخروج عن سلطة الوالدين. وعندما تعاني الأسرة التفكك والاضطراب وعدم الاستقرار يخلق عند الطفل الشعور بالعزلة والتهميش.

ومن المعترف به كذلك هو أن العنف والإجرام وانحراف الشباب عندنا يتمركز في أوساط المدن وأحيانا في أحياء معينة، خاصة التي تنشأ في الضواحي وتكون قبلة للنازحين من القرى والمداشر للإقامة فيها طالبين العمل ومستوى معيشيا أحسن. ومع هذا فإن الحياة الأسرية تتطلب مكانا طبيعيا تقوم فيه بأداء وظيفتها، لأنه كما نعرف، فإن الأسرة هي الهيئة الاجتماعية الأولى التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية وتنمية شخصية الفرد.

فالمسكن يعتبر الوسيلة التي توفر الإمكانيات الملائمة لمساعدة الأسر على القيام بوظيفتها، فكثير من أسرنا خاصة في الأحياء الشعبية للعاصمة تعيش ظروفا سكنية غير ملائمة، فكثير منها يعيش في غرف وشقق صغيرة، وحتى تحت وفوق العمارات، مساكن لا تعرف الشمس والمرافق العامة للنظافة. لا شك أن وظيفة البيت هامة جدا، لأنه المكان الذي يشبع فيه جزء كبير من احتياجاتنا المادية والعاطفية والعائلية والثقافية والروحية من هنا لا غرابة من انتشار ظاهرة استهلاك المخدرات والإدمان على الخمور واللجوء إلى العنف والتسول والرغبة في الهجرة والذهاب بعيدا عن هذا الواقع.

النتيجة العامة التي نراها ممكنة، هي أنه يمكننا التعرف على الأقل على مفهومين للعنف، الأول نظامي استراتيجي، قد يكون مصدرا للسلطة، تستعمله للحفاظ عليها ولتثبيت مصداقيتها. والثاني غير نظامي أو ما يسمى بالفوضوي، هذا النوع الثاني لا يمكن اعتباره عفويا، بل ينجم عن انتشار العلاقات العدائية في قطاعات غير منتظمة في المجتمع. وأسبابه تعود إلى حالة عدم الاستقرار والانتظام التي يكون فيها المجتمع في قطاعات مثل الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل.

فيظهر هذا العنف في وجوه متنوعة، تارة يكون غامضا على شكل نزاع وصراع وخصومات، وتارة أخرى يظهر بوجه آخر، يذهب حتى إلى تنظيم جماعات صغيرة تقوم بارتكاب أعمال تخريب وتكسير وتعديات على الأفراد والممتلكات.

فكلتا الحالتين تبشران إلى حد ما بوجود أزمة عميقة في المجتمع. وعندما تعجز الضوابط الاجتماعية على احتواء هذه الأفعال وإيجاد تسوية لها وتعجز الضوابط القانونية على تطبيق القانون بفعالية، تعم حالة اللاأمن التي تشكل أعلى درجة من درجات التدهور الاجتماعي والاقتصادي التي تطرح بدورها المشكلة السياسية، خاصة وأنها تشهد حالة احتكار القوة، وبالتالي تظهر جليا حالات الارتباك السياسي والقانوني التي تؤدي بدورها إلى تشنج كل القطاعات الاجتماعية الأخرى الإدارية والاقتصادية والثقافية.

ولم نجد أحسن مما قاله الأستاذ خليل أحمد خليل عن العنف ويصفه بأنه ظاهرة اجتماعية واقعية تجسد تفسيرها في التاريخ الإنساني ذاته وفي توجه الطاقات النفسانية والاجتماعية والاقتصادية، أي طاقات القوة نحو تنازع الوجود وتغالب الإرادات. ومما لا ريب فيه أن الفرد أو الجماعة يكتسبان السلوك العنفي/ اللاعنفي من خلال الثقافة التي توجه المجتمع وتحكمه أو لا تحكمه من خلال أدوات الضبط العنفي ومعايير السلوك وقيم السياسة. (خليل أحمد خليل، 1980، ص138).

الخاتمة:

يندرج العنف أو الإجرام في الحقل التصادمي مع الآخرين. وهو تجربة نفسانية اجتماعية غير منفصلة عن تغيرات المجتمع ومساراته التاريخية. فالقراءة السوسيولوجية لظاهرة العنف لا يجب أن تخرج عن التاريخ، لذا يجب دراسة الحالات العنيفة بكل ما يتصل بهذه الوقائع وما

يحيط بها وبظروفها ومكوناتها. والمسار التاريخي للمجتمع الجزائري لم ينج من هذه التغيرات والتقلبات، فهو يشهد ويخوض تحولات حاسمة، طبعا ليست التغيرات الجارية سحابة عابرة، بل تندرج في نطاق التحولات الإستراتيجية والتنموية، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العميقة.

هذا ويبقى تحديد سياسة متكاملة للتكفل بقضايا الشباب مرتبطا بكل نوع من أنواع محاربة أساليب التهميش والاستبعاد، ومرهونا بالإدماج الاجتماعي والمهني للشباب، وكذلك بترقية برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالبحث عن وسائل من شأنها أن تدعم التعامل في مختلف العمليات المخصصة للشباب.

إن كل التأملات حول مشاكل الشباب ما فتئت أن بينت بحدة متزايدة وباستعجال، أن التشغيل يشكل نواة المشاكل القائم أمام دخول الشباب معركة الحياة العاملة وإدماجهم عالم الكبار. ويكمن الهدف الرئيس في التكفل بالشباب تكفلا شاملا ومتماسكا لا سيما الشباب الراسب في المنظومة التعليمية، من خلال التكوين والإدماج في الحياة العملية والاجتماعية، ومراعاة الحاجيات المتزايدة، وإيجاد صيغ وأطر كفيلة باستحداث مناصب شغل ضمن نشاطات إنتاجية متنوعة.

ولكن قبل العمل يجب أن نرشد التخطيط ونبتعد عن الارتجالية والتجارب الفاشلة، وبين التخطيط والعمل لا بد من توفير أجواء الأمن والاستقرار وإشاعة ثقافة الكسب لإعادة هيكلة العقل الجزائري ليصبح عقلا منتجا بعد أن وجه إلى الاستهلاك، لأن التغيير الحقيقي يبدأ من داخل الإنسان وليس من خارجه. ويجب أن يكون الهدف النهائي والأسمى رفع مستوى المعيشة لجميع أفراد الشعب، حتى تتحقق الحاجات الإنسانية الأولية لكل فرد.

المراجع باللغة العربية:

- سعد جلال، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الثانية، نشأة المعارف، الإسكندرية، 1984.
- حميش سليمان، "إصلاح المنظومة التربوية: البرنامج بين الأصالة والمعاصرة"، الوحدة، العدد 408، أفريل 1989.
- محمد علي محمد، العالم العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

- محي الدين مختار. محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.

- اليونسكو: معجم العلوم الاجتماعية. تأليف جماعة من الأساتذة العرب، القاهرة، 1975

- ناجي سفير، محاولات في التحليل الاجتماعي، تر: م.ع. بن ناصر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

- سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

- باسا غانا، مبادئ في علم النفس الاجتماعي، ترجمة: بوعبد الله غلام الله، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

- خليل أحمد خليل، مضمون الأسطورة، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، 1980.

المراجع باللغة الفرنسية:

- TOURAINE (A.): Les Mouvements Sociaux: Objet particulier ou problème central de l'analyse sociologique? In. (revue française de sociologie), Tome XXV, Série I, 1984.

– CHIKHI (S.): l'Ouvrier, la Vie et le Prince ou la Modernité Introuvable, In " L'Algérie et la Modernité", Ed. CODESRIA, Dakar, Sénégal, 1989.

- Le Comité de Coordination Interuniversitaire, Bulletin de liaison, Numéro Un, Alger, Imprimerie DINA, 1988.

- ADDI (L.), Etat et Pouvoir , Ed. O.P.U, Alger, 1990.

- BENATIA (F.)," Un Fléau Social: La Délinquance", In Peuple Méditerranéen, N° 24, 1983

– GALLAND (O.), Les Jeunes, Ed. La Découverte, Paris, 1990.

- BOUKHOBZA (M.), Octobre 88, Evolution et Rupture, Ed. Bouchène, Alger, 1991.

- CHESNAIS (J.C.), Histoire de la Violence, Ed. Piere Lafond, Paris, 1981.

- GALLAND (O.), " Précarité et entrées dans la vie", Revue Française de Sociologie, Tome XXV, Série I, 1984.

– APTER (D. E.), Pour l'Etat Contre l' Etat, Ed. Economica, Paris, 1988.

رقابة التفاعل الاجتماعي
وواقع مجتمعنا الحضري الحديث

✍ أ. إكرام هاروني، قسم علم الاجتماع

يشكل الحديث عن الرقابة الاجتماعية في طابعها غير الرسمي في مجتمعنا الحضري الحديث، أهمية بالغة، خاصة في ظل التغيرات والتحولات التي يمر بها المجتمع على كل الأصعدة خاصة الثقافية منها حيث كانت لهذه التغيرات أيضا تأثيرات على القيم والمعايير وكذا دخول قيم ومفاهيم حياتية جديدة وبالتالي أفكار واتجاهات تختلف كثير الاختلاف عن تلك التي كانت سائدة في وقت مضى لدى الفرد والمجتمع.

ونحن في هذا المقال نحاول تسليط الضوء على أحد أشكال الرقابة الاجتماعية غير الرسمية، وهي تلك التي يمارسها الأفراد بعضهم على بعض خلال تفاعلهم الاجتماعي، أو ما نطلق عليها **رقابة التفاعل الاجتماعي** وذلك باعتبارها خاصية أساسية في مجتمع المدينة ذات مضامين وأبعاد اجتماعية من شأنها أن تضيف إسهاما جديدا في فهم جزء من واقع مجتمعنا الحضري الحديث.

توضيح مفهوم الدراسة:

يعد التفاعل الاجتماعي واحدا من أهم المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، حيث يعتبره المشتغلون بهذا العلم موضوعا له. حيث أشارت الدراسات التحليلية للحياة الاجتماعية إلى أنها تبدأ بفعل اجتماعي يصدر عن شخص معين يعقبه رد فعل يصدر من شخص آخر، ويطلق على التأثير المتبادل بين الشخصين أو بين الفعل ورد الفعل اصطلاح التفاعل.

وإذا كان تعريف الفعل الاجتماعي مثلما حدده **'فيبر'** على أنه "**السلوك الإنساني الذي يحمل معنى خاصا يقصد إليه فاعله بعد أن يفكر في رد الفعل المتوقع من الأشخاص الذين يوجه إليهم سلوكه**".

فبالنسبة لموضوعنا، فإن المعنى الذي نقرأ من خلاله هذا الفعل هو **مفهوم المكانة الاجتماعية**، وذلك من منطلق إدراك الأفراد لوجود **رقابة** ناتجة عن تفاعلهم الاجتماعي، أو ما أطلقنا عليها اصطلاح **رقابة التفاعل الاجتماعي** والتي نقصد بها **"اهتمام الأفراد بما قد يكسب أو يفقد المكانة الاجتماعية لبعضهم بعض، والذي ينتج عنه إجراءات معنوية (كلام، نظرات، إشارات، طريقة معاملة..)"**.

وعليه، ونظرا لإدراك الفاعل الاجتماعي بوجوده في دائرة اهتمام وتقييم كل ما يصدر عنه، فإن أفعاله الاجتماعية تكون موجهة نحو غاية واحدة وهي السعي للظهور بالصورة الإيجابية من وجهة نظره التي من شأنها تعزيز مكانته الاجتماعية أو تحافظ عليها في أقل الأحوال.

رقابة التفاعل الاجتماعي كخاصية اجتماعية في المدينة:

إن كانت الرقابة الاجتماعية التي يمارسها الأفراد بعضهم على بعض كآلية ضبط وتقييم الأفعال الاجتماعية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاجتماعية التقليدية، وبأبعاد الحياة الجماعية نظرا للتقارب المجالي وضيق الرقعة الجغرافية، فإنه من خصائص الحياة الحضرية- في نظر الكثير من الباحثين- "تفشي الفردية' و'الإبهام'[1] وهذا يعود إلى "كون مجالات الاختيار أكثر منها في الريف، حيث يمكن للفرد أن ينتمي إلى أكثر من جماعة واحدة، بالإضافة إلى شساعة المنطقة الجغرافية وكذا إمكانية تغيير محل إقامته بسهولة من منطقة إلى أخرى"[2].

ويرى **'دوركايم'** أنه "كلما اتسع الوسط الاجتماعي، كلما تزايدت الفوارق الفردية فيه وأصبحت قادرة على التعبير عن نفسها بقوة بسبب الضعف الذي ينتاب الرقابة الاجتماعية، ما جعل الحياة الحضرية في نظر الكثير من الباحثين أنها بؤرة للتفسخ والانحلال الاجتماعي والثقافي"[3].

---

(1) ADDI LAHOUARI:**LA MUTATION DE LA SOCIETE ALGERIENNE**.LA DECOUVERTE, PARIS,1994,P 193.

(2) اعبد الحميد بو قصاص: **إتجاهات التحضر و معاييره**، مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري مجلة التواصل، العدد 06، جوان 2000.ص 177.

(3) زهير حطاب: تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الجماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، ط 2 لبنان، 1980، ص 257.

إلا أنه وبالنظر إلى واقع مجتمعنا الحضري الحديث، فإن الشواهد والمعطيات الواقية قد توقفنا عند حقيقة عكسية، فمجتمعنا الحضري يختلف كثيرا عن غيره من المجتمعات الحضرية الأخرى سواء من حيث بنائه المادي، الثقافي، الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى أن المرحلة الانتقالية التي يشهدها تتميز بنوع من الازدواجية وهي المشاركة في الحياة العصرية والتمسك في ذات الوقت بالبنى التقليدية الحاضرة في الثقافة"[1].

وإذا كان**'تشارلز أبرمن'** قد أشار في كتابه **المدينة ومشاكل الإسكان** إلى أن المخطط الحضري يراعي في إقامة المدن الجديدة القيم والحضارة والعادات والتقاليد وطريقة الحياة والعلاقات الاجتماعية والأسرية[2]، وهذا قد يعود لكونها رأس مال اجتماعي مهم، فمدينتنا وبالرغم من أنها تفتقر لهذا النوع من التخطيط، إلا أن خصائص إطارها المبني وبعض المشاكل التي تعاني منها، تعد عوامل هامة في تشكل العلاقات الاجتماعية وما ينتج عنها من تنمية رقابة ناتجة عن التفاعل المستمر بين الأفراد، من شأنها أن تكون خاصية أساسية في مجتمعنا الحضري الحديث.

هذه الخصائص يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- خصائص الإطار المبني:

أ- الحي: يعد الحي من المصطلحات التي يعنى بدراستها عالم الاجتماع باعتباره يمثل جزءا من المدينة والذي **يعكس وجهها الاجتماعي.**

وباعتباره حقيقة جغرافية من وجهة النظر السوسيولوجية فإنه يعرف بأنه "مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة ويؤثر فيه بعضهم على بعض وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه[3].

---

(1) Mustafa Boutefnouchet, **La société algérienne en transition**. OPU, Alger, 2004, P.23-24

(2) علي بوعناقة: **المدينة الجزائرية و الألفية الثالثة**. مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 6، 2000، ص 15.

(3) السيد حنفي عوض: **إنسان المدينة بين الزمان و المكان**. دار النهضة، ط4، القاهرة، 1998 ص 196.

وبالنسبة لواقع مدينتنا، فإن خصائص مجالها المبني كغيرها من المدن المتكون من أحياء، من شأنها أن تقوي عملية الضبط الاجتماعي، حيث لا زالت تحكمها **رقابة اجتماعية** قوية مشبعة برواسب القيم والمعايير والعادات والتقاليد الاجتماعية بالرغم من قصر الإقامة السكنية لبعض الأفراد، ما يجعلها **مجتمعات محلية مصغرة**[1]، وفي هذا الصدد أيضا يشير **حليم بركات** إلى أن "الضبط الاجتماعي يستمد قوته من البناء الاجتماعي للحي في المدن العربية، حيث تسود في الأحياء العلاقات الشخصية الوثيقة، فلا تعرف ذلك التفسخ الاجتماعي الذي يسود المدن الصناعية في الغرب والذي يؤدي إلى انتشار الانحراف، الانتحار، الإدمان، والإجرام "[2].

والحي يقوم على قانون التقارب والجوار، حيث يعرف الأستاذ الفرنسي **'ريمون لي درو'** التجاور السكني بأنه "إقامة السكان بعضهم قرب بعض مما يسمح بتعارفهم وتعاونهم"[3].

لذلك، فالحي وحدة إزاء الأحياء الأخرى في المدينة، فمصطلح "**وليد حومة**"، "**بنت الحومة**" في مجتمعنا الحضري يوظف ليدل على نوع من العصبية التي يفرزها الانتماء المجالي، إذ تؤكد وجودها في عدة مواقف، حيث يبدي سكان الحي الواحد اهتماما أكثر لمساعدة ودعم بعضهم بعضا نتيجة شعورهم القوي بالانتماء، وقد يتحقق المثل الشعبي القائل "**أنا وخويا على وليد عمي وأنا ووليد عمي على الغريب**"، فهم في الحي يرتكزون على روابطهم القرابية،[4] ومع حي آخر يرتكزون على أبناء حيهم، فكثيرا ما نسمع متشاجرين يرددون عبارة **نضربك في حومتك** وهو ما يعني أني لا أخاف من مواجهة أبناء حيك الذين سيحمونك مني، وهذا ما يدل على وجود **عصبية من نوع آخر في المدينة، وهي العصبية التي ينتجها الانتماء المجالي**.

---

(1) انظر: إكرام هاروني:**الأسرة النووية و البعد الاجتماعي لتواصلها القرابي في المدينة**. رسالة ماجستير،قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، منشورة، 2006- 2007، ص 185.

(2) محمد بو مخلوف: **الحضرية و مشكلات المدن الجزائرية**. بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائريةالمنعقد بجامعة قسنطينة 8- 9 ديسمبر2003.

(3)Raymond Le Drut: **sociologie urbaine.** puf 1968 , p 106.

(4) إكرام هاروني: المرجع السابق.

وفي المقابل، ونظرا للمعرفة السائدة بين أبناء الحي، سواء كانت معرفة علائقية أم بالمشاهدة فقط، فقد شاع استخدام مصطلح **الرقابة الاجتماعية** في اللهجة الدارجة بمعنى **"التوقاب"** وإنسان "**يوقب**"، أما في الفترة الراهنة فقد تم استبداله بمصطلح شاع تداوله، حيث أصبح نموذجا اصطلاحيا أخذ يكتسح العامية الجزائرية **وهو مصطلح 'التقرعيج'**، خاصة في أوساط الشباب، حيث يستعمل في حوار ليدل على **الرقابة الاجتماعية**، فتارة يقال**'راه يقرعج'** وتارة **'راه يعمر لقرع'** والتي تعني بأن الشخص هو بصدد ملء المعلومات والتجسس، واستعمال كلمة **قرعة بالعامية أو قارورة باللغة الفصحى في** هذا الصدد كونها حاوية يمكن أن تملأ وهو تعبير مجازي أي ملء القارورة بالأخبار.

ونظرا للتقارب المجالي وكذا اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، تأخذ المناسبات الاجتماعية والدينية البعد الاجتماعي، بحيث يزداد اهتمام الأفراد بالمظاهر المادية والإسراف في ذلك بشكل مبالغ فيه في الكثير من الأحيان، محاولين من خلال ذلك إعطاء صورة عن مكانتهم الاجتماعية.

وفي المقابل، يشيع بين الأفراد الاعتقاد بالحسد وضربة العين، فيقللون من إظهار ما يمكن تعريضهم لذلك، من ميزة مادية أو معنوية إيجابية خاصة أمام المحرومين والفاقدين لها، أو استعمال بعض ما يعتقد أنه يطرد تلك القوى الشريرة[1].

والواقع أن شعور الأفراد بوجودهم في دائرة رقابة وإدراكهم لمدى تأثيرها في حياتهم الاجتماعية، يمكن أن يكون ضابطا ومحددا لسلوكهم وباعثا لزيادة الاهتمام بكل ما من شأنه تعزيز أو المحافظة على الصورة الاجتماعية الإيجابية التي رسموها في إطار تفاعلهم الاجتماعي.

من خلال ما تقدم نستنتج أن هذه المظاهر تجعل المجتمع الحضري لا يختلف كثيرا عن المجتمع الريفي من حيث بناؤه الاجتماعي.

2- المواصفات المعمارية والتخطيطية للمدينة:

بالنظر لواقع الأمر في الجزائر العاصمة، فإن المواصفات المعمارية تعتمد على التجمعات السكنية الكبرى القائمة على نظام العمارات ذات نمط البناء التقابلي والتجاوري، هذا

(1) معن خليل عمر: **البناء الاجتماعي أنساقه و نظمه**. دار الشروق للنشر و التوزيع، الاردن، 1992، ص 136.

النمط لا يجب النظر إليه من الجانب العمراني فحسب، بل من حيث ما يفرزه من علاقات اجتماعية ناتجة عن المشاهدة اليومية والتي من شأنها أن تنمي رقابة اجتماعية بين الجيران، وبالتالي أبناء الحي.

وعلى العموم فعلاقات الجوار تخضع إلى البعد الجغرافي الذي يفصل أو يجمع بين سكان الحي الواحد فكلما كان الجيران أكثر قربا مجاليا، كلما ساعد ذلك بوتيرة مستمرة على الاختلاط والتعاون المتبادل فيما بينهم،[1] وكلما كان الجيران أكثر قربا لبعضهم مجاليا، كلما كانوا لبعضهم جهازا ضابطا[2].

بالإضافة إلى ذلك، فإن المواصفات التخطيطية للمدينة وكثرة الأنشطة فيها، في وضع تكون فيه الشوارع ضيقة ومواقف السيارات محدودة، ناهيك عن النقص الكبير في المرافق الترفيهية وساحات اللعب والحدائق العامة، قد تفتح المجال للاحتكاك بين سكان المدينة في أغلب الأوقات، مما قد يخلق بينهم مشاهدة قد تكون آلية محددة وضابطة لأفعالهم الاجتماعية.

2-قلة الحراك الجغرافي:

تعد خاصية الحراك الاجتماعي من بين الخصائص الأساسية التي تميز المدينة عن الريف، حيث يكون ساكن المدينة عادة عرضة للحراك الاجتماعي خصوصا العمودي.

وانتقال ساكن المدينة من مهنة إلى أخرى، يؤدي إلى انتقالات كثيرة من مكان لآخر، وبذلك نجد أن الحياة الحضرية يسود بها ثلاثة أنواع من الحراك:

- **الحراك الأفقي**: الانتقال من مهنة إلى أخرى.
- **الحراك الجغرافي**: الانتقال من مكان إلى آخر.
- **الحراك الرأسي**: التسلسل في سلم الترقية، بمعنى الانتقال من مرتبة إلى أخرى أو من وضع طبقي إلى آخر.

---

(1) Michel –Jean Bertrand: **pratique de la ville.** Masson ,Paris , 1978, p 19. 1

(2) علياء شكري و آخرون: **الحياة اليومية لفقراء المدينة**. دراسة اجتماعية واقعية. مطابع جامعة حلوان، مصر، 2005. ص 150.

أما "**ويرث**"، فقد قام في مقالته بمقارنة حجم المدينة والقرية، مؤكدا على خاصية الحجم، الكثافة، والحراك الاجتماعي، حيث إن هذا الأخير أقوى في المدينة عنه في الريف، فالحياة في المدينة قد تدفع الفرد إلى التحرك الأفقي الجغرافي فيغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل، الأمر الذي يدعو لإقامة أسر زواجية صغيرة الحجم.

إلا أن الملاحظ للشواهد والأدلة الواقعية لمجتمعنا توقفنا عند حقيقة أخرى تماما، تجعلنا نقول إن هنالك ارتباطا قويا بالمجال، والواقع أن هذا الارتباط ليس اختياريا، بل إجباري تفرضه أزمة السكن.

والواقع أيضا، أن السكن لم يعد أمرا هينا أو سهل المنال خاصة في المدن، ما يجعل الحراك الجغرافي فيها ضعيفا جدا، ونتيجة لذلك فقد انتشرت ظاهرة البناء الفردي ذي الطوابق المتعددة التي تبنى عادة بعدد الأبناء الذكور الذين بزواجهم يقيمون فيها، وهي كاستراتيجية تتبعها الأسرة لمواجهة أزمة السكن ما جعل بعض الدراسات تؤكد بأن شكل الأسرة النووية في مجتمعنا هو '**حالة عابرة**' فقط، فسرعان ما تحتم الظروف المعيشية إعادة تركيب وامتداد العائلة من جديد بعد زواج الأبناء، وإن كانت عائلة ممتدة من نوع خاص، أوما يطلق عليها **الأسرة المعدلة** أو في **كنف الامتداد**[1].

وعلى العموم، فإن ضعف الحراك الجغرافي يفتح المجال لتجذر علاقات بين سكان الحي الواحد قد تستمر لعدة أجيال.

رقابة التفاعل الاجتماعي كرأس مال اجتماعي:

تعود بداية ظهور مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى أوائل القرن العشرين، إلا أن توظيفه بعد ذلك في أوساط علماء الاجتماع الغربيين لم يتم إلا بعد أن استخدمه عالم الاجتماع '**بيير بورديو**' بشكل علمي في سبعينيات القرن الماضي، ليشكل ثالوثا مع مفهوم رأس المال الثقافي ورأس المال الاقتصادي الذي يساعد في تشكيل الطبقات الاجتماعية[2].

---

(1) محمد بومخلوف: **نمط الأسرة و محدداته:دراسة إحصائية و تحليل نظري**، سلسلة الوصل، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجزء1، العدد2، 2006.،ص73.

(2) حنا جريس: **الدين و رأس المال الاجتماعي**.مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد38، يناير، 2010.

ويعود اختلاف رأس المال الاجتماعي عن غيره من الأشكال الأخرى لرأس المال، من حيث إنه يتم نشره وتكوينه عبر الآليات الثقافية مثل الدين والتقاليد أو العادات التاريخية[1]، حيث يمكن تحديد مفهومه على أنه "نسق أو مجموعة من القيم والأعراف غير الرسمية المشتركة بين أعضاء جماعة واحدة تسمح بالتعاون فيما بينهم"[2].

أما بالنسبة **'لبوتنام'**، فإن رأس المال الاجتماعي يأتي ليصف ملامح الحياة الاجتماعية وهي الشبكات الاجتماعية والأعراف الاجتماعية ومفهوم الثقة"[3].

والواقع أن العلاقات الاجتماعية تعد المحور الأساسي الذي يبني عليه المجتمع دعائمه الأساسية، إذ تعكس واقع رأس المال الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات[4]، ويعد تفكك الروابط القائمة من أبرز العوامل التي تؤثر في حياة الأفراد وأمنهم النفسي والاجتماعي[5]، فبعض الدراسات النفسية والاجتماعية أيدت وجود نسبة تزيد أو تنقص عن**05%** في كل مجتمع تخالف قيم المجتمع وتعود هذه النسبة بزيادتها أو نقصانها حسب قوة تماسك المجتمع والمحافظة على روابطه الاجتماعية التي كونتها التربية في الأسرة أو التنشئة في المجتمع[6].

---

(1) فرانسيس فوكوياما: **الثقة، الفضائل الاجتماعية و تحقيق الازدهار**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط1998،01، ص42.

(2) فرانسيس فوكوياما: **حساب العالم المتقدم وقراءة المستقبل**. توماس إدوارد العرب الراية ملفات القرن 20الملف49، العدد6474، ص 04.

(3) حنا جريس: نفس المرجع.

(4) محمد بومخلوف: **الروابط الاجتماعية و مشكلة الثقة**. الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر 2007 2008. ص 25.

(5) محمد صفوح الأخرس: **نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**. مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1997، ص 248.

(6) سعد الإمارة: **الدين و دوره في التنشئة الاجتماعية**.مجلة النبأ، العدد 2000،52،

وتعد الروابط القرابية من أهم الروابط التي تعطي للمجتمع خصوصيته، خاصة في مجتمعنا العربي لذلك، فقد حاول العديد من الباحثين اكتشاف التغيرات التي مست أنساق الروابط القرابية، وذلك على إثر التغيرات التي طرأت على مكونات البناء الاجتماعي وخاصة ضعف آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية من معايير وقيم وأعراف اجتماعية كانت تحض على التماسك وتعميق الروابط القرابية بين أفراده في وقت مضى.

والواقع أن الدراسة التي أجريناها في إطار رسالة الماجستير، حاولت تقديم تفسير عن واقع الارتباط والتواصل القرابي في مجتمعنا الحضري الحديث، حيث خلصت إلى أن هذا التواصل يتصل بغلبة رواسب قوية للقيم والمفاهيم التقليدية، كمفهوم **العصبية القرابية** وما تحويه من معاني **المكانة، الهيبة والقوة** وتأثيرها على طابع الحياة الحضرية، جعلت **أهمية القرابة** تتمثل في **إرث اجتماعي ثابت وعميق في هذا المجتمع**، هذه المفاهيم والقيم **كرأس مال إجتماعي** تجسدت على شكل **رقابة تفاعل اجتماعي** لا زالت تلعب كعامل أساسي على ضبط التغيير والمحافظة على استمرارية الاتصال القرابي.

وعلى أساس قوة هذا **الضابط الاجتماعي** المتمثل في **رقابة التفاعل الاجتماعي، فالأفراد في الوسط الحضري** غير أحرار في الإبقاء أو عدم الإبقاء على تواصلهم القرابي، وهذا لغلبة **هذا الضابط** الذي يجبرهم **إجبارا اجتماعيا** على إعادة إنتاج والمحافظة على ديناميكية روابطهم القرابية على الأقل ظاهريا حيث يوفر إحساسا ويرتبط به ارتباطا:

- فكرة الأفراد عن مكانتهم وسط محيطهم الخارجي
- صورتهم عن نفسهم أثناء تعاملهم مع الناس.

باعتبار أن دائرة المعارف من جيران، أصدقاء، أبناء الحي، تصبح وكأنه مجتمع محلي مصغر، حيث ينظر إلى الأفراد على أساس انتماءاتهم العائلية وكثافة ومكانة عناصرهم القرابية.

وعلى أساس معطيات دراستنا أيضا، فقد اتضح أن **رقابة التفاعل الاجتماعي** وما تحويه من مضامين (المكانة، الهيبة والقوة) **وإدراك الأفراد لوجودها وتأثيرها في حياتهم الاجتماعية**، تلعب الدور الكبير في إعادة إنتاج مظاهر الوحدة القائمة على أساس الزيارات والالتقاء في مختلف المناسبات وتؤدي وظائف اجتماعية هامة غايتها المحافظة على تماسك الأقارب وتعميق رابطتهم والعمل على استمراريتها وإضفاء المزيد من الوحدة على عصبيتهم.

وقد جرت العادة الاجتماعية ولا زالت أن يلتقي ويتضامن أفراد الأقارب في المناسبات المختلفة، وإن كانت بعضها تقاليد دينية، إلا أنها ذات **مضامين اجتماعية كامنة**، حيث إنها **شكل اجتماعي** لأقصى الحدود تعمل كإستراتيجية لخدمة الفرد، حيث تكسبه أهمية في وسطه الخارجي، وفي الوقت نفسه تعكس موضعه كفرد ذي دعائم قوية يحقق له الحاجة المعنوية الأساسية وهي: **الهيبة، المكانة والقوة** في الوسط الذي يعيش فيه عندما يلتف حوله الأقارب، وخاصة إذا كانوا ذوي نفوذ ومكانة اجتماعية مرموقة.

وهذا ما يلخص لنا، أن آثار التغير الاجتماعي من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري لم يؤثر إلا على البنية الخارجية للمجتمع، أما القاعدة الرئيسة المتمثلة في أفراده فإن آثار التغير لم تظهر إلا في بعض سلوكاتهم الخارجية، في حين بقيت بعض المفاهيم تؤكد وجودها وتعمل على ضبط سلوك ونظرة هؤلاء.

والرقابة التي يمارسها الأفراد بعضهم على بعض، قد تكون عاملا مهما للتقليل من معدلات الانحراف وخاصة في الأحياء التي تكون فيها العلاقات الاجتماعية بين سكانها متجذرة، فقليلا ما نسمع عن سرقة قام بها أفراد في حيهم، لأنه على دراية تامة بأنه لو حدث وأن انكشف فإنه سيوصم من طرف أبناء حيه مدى الحياة.

وفي كتابها موت وحياة الأحداث الأمريكية الكبرى، أشارت **'جان جاكوبز'** إلى قدرة المراقبة الاجتماعية في التجمعات الحضرية القديمة ذات العلاقات الاجتماعية المتجذرة بين سكانها على الحد من الجريمة، حيث كانت هذه المسألة منوطة لعدد من الأشخاص البالغين في الممرات الجانبية لمراقبة سير الشباب الذين من المحتمل تعرضهم للمشاكل، والأجانب عن المنطقة، الذين قد يضلون، وتواجد الناس في الشارع باستمرار للعمل أو التسوق أو قضاء مصالحهم، بالإضافة لاهتمام أصحاب المحلات التجارية بما يجري خارج متجرهم، عامل مهم في زيادة عدد عيون المتابعة لحركة الشارع، وبالتالي الحفاظ على الأمن والسلامة فيه[1].

(1) فرانسيس فوكوياما: حساب العالم المتقدم وقراءة المستقبل. مرجع سبق ذكره، ص06.

خرق رقابة التفاعل الاجتماعي:

يعد موضوع خرق رقابة التفاعل الاجتماعي موضوعا للجدل والمناقشة، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا يخرق بعض الأفراد هذه الأخيرة؟

خرق الرقابة الاجتماعية بصفة عامة يكمن في تجاوز الفرد حدود المعايير الاجتماعية التي تمثل جزءا من شخصية المجتمع الذي يوجد فيه، فالفرد وسط بيئته الاجتماعية غايته الأولى هي محاولة خلق إنسجام بينه وبين مجتمعه المحيط، وذلك بعدم تجاوز حدود المعايير السائدة، وفي حالة عدم الامتثال إليها فإن ذلك لا يعود إلى تجاهلها، بل يمثل انحلالا في حد ذاته، والانحلال حالة تتصف بانحراف كبير في السلوك عن معايير المجتمع الذي نشأ فيه الفرد[1]، وهنا تعتبر حالة مرضية يجب علاجها.

وفي نظريته عن الأنوميا يفسر **'ميرتون'** كل سلوك منحرف أو استجابة منحرفة على "مدى امتثال الأفراد للقيم الثقافية والمعايير النظامية وأن أي خروج عن هذا الإطار يعتبر خرقا من حيث مداه وشدته"[2].

وذهب **'دوركايم'** إلى أن الانحراف إنما هو خلق جمعي للمجتمع ولكي يحافظ هذا المجتمع على تماسكه لا بد له من أن يحدد الحدود الأخلاقية عن طريق خلق أفراد خارجين أو وصم البعض بصفة الانحراف وهكذا تكتسب بعض الأنماط السلوكية صفة الشرعية والبعض الآخر صفة الانحراف.

من جهته أيضا بنى **'إميل دوركايم'** نظريته عن 'الأنوميا' ليعبر عن حالة من التفكك وانهيار فعالية المنظومة المعيارية وضعف قوة الضبط في المجتمع، وفي المقابل يكون الفرد السوي عنده هو ذلك "الشخص الأخلاقي الذي يستدمج العناصر المعيارية من عنصري الرغبة والرهبة معا، حيث يجد في طاعته سعادته وتحقيقا لذاته"[3].

---

(1) معمر داود: **الانعكاسات النفسية والاجتماعية و المادية لإنحراف الطفل**. مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، مجلة التواصل، العدد 06، جوان 2000، ص181.

(2) علي سموك: **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري**.جامعة عنابة، الجزائر، 2006، ص112.

(3) علي سموك:نفس المرجع، ص 114.

وفي نهاية الستينيات طرح **'هيرشي'** نظريته عن الضبط الاجتماعي والانحراف في دراسته الشهيرة "**أسباب الجنوح**". فبدلا من النظر إلى الأفراد على أنهم منحرفون أو متوافقون، يذهب **'هيرشي'** تماما مثل **'دوركايم'** إلى أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات، وقد أرجع **'هيرشي'** السلوك المنحرف إلى "ضعف آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع وانهيارها، وبمعنى آخر ضعف روابط المجتمع وانهيارها" [1].

قبل إعطاء تحليلنا الخاص يجدر بنا أولا توضيح مقصودنا بخرق رقابة التفاعل الاجتماعي:

نعني بها عدم مبالاة بعض الأفراد بما قد ينتج عنه من تصرفات تؤدي بهم إلى فقدانهم الهيبة والمكانة الاجتماعية في وسطهم الخارجي.

فباعتبار أن الحاجة للتقدير الاجتماعي من الغير تعد من بين الحاجات الأساسية لأي كائن إنساني سوي تحقق للنفس اعتدالها وطمأنينتها[2]، فإن هذا يجعلنا نفسر بأن ظاهرة خرق الرقابة الاجتماعية وما ينتج عنه من فقدان للمكانة والهيبة الاجتماعية وسط المحيطين والتمادي في خرقها دون مبالاة، هي ظاهرة سيكولوجيا تتكون لدى الفرد نتيجة خلل في توازنه النفسي بلا شك.

وباعتبار أن "الفعل الاجتماعي هو دوما في الوقت ذاته نفسي واجتماعي، ذلك لأنه يتطلب آليات نفسية وتأثيرات اجتماعية، فعالم الاجتماع عليه أن يدرس الوسط الاجتماعي أوجملة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، مع أخذ الخصائص النفسية للشخصية التي يمكن أن تؤثر في الوسط الاجتماعي بعين الاعتبار"[3].

(1) عدلي السمري: مرجع سبق ذكره، ص15.

(2) مراد زعيمي:**علم الاجتماع رؤية نقدية**. مخبر علم اجتماع الاتصال ن جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر 2004، ص 151.

(3) بوخريسة بوبكر: **المفاهيم و العمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي**. منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص131.

من هذا المنطلق يمكن أن نرجع ظاهرة خرق رقابة التفاعل الاجتماعي إلى تأثير العوامل التالية:

1- تنشئة اجتماعية غير سوية:

يعتبر **'بارسونز'** وظيفة التنشئة الاجتماعية من أهم الوظائف التي تؤديها الأسرة في المجتمع وهي العملية التي يتم بموجبها نقل ثقافة هذا الأخير عبر الأجيال، حيث تتولى الأسرة من خلال هذه العملية مهمة غرس القيم والمعايير في ذات الفرد وضميره، حيث تعد بمثابة أدوات لحفظ توازنه النفسي ونموه الاجتماعي والتي تصبح خصائص للشخصية [1]، وقد كشف "**سيرس**" بهذا الصدد أن الأولاد العدوانيين بصورة صارخة ينتمون إلى أسر تتصف بالتساهل في معاقبة تصرفاتهم العدوانية، عكس الأطفال الأقل عدوانية والذين تحد من سلوكاتهم العدوانية قواعد صارمة وتكون صور التعامل معهم غير عقابية، وهذا ما وقف عليه الباحث نفسه بناء على اعترافات الأمهات أنفسهن[2].

من جهة أخرى يستند مفهوم الضبط الاجتماعي إلى عملية التنشئة الاجتماعية، وعليه فبقدر فعالية هذه العملية بقدر ما يحترم الفرد ثرات مجتمعه ومعاييره ويخدم أحكام الضوابط المختلفة فيه[3].

أما في حالة تنشئة اجتماعية غير سوية فإن تكوينه النفسي ينمو مضطربا، ما يجعل الفرد يحيد عن وسائل الضبط الاجتماعي.

ويذهب **'ريس'** إلى أن الجناح نتاج لأي أو لكل من العناصر التالية[4]:

- نقص في الضوابط الداخلية السوية التي تنمو أثناء فترة الطفولة.
- انهيار هذه الضوابط الداخلية.
- تصدع أو تصارع القواعد الاجتماعية التي تزودنا بها الجماعات الاجتماعية الهامة وعلى رأسها الأسرة.

---

(1) أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 387.

(2) بوخريسة بوبكر ، المرجع السابق، ص 97.

(3) حسن عبد الباري: **الديمغرافيا الاجتماعية**،دار المعارف، ط1 ،القاهرة، ،1983 ص 181.

(4) عدلي السمري، المرجع السابق،ص 19.

2-بيئة اجتماعية ذات معايير خارجة عن الأطر العامة السائدة

الإنسان هو نتاج مجتمعه في حركته وسلوكه، والرقابة الاجتماعية يكتسبها الفرد انطلاقا من التفاعل العلائقي مع الغير، فالفرد ينمو وهو مدرك لوجود رقابة اجتماعية **والتي تعمل كآلية تعلمه المعايير والقيم السائدة وكل ما يحقق المكانة الاجتماعية**، حيث يسعى من خلال إدراكه لوجودها وتأثيرها في حياته الاجتماعية، إلى تكوين صورة إيجابية عن نفسه **على الأقل ظاهريا، بل إن الغاية الوحيدة التي قد تعطي تفسيرا لسلوكات الأفراد وأفعالهم الاجتماعية في تفاعلهم مع الغير، هي السعي لاكتساب الأهمية والمكانة الاجتماعية.**

أما في حالة البيئة الاجتماعية التي يعيش أفرادها وفق معايير خاصة بهم وتتنافى مع تلك السائدة في المجتمع العام، فإن اعتبار سلوك معين على أنه منحرف يلقى استهجانا، **متوقفا على ما يراه المجتمع المحيط فقط إزاء ذلك السلوك**، المهم أنه لا يكسب الفرد شعورا **بالنقص الاجتماعي**[1]، وهو ما قد يتفق مع رأي "**روبرت ميرتون**" حيث يرى أن "السلوك الاجتماعي سواء كان أخلاقيا أم غير أخلاقي مشروعا أم غير مشروع، يفهم فقط في ضوء القيم التي تعطي للسلوك معناه، وأن المعاني لا تكمن في طبيعة الأشياء ولكن في ما تضفيها على تلك الأشياء ثقافة الجماعات المعيارية المرجعية"[2].

ويذهب '**بيكر**' إلى أن "المجتمعات هي التي تحدد الانحراف وذلك من خلال تحديد بعض القواعد التي يعد انتهاكها انحرافا من وجهة نظر أفراد المجتمع، وبهذا فإن الانحراف- حينئذ- لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد وإنما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك"[3].

هذا الذي قد يعطي تفسيرا عن بعض الأحياء في مجتمعنا الحضري التي تسود فيها الجريمة والانحراف بشكل كبير، بل إن السلوك المنحرف فيها لا يسبب أي أذى أو ضرر معنوي لصاحبه في وسطه المحيط.

---

(1) ونقصد به فقدان الفرد مكانته الاجتماعية و ذلك بغعتبارنا أن الكمال الاجتماعي هو

(2) عملي سموك:المرجع السابق، ص 112.

(3) عدلي السمري:مرجع سبق ذكره ص 16.

3- صورة الفرد عن نفسه:

يرى "ألكسندر **'كوجيف'** أن الرغبة الناشئة عن طبيعة الإنسان- الرغبة التي يتولد عنها الوعي بالذات وواقع الإنسان- هي في أصلها تعبير عن الرغبة في نيل الاعتراف والتقدير"[1].

ويذهب **'كوجيف'** أيضا، إلى أن "الإنسان وحده هو القادر على الرغبة في شيء لا فائدة فيه من الناحية البيولوجية كالوسام أو راية، جيش العدو... فهو يريد مثل هذه الأشياء لا لذاتها وإنما لأن بشرا آخرين يريدونها 'وذلك بغرض نيل التقدير والاعتراف من طرفهم.

ويرى **'هيجل'** "أن الفرد لا يمكن أن يعي ذاته ككائن بشري منفصل إلا إن اعترف الآخرون به فالإنسان بعبارة أخرى هو منذ البداية كائن اجتماعي، فإحساسه بقيمته وهويته مرتبط ارتباطا وثيقا بتقييم الآخرين له"[2].

وفي كتابه "**مقدمة لدراسة المجتمع العربي**" أشار"**هشام شرابي**"، إلى أن "العيب الذي يشعر به الفرد العربي هو ما يقوله عنه الناس، بمعنى لا عيب في ما لا يراه الناس وما لا يسمعونه، وهذا ليس فقط تمييزا بما يفعله الإنسان وما يجب أن يفعله، بل إنه يفرض موقفا هو موقف الكتمان الذي يتحول في سلوك الراشدين إلى عادة إخفاء النوايا والحذر فيما يقوله ومما يقوله الآخرون، وبذلك تصبح أعمال الناس غير ما تبدو عليه، بحيث إن هناك دوما معنى مبطنا ونية مكتومة وراء كل كلمة وكل إيماءة تصدر عن الآخرين"[3].

وعليه، فتلعب الصورة التي يكونها الفرد عن نفسه انطلاقا من الصورة التي رسمها له الأفراد المحيطون دورا هاما في التزام الفرد وتقوية رقابته الذاتية على سلوكه على الأقل ظاهريا، **حيث يسعى الفرد السوي إلى المحافظة على الصورة الإيجابية التي كونها الأفراد عنه**، وإن تم تجاوز أو الخروج عن بعض ما يمكن أن يشوه تلك الصورة فإنه يتم خفية وبعيدا

---

(1) فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ و خاتم البشر**. تر:حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمةو النشر، القاهرة،ط01، 1993، ص135.

(2) نفس المرجع، ص 138.

(3) هشام شرابي: ص 45.

عن أعين الناس، وإن حدث وأن أدركته رقابة هؤلاء، فإن ذلك قد يجعله في أغلب الأحيان يتمادى في سلوكه الخارج عن المعايير السائدة، بل وقد يحاول في الكثير من الأحيان جر العديد من دائرة معارفه، محاولا التقليل من الشعور **بالنقص الاجتماعي**.

بالإضافة إلى أنه يوجد من الأفراد من يسلكون السلوك المنحرف انطلاقا من الصورة السلبية والنعت أو الوصمة التي وصمهم بها المحيطون بهم ما يشعرهم **بالتحقير الاجتماعي**[1] وفي هذه الحالة أيضا قد يتمادى الفرد في سلوكه الخارج عن الأطر السائدة، كمحاولة **رد فعل** أو **سلوك عدواني تجاه أفراد المجتمع المحيط، لإيمانه بفشل تغيير نظرة الغير إليه وبالتالي استعادة مكانته الاجتماعية المفقودة أو الارتقاء بمكانته.**

الخاتمة:

الواقع أن موضوع هذا المقال جاء في الوقت الذي تنصب فيه أغلب الدراسات السوسيولوجية للواقع الاجتماعي الحضري إلى إيلاء الاهتمام العلمي بمميزاته وخصائصه وسماته وكذا بموضوع "التحضر والحضر لما باتا يشكلانه من أهمية بارزة في حياة السكان وكيف ظهر التمايز في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية"[2] وكذا على دراسة معطياته الجديدة على إثر انفتاحه على العولمة الثقافية وتأثيراتها السلبية على الحياة الاجتماعية من ضعف فى القيم والمعايير التي كانت تضبط السلوك في وقت مضى.

لذلك فقد حاولنا من خلال هذا العرض لفت الانتباه إلى متغير الرقابة التي يمارسها الأفراد بعضهم على بعض، باعتباره خاصية أساسية في مجتمعنا الحضري الحديث وليس بكونه وسيلة من وسائل ضبط وتقويم سلوكات الفرد فحسب، وإنما كميكانيزم[3] اجتماعي محوره مفهوم **المكانة الاجتماعية**، ذي مضامين وأبعاد اجتماعية تستدعي دراستها بجدية وعمق من أجل أن يكون مفتاحا لتفسير جزء من واقع تفاعل الأفراد في مجتمع المدينة.

---

(1) و قد وظفناه لتجنب تكرار مفهوم النقص الاجتماعي.

(2) عبد الحميد بو قصاص: **إتجاهات التحضر و معاييره**، مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، التواصل، العدد 06، جوان 2000، 149.

(3) ذا بناء ووظيفة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. بوخريسة بوبكر: **المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي**. منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

2. حسن عبد الباري: **الديمغرافيا الاجتماعية**. الديمغرافيا، دار المعارف، ط1، القاهرة، ، 1983.

3. زهير حطاب: **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والجماعية لقضاياها المعاصرة** معهد الإنماء العربي، ط 2 لبنان، 1980

4. سيد حنفي عوض: **إنسان المدينة بين الزمان والمكان**. دار النهضة، ط4، القاهرة، 1998.

5. عدلي السمري: **الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي**. الطبعة الأولى، 2003.

6. علياء شكري وآخرون: **الحياة اليومية لفقراء المدينة**. دراسة اجتماعية واقعية. مطابع جامعة حلوان، مصر، 2005.

7. فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. تر: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط01، 1993.

8. محمد صفوح الأخرس: **نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**. مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1997.

9. محمود السيد سلطان: **التربية والمجتمع**. دار المعارف، القاهرة، الجزء الأول، 1975.

10. مراد زعيمي: **علم الاجتماع رؤية نقدية**. مخبر علم اجتماع الاتصال جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004

11. معن خليل عمر: **البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه**. دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1992.

المجلات والجرائد:

12. حنا جريس: **الدين ورأس المال الاجتماعي**. مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد38، يناير، 2010.

13. سعد الإمارة: **الدين ودوره في التنشئة الاجتماعية**.مجلة النبأ، العدد52، 2000.

14. عبد الحميد بو قصاص: **اتجاهات التحضر ومعاييره**، مقاربات سوسيولوجية للمجتمع

الجزائري مجلة التواصل، العدد 06، جوان 2000.

15. علي بوعناقة: **المدينة الجزائرية والألفية الثالثة**. مجلة التواصل. العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد06، 2000.

16. فرانسيس فوكوياما: **حساب العالم المتقدم وقراءة المستقبل**.توماس إدوارد العرب الراية ملفات القرن 20الملف49، العدد6474

17. محمد بو مخلوف: **التحضر ومشكلات المدن الجزائرية**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: 'أزمة المدينة الجزائرية' المنعقد بجامعة قسنطينة، في الفترة ما بين: 8 - 9 ديسمبر، 2003.

18. محمد بومخلوف: **الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة**. الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2007 2008.

محمد بومخلوف: **نمط الأسرة ومحدداته: دراسة إحصائية وتحليل نظري**، سلسلة الوصل، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزء1، العدد2، 2006.

20. معمر داود: **الانعكاسات النفسية والاجتماعية والمادية لانحراف الطفل**. مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، التواصل، العدد 06، جوان 2000.

الرسائل الجامعية:

19. إكرام هاروني: **البعد الاجتماعي للتواصل القرابي في المدينة**. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، منشورة، 2006- 2007.

مراجع باللغة الفرنسية:

22. BOUTEFNOUCHET MUSTAFA: **LA SOCIETE ALGERINNE EN TRANSITION**. OPU, Alger, 2004.

23. Michel –Jean Bertrand: **pratique de la ville.** Masson ,Paris , 1978

24. Raymond Le Drut: **sociologie urbaine.** PUF, PARIS, 1968

25. ADDI LAHOUARI:**LA MUTATION DE LA SOCIETE ALGERIENNE**.LA.DECOUVERTE, PARIS,1994

التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب

✍أ. عبيدي سعاد، باحثة في علم الاجتماع

مدخل:

" كلما زادت ثقة الثقافة بنفسها وبمبادئها الإنسانية، عظم طموحها إلى السيطرة، وعكست هذا الطموح في رغبة متزايدة للتوسع المحمول على عقيدة تحرير الإنسانية وإنقاذها من العبودية أو البربرية... التبادل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفر لدى الجماعة الثقافية الاعتقاد بأن منظومة قيمها هي الأصلح إنسانيا، وأن على انتشارها يتوقف مصير تقدم البشرية وتطورها". برهان غليون

شهد القرن العشرون الكثير من الأحداث والمظاهر التي كانت تعكس في أغلب الأحيان حالة التدهور وكذا تخلف مسار العمل العربي المشترك وبقائه في مواقع جد متأخرة سواء كان هذا العمل في ميدان الاقتصاد أم السياسة ولا سيما الثقافة التي هي مجال هذه الدراسة.

فالاقتصاد العربي لم يصل إلى مستوى التكامل بالرغم من المحاولات العربية المتعددة ولعل أهمها كان مؤتمر قمة عمان عام 1980.

وعرفت مختلف الأقطار العربية تصاعدا للاتجاه الإقليمي حيث اعتبرته آخر وسيلة للحصول على الأمن والاستقرار وكذا الاستقلال الذاتي بعد فشل فكرة الوحدة القومية لاعتبارات سياسية واجتماعية وحتى تاريخية وقد أسهم هذا بشكل كبير في تصاعد التوتر السياسي وتعدد الرؤى والاختلافات.

ولعلنا ندرك تأثير هذه الخلافات على الفكر العربي الذي أصبح مشحونا بالمظاهر الانفصالية ومغذى بالروح الإقليمية الضيقة، إلا أنه ومع كل هذه المظاهر وغيرها فقد برزت بوادر تنبئ بميلاد ظاهرة "تكامل الفكر" خاصة في الآونة الأخيرة، أين لوحظ اتصال فكري بين أقطار الوطن العربي عامة وبين مشرقه ومغربه بشكل خاص.

إنه من الأهمية بمكان الاعتراف بقيمة هذه الظاهرة ظاهرة الاتصال الفكري– وكذا أبعادها وآثارها على المستقبل العربي والذي يحتل منه المجال الفكري والثقافي الحيز الأكبر نظرا لأهميته وخطورته.

لقد برزت هذه الظاهرة بعد فترة طويلة عرف فيها المغرب والمشرق ركودا في الاتصال بين مفكريه ولعل الاستعمار كان سباقا في توليد هذا الركود وتدعيمه لأنه يرى في انقطاع الفكر والمفكرين عن التفاعل والتبادل المعرفي امتدادا لسيطرته وهيمنته.

فالاتصال الفكري والتبادل المعرفي أثناء فترة الاستعمار إن وجد إنما كان اتصالا من جهة واحدة في الغالب، أي من المشرق إلى المغرب، هذا من حيث الشكل أما من ناحية المضمون فقد كان الاتصال محدودا على البعض من مظاهر الإصلاح والفكر الديني، ولا نعيب على هذا لأنه قد يكون نتيجة لظروف الفترة ومتطلباتها.

أما الفترة الحالية، فهي تشهد ظاهرة جديدة قديمة، بذورها سابقة الوجود؛ وعرفت مؤخرا نوعا من النهضة والتوسع، يعبر عنها البعض بحركة تكامل الفكر العربي بفضل تفاعل الفكر بواسطة بعض المقالات والكتب وكذا عن طريق المفكرين واختلاطهم فيما بينهم في إطار الملتقيات والندوات... وأيضا العدد الكبير من مفكري المغرب العربي الذين أصبحوا يكتبون بالعربية.

وهكذا أصبح مفكرو المغرب يناقشون ويتبنون آراء وأفكار المفكرين المشارقة، كما أصبح مفكرو المشرق يقرأون ويطلعون ويتبنون أيضا أفكار المغاربة. فتلك- أي ظاهرة تكامل الفكر العربي- قد أفرزت علاقة جديدة بين المفكرين، قائمة على الفهم ونبذ التطرف وتم بذلك تجاوز عقدة النقص وكذا عقدة التعالي. كما أن حركة الكتاب والندوات ساهمت بقسط وافر في تدعيم ظاهرة التفاعل بين المفكرين. كما لا يمكن الاستهانة أيضا بدور مركز دراسات الوحدة العربية الذي أتاح لمفكري المشرق إمكانية التعرف على كتابات المفكرين المغاربة والعكس وشكل المركز بالفعل محطة للتواصل والتفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب العربيين.

العلاقات التاريخية والجدلية بين الفكر المغاربي والفكر المشرقي:

كان المشرق مصدرا لكثير من التيارات الثقافية والفكرية المعروفة حاليا في المغرب، وسباقا إلى بعثها في هذه الأقطار.

لقد كان المشرق وبالخصوص في القرن الماضي المدرسة الأولى التي يستقي منها المغاربة معارفهم وعلومهم.

إن المغرب العربي لم يأخذ تلك التيارات فحسب، بل تعامل معها وعرف كيف يوظفها سواء في القرن الماضي أم الحالي. ودليل ذلك تلك التيارات الفكرية التي أنتجتها الحركة الوهابية ثم سلفية محمد عبده ووصولا إلى الفكر القومي المعاصر والتي كانت تصل إلى المغرب لتتلون بواقعه وتتأثر بوضعه الثقافي.

إننا لا نستطيع نفي ذلك الاتصال المباشر بين المغرب والفكر الأوروبي، الذي نقل إلينا في أول الأمر عبر تأليفات المشارقة المترجمة. إلا أن الكثير يجعل ذلك الاتصال بين المغرب والثقافة العربية حتى وإن كان في تلك المرحلة محدودا في نخبة ضيقة العدد والإنتاج.

وأثناء حركات التحرر شهد المغرب العربي تغيرات كبيرة لعدة أسباب أهمها قضية التعليم التي كانت تعتبر القضية الوطنية الأولى في الكفاح الوطني كرد فعل على عملية التجهيل والتدمير الثقافي التي مارسها الاستعمار خاصة تجاه كل ما يعبر عن العروبة والإسلام.

فبعد الاستقلال شهدت المنطقة جهودا كبيرة لتعميم التعليم وانتشارا واسعا للتعليم العالي بالإضافة إلى تصاعد عملية التعريب والتي حققت نجاحات معتبرة.

أما المشرق فقد عرف ركودا نسبيا في النشاط الثقافي- وبالخصوص مصر- جعل النخبة المغربية- في المغرب الأقصى خاصة- تبرز، ولكن هناك عاملا أساسيا لا بد من ذكره، وهو أن الثقافة في المغرب ظلت دائما ثقافة معارضة أساسا..[1] فأثناء فترة الحماية

(1) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، مجموعة من الباحثين مجلة المستقبل العربي، العدد 108، فيفري 1988، ص 104

كانت هناك ثقافتان، ثقافة الحماية التي تبثها الإذاعة والوسائل والمؤسسات الرسمية، وثقافة أخرى وطنية انتهجت سبيلها بوسائل خاصة بها وفي الأوساط الشعبية خاصة.

ولم يتغير الوضع في المغرب، بل بقي على نفس الوتيرة أي بحفاظ الدولة على شرعيتها التاريخية، وبقاء المعارضة أيضا محافظة على شرعيتها التاريخية، وبالتالي ظلت الثقافة ثقافتين: ثقافة المؤسسات التابعة للدولة أي الرسمية والتي قاطعها الكثير من المثقفين الشباب ولا يزالون يقاطعونها إلى يومنا هذا، والثقافة الوطنية، ثقافة الرفض والمعارضة ومحاولة التجديد، التي غذتها الليبرالية النسبية الموجودة في المغرب والتي تتيح تعدد الأحزاب وتكوين الجمعيات وإصدار الجرائد والمجلات، وبالتالي تترك شيئا من الاستقلالية للنشاط الثقافي.

ومن نتائجها كانت هذه الظاهرة الثقافية العامة التي شملت الفكر والفلسفة كما شملت الأدب والنقد... لقد كانت مفاجئة بحق بالنسبة للمشرق وحتى بالنسبة للمغاربة أنفسهم والذين لم يكونوا يتوقعون ظهورها بهذا الشكل، إنها ظاهرة عامة بطبيعة الحال وهي عبارة عن وعود في الحقيقة، وعود ربما بات بعضها في مرحلة العطاء وبعضها فيما أعتقد سيبلغ مرحلة العطاء إذا استمر الوضع على ما هو عليه على الأقل..."[1] وما تشهده منطقة المغرب ليس بالضرورة صورة عما يحدث في المشرق فقد شهد هذا الأخير تراجعا في علاقته مع أوروبا، قد يكون راجعا لتراجع اللغات الأجنبية فيه، وبالتالي انقطاع الاتصال بأوروبا، وهذا يظهر دور البعثات الدراسية، حيث نجد أن المغرب العربي لديه آلاف من الطلاب يدرسون في فرنسا، وارتفاع الكم كان من شأنه أن يسهم في الرفع من مستوى الكيف.

الجانب التاريخي للعلاقة:

منذ القديم والمغرب تربطه علاقة بالمشرق، والتي كانت في الغالب علاقة تبعية، أي تبعية المغرب للمشرق ذلك أن هذا الأخير كان مركزا للفعل السياسي وإنتاج العلم والمعرفة لا سيما وأنه كان يحتضن مركز الخلافة أثناء القرون الوسطى، ففي هذه الفترة كان المشرق أكثر اتساعا، فلم يكن يضم الشرق العربي فحسب بل يمتد أيضا إلى المجال الإيراني وبعض الأجزاء من آسيا الشرقية.

(1) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص (104).

وكذلك الحال بالنسبة للمغرب، الذي كان أكثر اتساعا مما هو عليه الآن، فلم يكن يقصد به شمال إفريقيا فقط، بل كان يستوعب الأندلس التي لا يمكن فصلها تاريخيا عن المجال الحضاري والثقافي للمغرب.

وعلاقة التبعية تلك، لم تكن لتنفي قدرة المغرب على الإبداع وكلنا يعرف أو يسمع عن ابن حزم وابن رشد وغيرهما، إن عطاء المغرب الكبير بالمعنى الحضاري، بما فيه الأندلس كان عطاء منذ القديم جيدا في النوعية ولكن كميا لم يكن كبيرا، لم يكن يوازي عطاء المشرق، لقد كان إسهاما كبيرا في الحقيقة منذ القديم، ثم انحصر جغرافيا مفهوم المغرب بضياع الأندلس..."[1]

إن هجرة ابن خلدون إلى مصر تعني الكثير، فهي بمثابة الاعتراف الضمني بأهمية مصر- المشرق- الثقافية حيث إنها كانت تشكل قطبا حضاريا، خاصة مع نشوء الخلافة الفاطمية، وبقيت تلعب هذا الدور الريادي حتى القرن (19) وأوائل القرن العشرين.

وبعد هذه الفترة عرف الوطن العربي عموما- ومغربه بشكل خاص- الانحطاط، فقد ضاع فيه العلم ولا سيما الشرعي منه والذي وشك أن يفقد إضافة إلى العلوم الأخرى...

ونذكر هنا أن هناك مؤسسات ثقافية مغاربية لعبت في ظل هذه الوضعية، دورا لا يستهان به في الحفاظ على العلوم والمعارف طوال أربعة قرون قبل عصر النهضة كجامع الزيتونة في تونس وجامع القرويين بالمغرب والزوايا التابعة للطرق الصوفية المختلفة في الجزائر.

وعملت هاته المؤسسات على استمرار وتواصل التراث الثقافي إلا أن وجودها وبروزها لا ينفي بقاء التأثير المشرقي ثقافيا خاصة فيما شهده بعد الانتفاضة اللغوية والأدبية والتجديد في العلاقة مع التراث والتي تلاها تيار الإصلاح الديني ثم خطوة جبارة في التاريخ الثقافي والسياسي تتمثل في حركة النهضة. ولعل الكثير من أقطار المشرق لم يكن لها نفس الدور الذي لعبته مصر وكذا الشام، فالحديث عن المشرق هو في الواقع حديث عن هذين القطرين فالمشرق يعني هنا أساسا الشام ومصر، والتيار كان يتحرك بين الشام ومصر، في بعض الأحيان كانت الدفعة تأتي من الشام ثم تنتقل إلى مصر. مصر كانت تستقطب وترحب

(1) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص (105).

لأسباب سياسية واجتماعية ولكنها فيما بعد لعبت دورا خلاقا بدءا من سنة ألف وتسع مئة (1900) أين عرفت مصر فترة الإبداع والخلق من 1900 أو 1910 إلى 1920 عندما جاءت أجيال من كبار الكتاب والمفكرين. وصارت مصر بين الحربين العالميتين مكانا مشيعا فأثرت كثيرا..."[1]

وحتى بالنسبة للمغرب فقد كانت أواخر القرن التاسع عشر (ق.19) بالنسبة له بداية مرحلة يتنفس فيها، حيث أفرزت المنطقة مفكرين وروادا لم يسمع بهم العالم عامة والمشرق خاصة إلا مع الاستقلال أو بعده أمثال الطاهر حداد وخير الدين التونسي وغيرهما.

لقد تكون بالفعل جيل جديد من المثقفين عبر الصادقية التي كانت تعطي تعليما مخضرما فرنسيا وعربيا، وعبر الزيتونة أيضا. وقد عملت الدولة على استيعاب ذلك الجيل وتمكنت من استقطابه. هذا بالنسبة لتونس أين تأطر جيل المثقفين في صف الدولة فلم يحظ بالإنتاج والإثمار ولم يخرج عطاؤهم للوجود إلا مع بداية السبعينات تقريبا.

لقد عرفت تونس نهضة أكاديمية معتبرة تمثلت في العدد الكبير من الأكاديميين والذين كانوا يساهمون بكتاباتهم وبحوثهم في مجلات متعددة، إلا أن عطاءهم في مجال التنظير والإبداع كان ضعيفا أو شبه منعدم، فهو جيل نظره دائما مصوب للدولة. "أبناء هذا الجيل هم في الحقيقة يائسون من الدولة ولم يعطوا جهودهم كلها ولم يوظفوها في الخلق والإبداع النظري بحيث كان هناك نوع من الإحجام لعله لم يوجد بالمغرب..."[2]

إذن قد تكون هذه العلاقة التي كانت ولا زالت تحكم المثقفين التونسيين بالدولة، أسهمت أو تسببت في ركود الإنتاج الفكري والتنظيري، وهو ما لم يعرفه المغرب الأقصى، أين أفلت الجيل الثاني- جيل الاستقلال- من استقطاب الدولة وكون حركة من المثقفين تمكنت من الخلق والإبداع ناهيك عن الانتاجات الرائعة في مجال الفكر والتنظير بشكل عام.

في الجزائر يمكن أن نشبه الوضع ولكن بكل حذر بما هو في تونس وإن اختلفت الأسباب نسبيا، فالإيديولوجية الرسمية وطبيعة الدولة "المخزنية" حسب تعبير الجابري، جعل

(1) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص 106

(2) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص107.

هذه الأخيرة تسيطر على المجال الثقافي وترفض أي تعبير ثقافي يخرج عن إطار مؤسساتها ليتحول الفكر والإبداع العلمي والأدبي إلى أداة إيديولوجية لتبرير الاختيارات الرسمية أو تنحصر في أحسن الحالات في أعمال أكاديمية بحتة قد يرتبط حقلها الإبستمولوجي بالوضع السوسيو- ثقافي والسياسي الرسمي. أما المثقفون القلائل الذين خرجوا عن دائرة المؤسسات الرسمية في الأفكار وتوقف الإنتاج وجمود العطاء توقف إنتاجهم وجمد عطاؤهم الفكري، وهذا يعود إلى الاستعمار الذي كان يركز على الجزائر أكثر من أي بلد مغاربي آخر. إلا أن هذا لم يمنع من ظهور جيل صاعد من المفكرين لعل "مالك بن نبي" يعتبر في مقدمتهم.

الاتصال الحضاري المشرقي- المغاربي (التفاعل):

تفاعل المغرب مع المشرق لا يعني بالضرورة تفاعل المغرب بأكمله مع المشرق بأكمله، وذلك لأن الأقطار العربية سواء في المغرب أم المشرق تتفاوت في درجة تفاعلها حسب أوضاعها السياسية والاقتصادية وكذا ظروفها التاريخية، فهناك إذن اختلاف، ومعالم هذا الأخير لا تزال قائمة.

لقد سجل التاريخ مرحلتين حاسمتين في الاتصال الحضاري بين المشرق والمغرب وهما المرحلة الهلالية والمرحلة الفاطمية.

ومن خلال هاتين المرحلتين تولدت علاقات متبادلة بين القطرين لعل من أبرز صورها ما كان في العصر الحديث من زيارات الإمام "محمد عبده" إلى تونس والجزائر وتأثر الحركة الإصلاحية المغاربية بمختلف تياراتها بتيار النهضة المشرقي بالإضافة إلى مكتب المغرب العربي في كل من دمشق والقاهرة والذي كانت له إسهامات أدبية خاصة، ونذكر هنا الدور الكبير- والمجهول للأسف- الذي لعبته جمعية "العروة الوثقى" في الوصل بين رجالات ومفكري المشرق والمغرب خاصة أولئك الذين هاجروا إلى المشرق.

فقد كانت أعمالهم موجهة أيضا صوب موضوع الدولة، وهو الشيء الذي حال دون بروز حركة فكرية ثقافية قوية إلا في السنين الأخيرة بعد منتصف الثمانينات وانتعاش الحريات السياسية وبالتالي الفكرية وبروز جيل جديد من المثقفين والمفكرين "الأحرار" وشعور الجيل المخضرم- أي الذي عاش الفترة السابقة ولحقت به المرحلة الجديدة- بنوع من الوعي

بضرورة نقد الذات والذي شكل عوامل موجة إبداعية حقيقية في الحقل الثقافي الجزائري مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

إن معرفة المشرق بالمغرب كانت أساسا منذ السبعينات، كما أن معرفة المغرب باللغة الفرنسية والتراث الأوروبي لم تأت عن طريق الترجمات العربية فحسب، بل أتت وبقدر أكبر من خلال الترجمات الفرنسية لأعمال الفلاسفة والمفكرين الغربيين والألمان على الخصوص والذي كان لهم بالغ الأثر على المغرب فلسفة وتنظيرا.

وهكذا إذن بقيت علاقة المغرب بأوروبا والفكر الغربي عموما وفرنسا على الخصوص، علاقة قريبة جدا. ولكن هذا لا يعني انقطاع علاقته بالتراث والفكر العربي الإسلامي والمشرقي خاصة أثناء وبعد الاستعمار، على الرغم من فترات التقهقر التي شهدها المشرق بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تأزم.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المغرب تميز بتيارين بارزين- على غرار المشرق أيضا- وهما ما جرى على تسميته بالتيار المحافظ الذي مثلته "جمعية العلماء المسلمين بالجزائر" وجامع الزيتونة في تونس والتيار الحداثي الفرانكفوني الذي أفرزه الوضع الاستعماري. ونجد أن التفاعل لم يطأ هذا الميدان بنسبة كبيرة حيث إن المغرب اكتفى ذاتيا- إن صح التعبير- بهما فلم يكن في حاجة ماسة إلى فكر يأتيه من المشرق فيما يخص التيار "المحافظ" أو التراث "السلفي". أما التيار الآخر فقد كانت أوروبا كفيلة بإشباع المغرب منه.

هناك فجوة كانت ولا تزال آثارها موجودة بين الثقافتين خاصة فيما يتعلق بتواصل الأفكار والمعلومات بين الجناحين حيث يقول د. "غالي شكري" مثلا: "لم أكن أذهب إلى قطر مغربي إلا وأجد شكوى حقيقية خصوصا في أوساط الشباب من أن المشرق مقروء جيدا عندهم، ونحن مفكرو المشرق لسنا على صلة كافية بهم وهذا صحيح..."[1] ودائما في إطار المؤشرات الدالة على تواجد الهوة بين المشرق والمغرب، من الأهمية بمكان الإشارة إلى المرحلة الناصرية التي أثرت في عملية التفاعل بين المنطقتين.

(1) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص10.

فقد سجلت تونس مثلا عداءها للناصرية من قمة السلطة وفي ظل هذا العداء أصبح من الصعب تسجيل تفاعل فكري حقيقي وجاد بين المغرب والمشرق خاصة مصر.

ومع كل هذا فإننا نسجل ابتداء نهاية الثمانينات وبداية التسعينات انتعاشا للتفاعل الثقافي من خلال أعمال مفكري المنطقتين ومشاريعهم أمثال "الجابري" و"العروي" وهشام جعيط و"عبد الكريم الخطيبي"... كما أن إنجازات المفكرين الشباب أصبحت هي الأخرى تنبئ بأفق يتسع لتفاعل ثقافي أكثر إنتاج وجدية أمثال "سعيد بن سعيد"، "الهرماسي"، "محمد وقيدي".

المناهج الحديثة وأثرها على المغرب:

ويرى "الجابري" أن الباحثين المغاربة يتعاملون مع المناهج الأوروبية وفق اتجاهين أساسيين.

فهناك التعامل الأكاديمي المنبعث أساسا من أبحاث الجامعة انطلاقا من الليسانس إلى الدكتوراه حيث يتم فيها التعرض إلى مفكر غربي مثلا، عرضا وتلخيصا وتعليقا.

أما التعامل الثاني ففيه شيء من الخصوصية حيث يعمل الباحث على تجاوز مرحلة الاستنساخ إلى مرحلة الشعور والوعي بالقضايا العربية المطروحة وبالمشاكل المغاربية. "لقد وجدنا أنفسنا بفعل الممارسة مدفوعين بدافع داخلي إلى الرغبة في "تبيئة" المناهج والمفاهيم الغربية لدينا، أي رغبة إعطائها مضمونا أو تكوينا محليا يتناسب مع موضوعاتنا ومشاغلنا الثقافية..."[1].

وهكذا أصبح المنهج الغربي لا يقرأ لذاته وإنما لغرض الاستفادة منه في البحوث العلمية وكذا توظيفه في التراث، ويظهر في كثير من الكتابات والمقالات لا سيما الفكرية منها والتي تنادي بضرورة التخلص من هيمنة المفكر الغربي من جهة والدعوة إلى الاستفادة من أدواته العلمية ومفاهيمه ورؤاه من جهة أخرى، "إن المنهجية لم تؤخذ لذاتها، وإنما أخذت من أجل أن توظف وأن يقرأ بها التراث العربي الإسلامي خصوصا..."[2].

(1) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص111.

(2) نفس المرجع، ص113.

وتبعا لرأي الجابري فإن "هشام جعيط" في معرض النقد الذاتي للفكر المغربي، يرى أن المفكرين المغاربة في اتباعهم للمنهجية الأوروبية يكونون قد تجاوزوا أو انصرفوا عن مرحلة الإبداع فهم ليسوا مبدعين، على الأقل في مجال المنهجية، وهذا راجع لكثرة الأخذ من الإنتاج الفرنسي، وهو ما نجده حاليا عند الشباب.

فهناك المتأثرون بـ"بارت" "Bart" وآخرون بـ"فوكو"، حيث يقف كل واحد عند من تأثر به، وينتج عن ذلك استنساخ للمفاهيم وإعادة إنتاجها بصفة آلية، إلا أن هذا الانصراف الأحادي الاتجاه مكنهم كذلك من المعرفة بالثقافة الأوروبية وبلغاتها.

من وجهة أخرى فإن هذا التعامل مع الفكر الغربي ومناهجه أدى إلى سعة الثقافة المغاربية (عربية وأوروبية) وسمح لبعض المفكرين المغاربة بتجاوز التبعية التامة إلى نقد الفكر الغربي الذي أخذوا ولا يزالون يأخذون منه، وهو ما يؤكده السيد "يسين" بقوله: "أعتقد أن المحاولات التي قرأناها للجابري ولغيره من جيل الشباب مثل سعيد بن سعيد تكشف أن انتهاك ما أسميه تطبيقا خلاف للمنهج[1].

التيارات الرئيسة للفكر المغاربي:

أصبح المغرب العربي يتميز بتيار فكري برز ابتداء من أواخر الستينيات وهو تيار ليس أكاديميا أو مدرسيا فحسب وإنما يمتاز بتفتحه وتفاعله مع تيارات أخرى عديدة.

فهو تيار يجمع بين التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع لينتج في الأخير فكرا واسعا وشاملا إلى أبعد حد، وكذلك نجد رجل الفكر في المغرب مثلا ذا تكوين فلسفي وأستاذا للتاريخ وباحثا في علم الاجتماع. وهذا الانفتاح يسمح له بالاطلاع ثم التمكن من العديد من المفاهيم والأدوات المنهجية إضافة إلى تخصصه أو تكوينه الأولي، ليصبح في النهاية ذا رصيد معرفي شخصي يمتاز بالخصوصية.

وهذا ما جعل الفكر المغاربي يتميز وهي في الحقيقة سمة قديمة في الثقافة الإسلامية، وهي القدرة على التركيب، أي التجميع وإعطاء مشهد عام ثقافي أو حضاري أوغير ذلك..."[2].

(1) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، المرجع السابق، ص 117

(2) ندوة التفاعل الثقافي بين لمشرق والمغرب، مرجع سابق، ص 113.

والملاحظ من خلال كتابات بعض المغاربة الانتماء الشديد والعلاقة المتصلة بالفكر العربي الإسلامي حيث عمل العديد منهم على إظهار قيمة هذا الفكر.

يجب التأكيد مرة أخرى على قوة معرفتهم بالثقافة الغربية بشكل خاص، إنه إذن فكر شمولي وذو خصوصية، مما يجعله متميزا، ذا آفاق هامة، ثقافية خاصة، لأنه أول ما ظهر كفكر ثقافي سابق للفكر السياسي والإيديولوجي.

فكتابات المغاربة كانت نتاجا لقناعاتهم، والتخصص- كما رأينا- لا يمنع الطلبة والباحثين من الاطلاع ولو نسبيا على الدراسات الفلسفية ومناهج علم الاجتماع وعلم النفس... إلخ. حتى ولو كان هذا التخصص تقنيا أو في المجال الاقتصادي مثلا نجد هذا في الجزائر وتونس والمغرب على حد سواء.

هذا التكوين المتنوع والقراءات المختلفة المشارب أتاحت الفرصة إذن لفهم الكتابات التنظيرية وكذا الاتجاه نحوها والتعامل معها. ويكمن سر احتفاظ الفلسفة ومناهج العلوم بهذه المكانة في منطقة المغرب العربي في الوعي بأهميتها في صياغة الفكر وتوجيهه، ففي المغرب الأقصى مثلا يحرص كافة الأساتذة على صياغة البرامج التي يدرسونها بأنفسهم، ومركز الفلسفة والابستملوجيا ومناهج العلوم، هو مركز معتمد من طرف أساتذة الجامعات، هذه الأخيرة التي نجدها مستقلة لا إداريا أو ماليا فقط وإنما تربويا أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن التيارات الفكرية المغاربية لا يقتصر إطلاقا على الفكر الجامعي أو الأكاديمي- كما ورد سابقا- فهناك مجموعة لا بأس بها من المفكرين والمثقفين الذين أنتجوا كتابات وخطابات خارجة عن إطار الجامعة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالواقع السياسي للمجتمع المغاربي الذي لا يخفي على أحد تشبعه بالتيارات الفكرية المختلفة التي يأتي في مقدمتها التيار الإسلامي باتجاهاته المتعددة في الأقطار الثلاثة (تونس- الجزائر- المغرب)، يشير إلى هذا الدكتور "غالي شكري" وهو يتحدث عن تجربته التدريسية في كل أقطار المغرب فيقول: "...رأيت وسمعت ولمست بنفسي أن هناك تيارا إسلاميا متعدد الروافد، ومتعدد الجداول وشديد الأهمية..."[1].

(1) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص115

المشهد التنظيري في الفكر المغاربي:

هناك اتفاق على وجود تبعية حقيقية تربط المغرب بفرنسا خاصة وأن الغرب بصفة عامة في مجال الفكر التربوي وقضايا التربية والتعليم عموما. تتجلى هذه التبعية في الاستيراد أو الاستهلاك المباشر للبرامج والمقررات الدراسية لمختلف مراحل التعليم من الابتدائي إلى الجامعة. وقد أفرز هذا الوضع احتلال مقررات الفلسفة ومناهج العلوم مكانة بارزة في البرنامج التعليمي خاصة في المرحلة الثانوية وامتحان البكالوريا طبقا للمخطط التربوي الفرنسي.

ومع الاستقلال وبروز قضية التعريب، طرح السؤال إمكانية حفاظ الفلسفة ومناهج العلوم على مستواها إذا ما عربت وقد تم في الأخير الاحتفاظ بالبرنامج الفرنسي وإدخال بعض التعديلات ثم ترجمته إلى اللغة العربية.

وقد أعطى هدا التنظير قوة ومكانة في المغرب وأصبحنا الآن في كليات الآداب والعلوم أيضا نجد طلبتنا في مختلف الشعب، في الأدب، الجغرافيا والتاريخ، يستطيعون أن يقرأوا للعروي أو الجابري أو أي كتابات تنظيرية..."[1]

معالم التفاعل الثقافي:

للتأكد من وجود تفاعل ثقافي بين المشرق والمغرب، يكفي الاطلاع على تاريخ المنطقتين والتوقف عند الزيارات التي قام بها أقطاب من المشرق إلى المغرب أمثال "محمد عبده" الذي يقول عنه الشيخ البشير الإبراهيمي: إن أحاديثه المكتوبة أو المروية، تعتبر من العوامل الأساسية في قيام الحركة الإصلاحية بالجزائر، كما يجعل من مجلة "المنار" المشرقية التي كانت تعتبر منبرا لكثير من المفكرين والعلماء أمثال رشيد رضا و"الأفغاني" و"عبده" من الدعائم المتينة التي استندت إليها حركة لإصلاح الجزائرية في نشأتها..."[2]

وبالمقابل كذلك كانت هناك زيارات أقطاب من المغرب إلى المشرق أمثال "ابن باديس" الذي لم يكن القصد من وراء سفره إلى المشرق، الحج إلى البيت الحرام فقط بل كان أيضا

(1) ندوة التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص 114

(2) عبد المالك مرتاض، الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر، دار الحداثة، ط1 1982، ص74

من أجل "الاتصال برجالاته وتوسيع أفقه العلمي، ومشاهدة ما كان هنالك عن كثب من مظاهر التطور الفكري والحضاري ثم للإلمام بعمق ودقة بأبعاد الحركة الإصلاحية..."[1] وهناك شخصيات مغاربية أخرى كثيرة زارت المشرق وأخذت منه وأثرت فيه أمثال "الإبراهيمي"، "رضا حوحو"، "الورتلاني"... الخ.

ونشير أيضا أنه إلى جانب هذا الاتصال عن طريق الأفراد كان هناك تفاعل بواسطة تبادل الوفود الثقافية من المشرق إلى المغرب مثل رحلة الوفد الصحفي المصري الذي يتألف من عدة وجوه فكرية معروفة مثل "عزيز مرزة" رئيس تحرير جريدة الأهرام و"حبيب حاماتي" ممثلا لدار "الهلال" بصحفها ومجلاتها والدكتور "عبد الحميد يونس" من كلية الآداب بجامعة القاهرة و"أنطوان نجيب" رئيس تحرير جريدة المقطم.."[2]

وكذا تبادل الوفود خلال المهرجانات الثقافية والندوات والمؤتمرات كما لا ننسى أهمية البعثات التعليمية التي أرسلتها الحركات الوطنية المغربية والتيار الإصلاحي لتتكون من خلالها الإطارات المغربية في الجامعات المشرقية والمؤسسات الدينية التقليدية خاصة منها "جامع الأزهر".

خلاصة:

لقد تجسد التواصل بين المغرب والمشرق بأكثر من لحظة وفي أكثر من مظهر، وذلك بالرغم من التباعد الذي فرضته حتميات الجغرافيا من جهة وتدخلات الأيادي الأجنبية المتمثلة في الاستعمار من جهة أخرى.

فالتفاعل بين جناحي الوطن العربي ظل قائما ومستمرا ومحافظا على طابعه الديني والثقافي، بدليل أن المغرب العربي تجاوب وبقوة مع التيارات المشرقية الداعية إلى إصلاح الدين وتطهيره، ولعل احتضان المغرب للحركة الوهابية واعتماده لطرق تفكيرها وكذلك مساندته لزعماء الإصلاح المشارقة أعظم دليل على ذلك.

(1) عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص114

(2) عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص 96.

إن التأكيد على ضرورة التسليم بوجود وحدة تاريخية وثقافية للوطن العربي بأكمله لا يستدعي التسليم أيضا باستحالة الفصل بين المشرق والمغرب. وهذا إذا بحثنا في عمق العلاقة التي تربط "الجناحين" سواء تعلق الأمر بمظاهر وحدتهما وتجانسهما من خلال الثوابت الدالة على ذلك أم من خلال العلامات الدالة على خصوصية تطور كل طرف والمؤشرات والمعالم التي أفضت إلى تمييز المغرب عن المشرق، أو العكس. وهو تمييز إن سلمنا بوجوده لا يصل إلى مستوى الانقسام أو القطيعة.

وإذا كان هناك من خلاصة ينبغي التركيز عليهما فهي أن الوطن العربي بشقيه المشرق والمغرب موحد في انتمائه الديني والقومي وإن كان المشرق في تجربته التاريخية مختلفا عن المغرب، ولكن من الضروري التأكيد مرة أخرى على أنه اختلاف تكامل لا تضاد وتناقض.

لقد جمع الإسلام المغرب بالمشرق وإن كان هذا الأخير مهدا للدعوة الإسلامية ومقرا لحكم دولتها (الخلافة)، فإن ذلك لم يمنع المغرب من بناء صرح دولته ومجتمعه بمعطياته التاريخية والجغرافيا والاجتماعية الخاصة.

هذه الخصوصية بتعبير "الجابري" تلح على ضرورة القيام بدراسات جادة وأبحاث علمية عميقة كفيلة بإبراز وتوضيح العلاقة بين المغرب والمشرق حتى نقف عند نقاط التكامل والتداخل أو القطيعة إن وجدت لنصل في الأخير إلى مقاربة علمية تلبس الخطاب العربي واقعية في النظر إلى قضاياه ومشاكله المستقبلية وحينها فقط يمكن تبني حلول جادة وموضوعية لمشاكلنا.

دوافع وسيرورة فعل المقاولة لدى الشباب البطال المنشئ للمؤسسات

✍أ. شويمات كريم، جامعة سعد دحلب البليدة

لقد أصبحت المقاولة سمة للاقتصاد العالمي، بحيث أرست العولمة واقتصاد السوق قواعد وركائز المشروع الاجتماعي الجديد أين تغيب فيه الدولة المقاول ويبرز فيه الفرد المقاول فهي تنطوي على أحداث تغيير في بنية العمل والمجتمع معا.

إن دراسة موضوع المقاولة كان ولزمن طويل يشهد إسهامات ومقاربات عديدة نظرا لأهميتها ودورها في تفسير سيرورة المجتمع، فهي جسر يوصل بين الإبداع والابتكار والتطبيق، وهذا بتسخير عوامل الإنتاج الثلاثة: الطبيعة، العمل، الرأسمال، بالإضافة إلى المقاول الذي يعد محركا لهذا النسق. ففي الأبيات الاقتصادية كان مفهوم المقاولة مرادفا دائما لعملية استحداث الأعمال والأنشطة الاقتصادية[1]. والذي يعني كذلك ابتكار مشروع جديد مهما كان حجمه[2]، فهي محرك أساسي للتنمية الاقتصادية ومولودة للثروة بمفهومها الواسع.

لقد عرف تحديد مفهوم المقاولة تغيرا وتحولا مهما، فقد انتقل من تعريف ذي بعد أحادي يتمثل في إنشاء المؤسسات فقط، إلى تعريفات أعطت لهذا المفهوم أبعادا أخرى تعتمد على مؤشرات، كدوافع إنشاء المؤسسة، سلوكات واستراتيجيات الفاعلين، المسار الشخصي للأفراد، شبكات العلاقات... إلخ[3]. فهذا التطور أحدث تغيرات واسعة في الحقل المفهومي للمقاولة، بحيث يظهر هذا التحول من خلال نتائج الدراسات التي أعطت لمفهوم المقاولة تعريفا وتحديدا أوسع من كونه

(1) كاسر منصور : ***إدارة المشروعات الصغيرة*** ، دار حامد ، عمان ، 2000 ، ص13.

(2) نفس المرجع ، ص 14

(3) Alain Fayolle : ***le métier de créateur d'entreprise***, Edition, d'organisation paris, 2003, P14.

عملية لاستحداث المؤسسة، فقد توصل الباحثانchabbal(M et Bareger.(A) من خلال دراسة قاما بها حول فكر المقاولة لدى المهندسين"، إلى تعريف المقاولة بأنها مجموع العمليات والإجراءات التي تعمل على إنشاء وتطوير المؤسسة، وعلى أنها نظام شامل يظم ظروف وسيرورة إنشاء الثروة والبناء الاجتماعي عن طريق المخاطرة الفردية"[1].

أما Fayolle (A) فقد عرف المقاولة، وهذا على ضوء نتائج دراسة قام بها، حول ثقافة المقاولة في الجامعات الفرنسية "بالمنشئة للثروة الاقتصادية والاجتماعية، خاصيتها أنها تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين"، إذن وجود وحضور دائم للخطر فالأفراد المعنيون بقوة إلى تطوير قدرات وسلوكات تأخذ بعين الاعتبار هذه الخاصية[2].

يظهر لنا من خلال هذا التعريف مفهوم الخطر والذي يعد حالة ملازمة لفعل المقاولة، فالكثير من الباحثين، يرون بأن المقاولة مخاطرة، فالمقاول لا يبني نجاحه على الحظ وإنما يغامر بحياته ومستقبله كله، فالمخاطرة في المقاولة هي التي تعطي للأفراد الإلزامية لتطوير القدرات والمبادرات لأجل الاستمرار في النشاط.

أما Bruyat -(C)- فيرى أن المقاولة مكونة من مفهومين أساسين، يتمثل الأول في مفهوم إنشاء الثروة والثاني يتمثل في مفهوم إنشاء القيم وبهاذين المفهومين نستطيع تحديد معالم المقاولة بشكل عام"[3].

1- ماهية المقاول:

تناوله العديد من المفكرين والباحثين بأوجه متعددة، ففي الفكر الاقتصادي يعرف أنه "كل شخص ينظم مؤسسة لحسابه الخاص، والذي يوفر لذلك مختلف عوامل إنتاج الموارد

(1) Bernger et chabbal : ***Rapport sur la formation entrepreneurial***, ministère de l'économie, 1998 in (A)Fayolle, Ibid, P15.

(2) A. Fayolle : ***l'enseignement de l'entrepreneuriat***, ministère de l'éducation, 1999, in (A) Fayolle Op.cit.P17.

(3) Bryat (C), ***Création d'entreprise UPM***? France in Alain fayolle .Op.ci.P17.

الطبيعية، الرأسمال، العمل) لكي يبيع سلعا إنتاجية أو خدماتية[1]، وهو الشخص الذي ينظم ويدير العمل ويباشره مفترضا تحمل الخطر في مقابل الحصول على الربح[2]، فهو يبحث عن أكبر قدر ممكن من الربح عن طريق التنسيق، بين عوامل لإنتاج سلع مباعة هي الأخرى بسعر السوق، في منافسة حرة[3]، فحسب النظرية الاقتصادية يرتكز مفهوم المقاول على الفعل العقلاني الآلي "المبني وفق معايير الحسابات" (التكلفة والفائدة)، وتنمية الرأسمال[4]، فكارل ماركس مثلا: لم يفرق بين مالك رأسمال وبين مقاول، فهو يعتبر أن الرأسماليين هدفهم تنمية الرأسمال وتحقيق التراكم وتعزيز المكانة، فهي نظرة استغلالية مبنية على استغلال طبقة العمال، بحيث يرى ماركس أن من يمتلكون الرأسمال، وهم الرأسماليون، يشكلون الطبقة الحاكمة بينما يمثل أغلبية العاملين بأجر الطبقة العاملة. فالعلاقات الطبقية في هذه الحالة تتميز بالاستغلال، لأن العمال لا يتمتعون بأي قدر من السيطرة على عملهم في الوقت الذي يقوم فيه أرباب العمل بجني الربح عن طريق تملكهم حصيلة عمل العمال[5].

أما ماكس فيبر فقد رفض المفهوم المادي التاريخي لكارل ماركس واعتبر أن "للصراع الطبقي أهمية أقل مما رآه ماركس"، فالعوامل الاقتصادية مهمة في نظره رغم أن الآراء والقيم لها أهمية تأثير مماثل على التغير الاجتماعي، ويرى أيضا أن الدوافع والأفكار البشرية في نظره هي التي تقف وراء التغير الاجتماعي، وبمقدور الآراء والقيم والمعتقدات أن تساهم في التحولات الاجتماعية، وبوسع الفرد في نظره أن يتصرف بحرية ويرسم مستقبله[6].

فماكس فيبر يعطي لنا صورة جد واضحة للمقاول، بل يقنعنا عندما يفترض أن فعل المقاولة يتطلب شخصية فريدة واستثنائية تحمل خصائص كاريزمية، وأن "سيرورة المقاولة

(1)Ibid. P. 14

(2)Ibid. P. 14

(3)Ibid. P26.

(4)Philippe Steiner : ***la sociologie économique***, le découverte, Paris 1999, P25.

(5)انتويني قيدنز : ***علم الاجتماع*** ، تر ، فايز الصباغ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيرون 2005 ، ص61.

(6)انتوني قيدنز : المرجع السابق ، ص 62.

تتمحور وترتكز بشكل أساسي على فاعل مركزي". ويؤكد كذلك على فكرة "المخاطرة والتي تمتلكها شخصيات غير عادية عن العامة[1]. فهذه الشخصية الفريدة عن العامة أطلق عليها باحثون آخرون صفة المحرك"، والذي يعد صاحب فكرة المشروع، وهو شخص موهوب له روح المبادرة والإبداع ويتميز بالمغامرة ويتحمل المخاطرة، ذو رؤية وهدف، ويسعى لتحقيق التفوق. وذهب آخرون إلى أنه شخص حر "يبحث عن فضاء واسع للحرية، أين يبني بنفسه الأوضاع والنظم الاجتماعية التي يريد أن يعمل فيها[2]".

أما جوزيف شومبيتر فيري أن المقاول لا يخضع فقط لمعايير حسابات (التكلفة والفائدة) أي العقلانية الآلية، وإنما يخضع لعقلانيات أخرى تعد أساسية في فعل المقاولة كالبحث عن السلطة، الإحساس بالنجاح، توسيع نشاط المؤسسة، كسب شخصية معنوية[3] فالمقاول يجمع وينسق بين الموارد الاقتصادية والخصائص التي يمتلكها ليحقق ترجمتها الفعلية والفعالة في السوق، فهو يفرض نفسه كفاعل للتغير والإبداع[4].

جوزيف شومبيتر يركز على مركزية المقاول في العملية الإنتاجية ودوره المهم في الدورة الاقتصادية للمؤسسة كونه وكما وصفه "بالمبدع أو المبتكر"، ووفقا لما عرفه البعض فإن "الابتكار هو تقديم شيء جديد، هذا الشيء قد يكون منتجا أو طريقة توزيع أو ترويجا، المهم أن هذا الشيء يجعل المشروع مختلفا ومن ثم متميزا[5]".

ففعل المقاولة يعبر عنه بمجموع العمليات والإجراءات التي يقوم بها المقاول وهذا بالتنسيق بين الموارد الاقتصادية (الطبيعة، الرأسمال، العمل) وبين الخصائص والسمات التي يمتلكها

(1) Gy Minguet : "Entreprise émergents et entrepreneurs, quelle sociologie de l'entrepreneuriat", in Ferfera (M.Y), Benguerna (M), Isli (M.A), ***Mondialisation et modernisation des entreprises, enjeux et trajectoires, CREAD/*** Casbah Edition, Alger,2001, P115

(2) Fayolle (A), Opcit, P12

(3) Ibid. P26

(4)Ibid. P27

(5) هالة محمد لبيب : ***إدارة المشروعات الصغيرة***، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص161.

(روح المبادرة الابتكار، الهدف)، لأجل استحداث نشاط اقتصادي، لغرض الربح والنجاح الاجتماعي، أين تكون المخاطرة هي المميزة لهذه العملية، مما يترتب على المقاول تطوير قدراته وكفاءاته وتحمل مسؤولياته.

2- الدوافع المحفزة على فعل المقاولة[1]:

لقد ساهم الكثير من الباحثين في دراسة الدوافع المحفزة على فعل المقاولة فتعددت آراؤهم ونتائجهم وجاءت تصب في أربعة عوامل رئيسة نحاول أن نستعرضها كالآتي:

2- 1- الدوافع النفسية: بصفة عامة يمكن أن تتبلور مجموعة كبيرة من الدوافع لدى الفرد وإنما يوجد دائما دافعا يكون هو المهيمن والمهم مقارنة بالدوافع الأخرى. فدافع المقاولة قد يكون لتحقيق الذات، أو بلوغ مكانة اجتماعية عند مقاول ما، وتكون لأجل الرغبة في الاستقلال وتحقيق عائد مادي عند مقاول آخر، وقد يكون عند آخر الرغبة في السيطرة والتحكم.

يرى T.Gaudin أن دافع الرغبة في تحقيق العائد المادي والسلطة يمثل الدافع المهيمن لدى المقاولين، فالمقاول عنده يبحث عن الواقعية أما A.shapro يرى أن دافع الرغبة في الحرية والاستقلالية يمثل الدافع القوي والرئيسي لدى منشئ المقاولات، فالمقاول يبحث دائما أن يكون سيد نفسه ومتحررا من القيود والعلاقات التنظيمية التي يسير عليها تنظيم العمل[2].

في هذا السياق يمكن الإشارة أن الدوافع النفسية تختلف من فرد لفرد آخر ومن بيئة لبيئة أخرى، فهي في علاقة مباشرة مع عوامل أخرى اجتماعية وثقافية واقتصادية، بحيث يختلف مصدرها ومنبعها، فقد تكون سلبية كالمعانات من البطالة أو سوء الظروف المرتبطة بالعمل في المجال الوظيفي أو تكون إيجابية كوجود رأسمال أو وجود فكرة مشروع.

لقد جاءت الدوافع النفسية كذلك متعلقة بالسمات الشخصية التي تتمتع بها شخصية المقاول، فهذه الشخصية الفريدة التي وصفها ماكس فيبر تتمتع بسمات سلوكية، تدفع بصاحبها للإبداع

(1) نفس المرجع، ص61.

(2) Gaudin (T) : ***qu'est ce qu'un entrepreneur***? CPE, Paris, 1963 in Ibid, P61.

في الأعمال وإنشاء المشاريع ولهذا يقترح الباحث J.A Honday مجموعة من السمات الشخصية التي يتمتع بها المقاول وهي "الثقة بالنفس، تحمل المخاطر، التحدي، الإبداع، روح المبادرة، التكيف، الاتصال[1]، فحسب هذا الباحث تعد هذه السمات كافية لفعل المقاولة، أما A Gibb، فيقترح سمات تصب هي الأخرى في نفس المعنى مثل "روح المبادرة، التكيف، الإبداع، القدرة على القيادة، تحمل المخاطرة، القدرة على حل المشاكل، الخيال، والعمل الجماعي[2]." إن السمات التي يجب أن تتوفر عند المقاول كثيرة وعديدة، قد يمكن أن تكبح معنويات الأفراد المقبلين على فعل المقاولة، فجمع كل هاته السمات في شخص ما يصبح من الصعوبة بمكان، لذا يمكننا القول إن هاته السمات تبقى دائما نسبية من شخص لآخر.

2- 2- **الدوافع السوسيو ثقافية**: تعبر هاته العوامل وبصفة عامة عن المحيط أو الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، حيث تلعب هذه الأوساط (العائلة، المدرسة، الجامعة، المهنة، المحيط) دورا جوهريا في تنمية حس المقاولة ونقطة تحول غاية في الأهمية لحياته، "فالعديد من الدراسات بينت دور وأهمية هذه الأوساط بالنسبة لقرار الرغبة في فعل المقاولة، إذ يعد الوسط العائلي العامل الأكثر دراسة من طرف الباحثين لما له من تأثير في هذا القرار. فالدراسات المتعلقة بالأصل الاجتماعي لمنشئ المؤسسات أظهرت أن هؤلاء المقاولين ينتمون في كثير من الأحيان لعائلات مقاولة. فنسبة إعادة الإنتاج الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بإعادة إنتاج المؤسسة تفوق 50% في أوساط هاته العائلات[3] فنشأة الأبناء في وسط عائلي مماثل يسمح لهم بالانصهار في عالم الأعمال والمؤسسة، ويجعلهم يتشبعون بقيم الحرية والمسؤولية والاستقلالية وسمات الثقة والإبداع والاتصال، مما ينمي حس الرغبة لديهم ويجعلهم مهيئين لفعل المقاولة.

2- 3- **الدوافع الاقتصادية**: تتمثل في الإمكانيات والموارد المختلفة المتاحة والتي من دونها لا يمكن أن تتحقق المقاولة على أرض الواقع. فإنشاء المقاولة يعني التنسيق بين الموارد

(1)Ibid. P63.

(2)Ibid. P62.

(3)Ibid. P63.

البشرية والمادية والفنية والتكنولوجية، فالتحكم في هاته الموارد يعد دافعا قويا لفعل المقاولة لكن وغالبا عند إنشاء أو بعث مشروع جديد دائما ما تكون موارد المقاول محدودة مقارنة بالمتطلبات اللازمة، لذلك يشير الباحث (A fayolle) أن عملية البحث عن المعلومات وسهولة الوصول إليها يعد محفزا قويا لفعل المقاولة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة العلاقات الشخصية أو المهنية، فالرأسمال الاجتماعي للفرد مهم في عملية إنشاء المؤسسة، فهي وسيلة مثلى للوصول للمعلومات وتذليل الصعوبات التي تواجه إنشاء المؤسسة[1].

2- 4- **الدوافع الذاتية:** هي عبارة عن المواقف الطارئة التي تعترض حياة الفرد الشخصية أو المهنية، عبر عنها الباحث (A. Shapero) "بالتغير"، فهذا التغير المفاجئ الذي يحدث في حياة الفرد نتيجة لأسباب سلبية كالتسريح عن العمل، البطالة، حادث مهني، مشكل عائلي كالطلاق، أو وفاة قريب مثلا، أو نتيجة لأسباب إيجابية، كالتعرف على شريك مستقبلي مهم، أو الحصول على إعانات مالية معتبرة، كل هذا له تأثير مباشر على فعل المقاولة، حسب هذا الباحث هؤلاء الأفراد لم يكونوا مقاولين سابقين ولم يبحثوا عن المقاولة كممارسة ولم يستعدوا لها، وإنما الأوضاع والظروف القهرية، حتمت عليهم هذا الفعل[2].

فالمواقف الطارئة التي تعترض حياة الفرد الشخصية والتي عبر عنها الباحث A.Shapero بالتغير، تجعل المقاول في عملية بحث عن الأفكار أو فكرة معينة، يريد ترجمتها في شكل مشروع، فتعد هذه الفكرة الأولية النواة أو اللبنة الأولى في إنشاء المشروع، "فبقدر حداثة الفكرة والحاجة إليها وأحيانا غربتها، بقدر زيادة المخاطرة، وبقدر زيادة المخاطرة بقدر زيادة احتمالات النجاح[3].

لتعميق أكثر الفهم حول مفهوم سيرورة فعل المقاولة، نحاول أن نرصد بعض النماذج النظرية التي أعطت أكثر توضيحا وتحليلا لظاهرة فعل إنشاء المؤسسة، وعلاقته بمفهوم الرغبة الذي يحتل مكانة مركزية في هاته النماذج. فهناك عوامل عديدة تساهم في تكوين

(1)Ibid. P65.

(2)Ibid. P70.

(3) هالة محمد لبيب : مرجع سابق ، ص38.

عامل الرغبة في المقاولة، والتي تؤدي بدورها بعد ذلك الى إقرار الفعل. يرى A.Shapero [1]أن الكثير من عمليات الإنشاء راجعة إلى عملية "التغير"، فجل المنشآت لها علاقة بالتغير لدى الأفراد، فالتغيرات التي تطرأ على الفرد وتؤدي إلى انطلاق سيرورة تكوين فعل المقاولة يمكن أن تكون ذات أسباب سلبية أو إيجابية، وفي الكثير من الأحيان التنسيق بين هاته الأسباب هو الذي يسرع عملية إنشاء المؤسسة. ويؤكد أيضا أن الفرد رغبته في فعل المقاولة مرتبط بالإمكانيات الشخصية المعبر عنها بالسمات والقدرات، بالإضافة إلى الإمكانيات التعليمية والمهنية، التي تنمي لديه دوافع لإنشاء المؤسسة. انطلاقا من هذا يمكن للفرد أن يصل وبطريقة سريعة إلى نتيجة بأن فعل المقاولة مهم بالنسبة له وذو مصداقية لمحيطه الاجتماعي، فالتدخل بين الرغبة ومصداقية الفعل، أي البيئة أو الجماعات المرجعية التي تعطي للفرد صورة ملائمة عن المقاولة، تسمح بتطور الرغبة في المقاولة، ويؤدي هذا إلى الانتقال إلى فعل المقاولة.

أما (A.Pleitner)[2] فهو يرجع فعل المقاولة إلى عملية معقدة تتحكم فيها عوامل لها علاقة بالمسار المهني للمقاول، فاختيار مسار ممارسة المقاولة ليس من باب الصدفة وإنما لأسباب متعلقة بعوامل معينة، كالوضعية المهنية والأهداف المهنية، بالإضافة إلى هاته العوامل وجود عوامل أخرى متعلقة بالمحفزات ودوافع إنشاء المؤسسة والتي لها علاقة بمحيط المقاول، والذي يمثل له كذلك مرجعية (كما أشرنا إلى ذلك في نموذج سابق لشبيرو) ويمسح له بالإنشاء الفعلي للمؤسسة، إلا أنها تبقى في وضعية هشة، وأسباب الفشل قائمة وعديدة.

أما الباحث C. Bruyat[3] فيقترح شكلا تسلسليا لسيرورة إنشاء المؤسسة، في هذا النموذج ست مراحل، تمثل كل مرحلة شكلا من فعل المقاولة، ينطلق الفرد من مرحلة الصفر أين تنعدم فيه الرغبة في إنشاء المؤسسة ويفسر ذلك بقلة المعلومات، ثم يتدرج إلى المرحلة الأولى أين يمتلك الفرد معلومات كافية حول إنشاء المؤسسة ثم ينتقل إلى المرحلة

(1) نفس المرجع، ص71.

(2) نفس المرجع، ص74.

(3) نفس المرجع، ص76.

الثانية أين يستثمر الفرد كل وقته وأمواله للبحث عن المعلومات وإعداد الأبحاث ثم ينتقل إلى المرحلة الثالثة والتي تعد مرحلة الإنشاء وانطلاق المؤسسة في النشاط، ثم المرحلة الرابعة أين يتحقق فعل المقاولة ويصبح الفرد في وضعيته مسير المؤسسة، أما المرحلة الخامسة فتتمثل في قدرة المقاول على إنشاء عمليات لأنشطة إنتاجية جديدة، في هذه السيرورة الانتقال من مرحلة إلى أخرى ليس بالضرورة أوتوماتيكيا، فالفاعل يمكن أن يرفض فعلا معينا، كالعودة إلى المرحلة السابقة أو استخلاص نتائج سلبية من تجربته أو إعادة الفكرة من جديد.

أما الباحث ماروا س (le Marois)[1] فيرى أن سيرورة إنشاء المؤسسة تضع المقاول (الفاعل) في مركز نسق من الأفعال، هذا النموذج ذو إيحاء سوسيولوجي، بحيث يقترح مخططا لسيرورة الفعل أو تكوّن المؤسسة، فنجد فيه أفكار الباحث A.Shapero والمتعلقة بنظرية "التغير" والاستعداد للفعل والرغبة في الفعل، كما نجد العديد من المفاهيم المستعارة من علم الاجتماع خاصة لعالم الاجتماع ميشال كروزي فيما يتعلق بالفاعل والنسق. فحسب le Marois عملية إنشاء المؤسسة تتهيكل حول ثلاثة أقطاب رئيسة موحدة في تداخل مستمر وهي القطب الشخصي، القطب المهني والقطب العلاقاتي.

بعد استعراضها للرصيد المعرفي والنظري حول مفهوم المقاولة والمقاول، وكذا دوافع وسيرورة فعل المقاولة، ارتأينا أن نسلط الضوء وبكثير من الاهتمام حول المقاول وسيرورة فعل المقاولة لدى المقاول الجزائري وبضبط تبلور وتشكل طبقة المقاولين الشباب المنبثقين عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا من خلال طرح العديد من الأسئلة، نحاول من خلالها تحديد معالم وخصائص هاته الفئة.

كانت أسئلتنا تتمحور حول الخلفية الاجتماعية والمهنية لهؤلاء الشباب، ودوافع فعل المقاولة لديهم؟ وما هو دور الأقطاب الشخصية والمهنية والعلائقية في إنشاء هاته المؤسسات؟ وما هو القطب الأكثر تأثيرا؟ وما هو دور الأوساط الاجتماعية في تبلور فكرة إنشاء المؤسسة؟ وما هي خصائص وسمات هؤلاء المقاولين؟ ما هو مفهوم المخاطرة لدى هؤلاء الشباب؟ هل فعل المقاولة هو ترجمة لمواقف سلبية أو إيجابية تعرض لها هؤلاء الشباب؟ هل

(1) نفس المرجع، ص70.

نظرية التغير A.Shapero نجدها حاضرة في هذا الشكل من المقاولات؟ كل هاته الأسئلة وأسئلة أخرى حاولنا أن نجيب عنها في دراستنا وبحثنا، وهذا من خلال افتراض جملة من الافتراضات ساعدتنا للوصل إلى جملة من النتائج والتي نوضحها كالآتي:

هناك علاقة سببية في رأينا بين عدم جدوى طرق التوظيف لأسباب متعددة (ضعف العلاقات الشخصية، عدم الرد على طلبات العمل، تعقد شروط عارض الشغل، صعوبة الاتصال بالمستخدمين) ولجوء الشباب إلى فعل المقاولة، فتوجه الشباب لفعل المقاولة إن دل على شيء فإنما يدل على أنها المنفذ الوحيد للخروج من وضعية البطالة، ودل أيضا على أنه جاء في كثير من الأحيان نتيجة لفشل اجتماعي أين لم يحقق الرأسمال البشري المتوج بالتعليم والتكوين الغاية المرجوة منه، فنلاحظ أن المقاولة أعطت فرصة لهذا الشاب للانتقال من حالة بطالة غالبا ما تكون طويلة المدى إلى حالة يجد فيها نفسه مقاولا، فبطريقة أو بأخرى تعبر هذه العملية عن ترقية اجتماعية ومهنية تطرح العديد من الأسئلة.

يظهر لنا جليا كذلك أن الرأسمال العلاقاتي نجده يتجسد عند هؤلاء المقاولين، وبصورة كبيرة في شقه المتمثل في العلاقات غير الرسمية بين أفراد العائلة، وتتمثل في تقديم الإعانات اللازمة لتحقيق وتجسيد فعل المقاولة، (فالمقر مثلا يعتبر فضاء ضروريا ليجسد فيه المقاول مشروعه). وتبرز هذه الإعانات كذلك في المساهمة الشخصية التي يجب أن يقدمها الشباب البطالون في شكل أموال خاصة، إذ كيف يمكن لشباب بطال لا يشغلون وظيفة مأجورة وقت تقديم الملف توفير مبلغ المساهمة الشخصية ومبلغ عقد الإيجار؟

ومن هذا المنطق يمكننا القول إن التضامن العائلي يلعب دورا هاما في هذا النوع من المقاولات أين تكون المصلحة العامة هي الغاية، فالعائلة تقوم بتقديم الإعانات المختلفة لتحقيق وتجسيد المشروع، وأما الشباب يقوم بالمساهمة بالرأسمال الإنساني، فلجوء الشباب إلى فعل المقاول ظاهريا يعد فعلا فرديا يقوم به، لكن في الواقع والأساس هو فعل جماعي مخطط له من طرف العائلة، فهي عملية تبادل لتحقيق المصلحة العامة، وهذا ما ساعد على ظهور مؤسسات عائلية جديدة لم يكن لها ماض استثماري في القطاع الخاص، وإنما عائلات أجيرة تستمد مدخولها من القطاع العام.

أما مفهوم المخاطرة، فيمكن القول إنه حاضر في هذا الشكل من المقاولات، ويعد عاملا محفزا لفعل المقاولة، فالبرغم أن الموارد المالية هي دعم من طرف الدولة، إلا أن الإخلال بأجل التسديد يعرض أصحاب المؤسسات لمتابعة قانونية، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن المخاطرة قائمة، أضف إلى ذلك وكما أشرنا سابقا أن فعل المقاولة يعد المنفذ الوحيد لهؤلاء الشباب للخروج من البطالة وبالتالي درجة المخاطرة عالية، فهم يخاطرون بمالهم ومستقبلهم.

وكخلاصة يمكننا القول إنه ولفهم ظاهرة المقاولة وسيرورة إنشاء المؤسسات، لا يمكننا عزل الجزء عن الكل فالتحول الاقتصادي والسياسي والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حمل جملة من التغيرات أحدثت تحولات عميقة في المجتمع وأصابت جميع المؤسسات الاجتماعية، كما لا يمكننا دراسة فعل المقاولة وسيرورته لدى الشباب، بمعزل عن المراحل المختلفة لتكون القطاع الخاص في الجزائر، والذي تميزت فيه كل مرحلة عن الأخرى بوضع اقتصادي وسياسي قائم، ولهذا جعله دائم التغير والاستمرار في حركية كبيرة خاصة مع السنوات الأخيرة أين لم تتضح معالمه بعد، فتبلور وتشكل طبقة من المقاولين الجدد اقترن كذلك بهذا التحول.

المراجـــــع:

1- كاسر منصور: إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد، عمان، 2000، ص.13

2 - نفس المرجع، ص 14

3 - Alain Fayolle: le métier de créateur d'entreprise, Edition, d'organisation paris, 2003, P14.

4 - Bernger et chabbal: Rapport sur la formation entrepreneurial, ministère de l'économie, 1998 in (A)Fayolle, Ibid, P15.

5- A. Fayolle: l'enseignement de l'entrepreneuriat, ministère de l'éducation, 1999, in (A) Fayolle Op.cit.P17.

6- (C)Bryat, Création d'entreprise UPM ? France in Alain fayolle.Op.ci.P17.

Ibid.P.14

7- Ibid.p14

8-Ibid.P26

9- Philippe Steiner: la sociologie économique, le découverte, Paris 1999, P25.

10- انتوبني قيدنز: علم الاجتماع، تر، فايز الصباغ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيرون 2005، ص.61

11- انتوني قيدنز: المرجع السابق، ص 62.

12- Gy Minguet: Entreprise, émergents et entrepreneurs, quelle sociologie de l'entrepreneuriat , in revue de CREAD , Edition casba ? Alger ? 2001, 115

13-(A) Fayolle, Op, cit P12

14 - Ibid. P26

15- Ibid.P27

16- هالة محمد لبيب: إدارة المشروعات الصغيرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص.161

17- Ibid. P61

18- (T). Gaudin: qu'est ce qu'un entrepreneur ? CPE, Paris 1963 in Ibid, P61.

19- Ibid.P63

20- Ibid.P62

21- Ibid.P63

22- Ibid.P65

23-Ibid.P70

24- هالة محمد لبيب: مرجع سابق، ص38.

25-Ibid P71

26 - Ibid , 74

27 - Ibid , 76

28 - Ibid, 70

أثر المحددات الثقافية والمحيطية على تصور المشاريع المهنية لدى تلاميذ الأقسام النهائية

أ. عائشة بن صافية، جامعة الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المحددات الثقافية والمحيطية على تصور المشاريع المهنية لدى تلاميذ الأقسام النهائية؛ إذ تشير الدراسات إلى أن التلاميذ لديهم تصورات عن المستوى الذهني لمشاريع مهنية يسعون إلى تحقيقها والتي لا تتم بمعزل عن المحيط السوسيو- ثقافي والسوسيو- اقتصادي الذي يعيشون فيه، مما يجعل المدرسة أو المنظومة التربوية ككل في حالة من البحث عن الإستراتيجية الأمثل في التكفل بهذه الفئة من التلاميذ خاصة وأنها فئة ليست بالهينة، إذ هي الشريحة التي يعبر بواسطتها النظام التربوي من مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي (الثانوي) إلى مرحلة التعليم الجامعي أو مرحلة الانتقال إلى عالم التكوين وعالم الشغل.

لذا فإن إشكاليتنا ستحاول البحث في هذه المرحلة من خلال استطلاعنا لمواقف التلاميذ أنفسهم واستكشاف طبيعة ميولهم وتوجهاتهم.

مقدمة:

تعمل العوامل المحيطية على التأثير على النمو الذهني للفرد، وبالتالي على نجاحه أو فشله الدراسي والمهني؛ خاصة وأن المجتمع يتدخل في وضع بعض المحددات الخاصة بالاختيار المهني على حد تعبير بوسنة وآخرين 1994، كإعلام الشباب عن بعض المهن وعن متطلباتها ومحاسنها ومساوئها، وذلك من خلال نماذج معينة توفر صورة عن هذه المهنة وتعطي فكرة للشباب عن نوع العمل، الكفاءات اللازمة، أسلوب الحياة الذي توفره المهنة ونمط الشخصية الممارسة للمهنة؛ حيث يتحصل التلميذ أو الشاب على هذه المعلومات من خلال الأشخاص المتواجدين في المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وبالتالي تؤثر هذه المعلومات على اختياره للمهنة مستقبلا وذلك وفقا للصورة التي تلقاها من هذا المحيط بخصوص مهنة ما (boussena. m & al, 1994,p 175).

وتمثل مشكلة تصور المهنة واختيارها بل والاستعداد لها مطلبا من مطالب النمو الهامة في المراهقة، وقد وصف جنزبرغ وآخرون Ginzberg & al (1972) أن المراهقين عندما يشرعون في

تصورهم لمهنهم المستقبلية ويقبلون على اتخاذ قرار الاختيار غالبا ما يكون ذلك القرار مبنيا على أساس خيالي وإنجازات قائمة على مجرد آمال، مثل الرغبة في أن يصبح المراهق طبيبا جراحا مشهورا أو طيارا يقود طائرة نفاثة أو محاميا أو مهندسا، وهنا قد يكون المراهق تحت ضغط أحلام المراهقة أو تحت تأثير أسرته أو جماعة الرفاق. (هدى محمد قناوي، 1992، 131)

إشكالية الدراسة:

هذا ويرى آدلر Adler بأن التصورات تتشكل منذ مرحلة الطفولة المبكرة لأنها تمثل الأساس الذي يعتمد عليه في بناء شخصية الطفل، إذ يكتسب في السنوات الأولى من حياته عادات وأساليب التفكير وتتحدد ملامح شخصيته في المستقبل، كما يتعلم الأدوار وتنوعها واختلافها من حيث السن الجنس المهنة؛ مما يؤدي لتشكل الميول وبذلك تتكون شخصية الفرد في الإطار الذي يعيش فيه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وأدوار مختلف المؤسسات من أسرة ومدرسة وغيرها من عناصر المحيط، والتي تعتبر ذات علاقة وطيدة بين النمط التربوي الذي تلقاه واختياره لمهنته.

حيث يرى بوسنة وآخرون boussena & al (1995) بأن التصورات قد تخضع للنمط المعرفي الذي ينتمي إليه التلاميذ؛ مع العلم أنهم لا يخضعون لنفس المؤثرات وبنفس الشدة، إذ نجد فروقا معتبرة بين فئات التلاميذ حيث يعيش البعض تجارب اجتماعية تشكل فيما بعد قاعدة لمشاريعهم المستقبلية.

والبعض الآخر يعيش أوضاعا وظروفا مغايرة تبعا لنمط التنشئة الاجتماعية والمحيط الاجتماعي الذي يحيون فيه؛ حيث يلعب الانتماء الاجتماعي والثقافي دورا في تطور نمو الفرد، كونه جزءا لا يتجزأ من هذا المجتمع من حيث نوع الاقتصاد، التطور التكنولوجي، سوق العمل، ومختلف التأثيرات العائلية والمحيطية.(boussena.m, & al, 1995 , 175)

أما هولند holland (1973) فإنه يؤكد على تأثير المحيط في عملية الاختيار المهني إذ يرى بأن كل نمط من الأقارب يشكل مجموعة واسعة من الوسائل والإمكانات المحيطية للفرد في اختياره لمهنة ما؛ حيث إن الأولياء الواقعيين يدخلون أبناءهم في نشاطات واقعية وبالتالي يختارون أصدقاء من هذا النمط ويهملون بذلك النشاطات الاجتماعية، فيشكل الأطفال محيطهم الخاص بهم بواسطة مطالب وانتظارات الأولياء، وهذا ما يجعل الأطفال يتشبهون بأحد الأولياء.(holland.j,p 90)

حيث إن لموقف الوالدين دورا كبيرا في تكوين الطموح المهني لدى طفلهما، إذ أن التحكم في سلوك الأبناء وإثارة القلق والشعور بالذنب يولد عدم اتزان عند الطفل، وعدم القدرة على الإنجاز والتعديل بما يتماشى مع تغير مواقف الحياة؛ بينما إذا قام الوالدان بتربية طفلهما على حب العمل والثقة بالنفس، تولد لديه الدافعية للاعتماد على نفسه والثقة بقدراته على حل المشاكل والتكيف مع المحيط المهني، وهذه الثقة تشكل حافزا لاختيار المهنة والتوجه السليم في الحياة بصفة عامة (pemartin.d, légers. j, 1988 , p92)

وعليه فإلى أي مدى تؤثر المحددات المحيطية ثقافيا على تصورات تلاميذ الأقسام النهائية لمشاريعهم المهنية والمستقبلية؟ وقبل الإجابة عن هذا الإشكال نتعرض لمفهوم المشروع كما حدده مجموعة من الباحثين والمنظرين.

مفهوم المشروع:

يرى سوبر Super (1969) أن المشروع المهني هو استعداد لاتخاذ قرارات ذات علاقة مباشرة مع السن والنمو، وحسب بيمارتان وليجرز pimartin & légers (1988) فإن المشروع هو سيرورة تمتد عبر سنوات عديدة، كما يؤكد ميشال أوتو Hutteau, M (2001) على أن كلمة مشروع تدل على الاستمرارية وعندما نتكلم عن مشروع شخصي فإننا نتكلم عن الدور الفعال للتلميذ في توجيهه كما أنه يرمي إلى إسقاطات في المستقبل(Guichard,j. 1993, p10) .

أما بوتيني Boutinet,j (1990) فيرى "بأنه توقع عملي فردي أو جماعي لمستقبل مرغوب فيه"، على غرار غيشارد Guichard (1993) الذي يرى بأن المشروع هو الفعل الذي نريد تحقيقه في المستقبل، كما أنه ممكن أن نقول عن المشروع بأنه نوع من الانتقاء والاختيار لوقائع ماضية وآنية لخدمة مستقبلية. (Guichard, J 1993 .p221)

والمشروع حسب شاربوتيي Charpeutier (1992) هو ذلك النشاط الواعي الذي نفكر في تحقيقه وذلك بالأخذ بعين الاعتبار (الأبعاد الثلاثة، الماضي، الحاضر، المستقبل) دون تجاهل الوسائل الممكنة لضمان تحقيق النجاح، وبالتالي المشروع يتأسس من خلال تصورات مرغوبة وانطلاقا من إدراكات حاضرة ويتميز ببعض الخصائص كصفة الاستقرار، الاستمرارية، التحقيق والإنجاز(Charpeutier J. 1992, P 303).

وترى فورنير Forner.y (1993) بأن تصور المشروع وبناءه ليس عملية آنية وإنما سيرورة تمتد عبر عدة سنوات، وأن المشروع يتضمن تحديد الهدف بالإضافة إلى الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيقه.(Pemartin.d. & Legers.j.1988; p 20)

ولاكتمال شخصية الفرد نجده بحاجة إلى استقلال يؤكد من خلاله على تميزه، وأن له مستقبلا خاصا يجب أن يبنيه، وأول خطوة لذلك تصوره لمشروعه المهني ورغبته في لعب دور اجتماعي معين واحتلال مكانة اجتماعية. إلا أن سيرورة الوصول إلى هذه التسوية حسب واش wach,m (1992) تختلف من شخص لآخر، ويمس هذا الاختلاف التمكن من القيام باختيار مهنة كنوع من الاستقلال الذاتي والحرية في الاختيار والتعبير عن الذات، فيؤسس بنفسه من خلال البحث عما يهمه مقررا ما يريده، وذلك إرضاء لرغبته في أن يكون لديه مركزه وأهميته وقيمته في المجتمع الذي يعيش فيه، ويسعى لتجسيد مشروعه المهني من خلال تصوره لمهنته المفضلة(Wash. M 1992, P297). هذا التفضيل الذي لا ينمو في فراغ بل تعمل المؤثرات المحيطية على بلورته شيئا فشيئا.

حيث يؤكد فالون Wallon (1976) على أهمية المحيط الذي يظهر كنسق من العلاقات الخاصة بين الفرد (المراهق) وبين المحيط الاجتماعي الذي يبلور هذه التصورات ويؤدي بالمراهق إلى صياغة مشروعه، (Wallon.h, 1976, p 66)

وحسب تووفيغ Tofigh.f (1964) فإن الانتماء السوسيو- ثقافي للمراهق يؤثر على تصوراته المهنية نظرا للدور الذي يلعبه في تطوره المعرفي وبالتالي نجاحه الدراسي والمهني (Tofigh.f, 1964,p89) بالإضافة إلى أن تصور المشاريع المهنية مرتبط بمستوى التطور الاقتصادي للمنطقة التي يعيش فيها التلاميذ، (Reuchlin, m 1969).

وقد أسس لوتري Lautrey,j (1988) علاقة بين الأنماط التربوية العائلية وتطور السيرورات المعرفية الضرورية لتصور المشروع وربط هذه المتغيرات بالمستوى الاجتماعي للعائلة وذلك من خلال النجاح المبكر في اختيارات التفكير الافتراضي- الاستدلالي لفئة من المراهقين، حيث خلص إلى أن النمط المبني على الاستقلالية وروح المبادرة هو الذي يثير التطور المعرفي للطفل والمراهق (Lautrey,j,1988,p 47).

وهذا ما سنستكشفه من خلال أدوار كلا المؤسستين الاجتماعيتين (الأسرة والمدرسة) باعتبارهما أهم محددات المحيط بالنسبة للطفل والمراهق في تشكل شخصيته وتصوره للحياة والمستقبل.

المحددات المحيطية للمشروع:

أ- الأسرة: تعتبر الأسرة البنية الأساسية والقاعدية التي ترعى شؤون الفرد وهو صغير، فهي بمثابة الهواء والماء بالنسبة للطفل حيث ينمو فيزيولوجيا وعاطفيا ومعرفيا واجتماعيا، فهو يمارس من خلالها أول علاقاته الإنسانية وفيها يتم التشكيل الأولي لشخصيته حيث إنها تشمل أقوى المثيرات التي تواكب نموه منذ طفولته وهي الحصن الاجتماعي الذي تنمو فيه بذور الشخصية الإنسانية وتوضع فيه أصول المجتمع.(سيد عثمان خيري، 1970، ص6).

ويرى رونيه كونينج René Koning عالم الاجتماعي الألماني: "بأن الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره، وإنما العامل الحاسم في حياته هو ميلاده الثاني أي تكوينه وتشكله كشخصية اجتماعية ثقافية ينتمي إلى مجتمع بعينه ويتشبع بثقافة معينة إذ تعتبر الأسرة البيئة المرجعية الأولى التي تستقبل الطفل وأقوى بيئة في التأثير على حياته ومصدرا أساسيا لفهم الكثير من جوانب شخصيته، حيث إنه عند ميلاده يكون عاجزا عن توفير حاجاته الفطرية الأساسية لاستمرار حياته، هذا القصور تعوضه الأسرة حيث يتشرب الطفل بأفكار أسرته وقيمها الاجتماعية لتصبح في المستقبل مصدرا أساسيا لكثير من مظاهر سلوكه واتجاهاته ومواقفه المختلفة، إذ تعتبر الأسرة حلقة وصل بين الطفل والمجتمع، وتقوم بدور طلائعي تحاول من خلاله تلقين الطفل عادات وتقاليد وأنماط سلوك مجتمعه ودمجه في نسق البناء الاجتماعي وتعمل على توافقه مع القيم والمعايير حتى يستطيع أن يكون منسجما ومتكاملا مع ثقافته".(علي عبد الرزاق جلبي، 1984، ص248)

ويذهب ليفي ليبوير Levy Lebayer (1971) إلى أن القيم الثقافية والأخلاقية مثل الانضباط، النزاهة، حب الاستطلاع، العمل... كل هذه السلوكات التي يتلقاها الفرد في وسطه الأسري تساعد على تنمية الميول المهنية لديه وتؤثر في تصوراته المهنية، مما يجعله في حاجة دائمة إلى أسرة ذات دعائم قوية يتلقى منها الإرشاد والمرافقة والإعانة المادية والمعنوية، لنمو ذاته وطموحاته بعيدا عن مختلف أنواع التسلط واللامبالاة. (Hutteau, M, 1982, P 107)

فالطفل يسعى إلى والديه للإجابة عن كل أسئلته اليومية والحياتية التي تشكل أساسا الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تكتسب، مثل (الاتجاهات نحو الوالدين، الوطن، النظام الاجتماعي والاقتصادي، الحق والباطل، الخير والشر، المقبول والمرفوض، المسالمة والعدوان).

في هذا الإطار فقد توصل جنينج وتايمي (1994) بالولايات المتحدة، إلى أن تلاميذ المدارس الثانوية يميلون إلى اعتناق نفس الاتجاهات السياسية التي يعتنقها الوالدان وتستمر هذه الاتجاهات حتى بعد المراهقة؛ وتتميز الاتجاهات التي يكتسبها الطفل داخل الأسرة بأنها أقوى وأبقى أثرا في حياة الفرد كلها وفي خلقه وطرق معاملته للناس.(دويدار عبد الفتاح محمد، 1994).

وحسب نظرية التعلم الاجتماعي (**بانا دورا** banadora) فإن للبيئة المحيطة بالطفل دورا هاما في تنشئته ونموه وتفاعله مع المعطيات المعرفية مما ينتج عنه تعلم الطفل للحياة، ومع سيرورة النمو والتقدم في السن تظهر الحاجة إلى الاعتماد على المعززات الداخلية في حين أن المعززات الخارجية تتضمن إمداد الفرد بمعلومات تزيده دافعية للتعلم.(محمد سيد عبد الرحمان 1998 ص621).

وبالتقدم في النمو يخرج الطفل من مجتمع الأسرة وقد تأثر باتجاهاتها تأثرا عميقا ليلتحق بالمدرسة التي تلعب دورا هاما في تطوير وتكوين الاتجاهات لدى التلاميذ من خلال تفاعلهم مع الأقران ومع المعلمين.

ب- المدرسة: يرى بوسنة وآخرون Boussena m & al (1995) بأن الطفل بعدما يتلقى نمطا تربويا معينا داخل أسرته يصبح ضروريا بوصوله لسن معينة أن ينتقل لمحيط آخر غير أسرته ألا وهو "المدرسة"، وهي ثاني وسط تربوي يمارس تأثيراته ويحدد بدوره التصورات المستقبلية للفرد.

حيث يتمثل دورها الأساسي في كشف وتثقيف وتنمية اهتمامات التلاميذ بما يتماشى مع واقعهم الاجتماعي، فتكون المدرسة بذلك مكانا لمعرفة الكفاءات والقدرات المختلفة عند الطفل، من ذكاء، واستعدادات، وغيرها من الإمكانيات الكامنة والطاقات التي تبحث عن منفذ نحو العالم الخارجي.

حيث تلعب المدرسة دورا هاما في تكوين صورة الأنا عند الفرد فهي تعمل على خلق معدلات لقيم الذكاء والانتباه والمواظبة، والتي تشكل معيارا يلجأ إليه الفرد عند محاولته التعرف على نفسه أكثر وعلى ما يمكنه فعله مستقبلا فتكون بذلك النتائج المدرسية من أهم محددات تكوين الاختيار المهني، حيث باكتشاف هذا الطفل لنتائجه ومقارنتها بنتائج غيره يقوم بنوع من التقييم الذاتي إضافة للتقييم الخارجي من طرف: الأولياء، الرفاق، المعلمين. (Boussenna. M, & al, 1995, P190)

هذه الأحكام والتقييمات التي تمتد على طول السيرورة التربوية والتي تدفع بالتلميذ والمراهق إلى التوجه نحو نوع معين من المهن والتي تتعلق خاصة بالنتائج المتحصل عليها فنجده يختار المهن الاجتماعية بسبب أن نتائجه في المواد العلمية منخفضة، إلا أن النتائج المدرسية لا تعبر دوما عن الصورة الحقيقية للأنا ولا تبرز قدرات الفرد وإمكانياته في المجالات المختلفة وإنما تؤثر على تقييم الفرد وتقييم المحيط له. (Boussena. M, & al, 1995, P190)

هذا وتؤكد الكثير من الدراسات على الدور الأساسي للمدرسة في تحديد الاختيار المهني حيث تشير أعمال جيلي Gilly (1972) إلى وجود اختلاف واضح بين التلاميذ النجباء والضعفاء، خاصة من حيث تكوين صورة الأنا، حيث نجد أن التلاميذ ذوي المستوى الضعيف يعانون من تقييم سلبي حول أنفسهم والذي يكون نتيجة للتقييم المسبق بالفشل، إما من طرف الوالدين أو من طرف المعلم وهذا ما سيؤدي إلى عدم تعرف التلميذ على قدراته الحقيقية، وبالتالي عدم تمكنه من استغلالها على أحسن وجه، مما قد يؤدي به إلى اختيار مهنة قد لا تتوافق مع قدراته وميوله؛ وبالتالي يكون تكيفه مع المحيط المهني ضعيفا.(Forner,y, 1989, p 139)

وتضيف فورنير,Forner,y (1989) أن التلاميذ النجباء يتميزون بالتفكير بأكثر واقعية حيث نجد تطابقا بين تقييمهم لذاتهم والأحكام التي أصدرها المحيط عليهم (الأسرة، المدرسة) فهم يحكمون على صورة للأنا أقرب للواقع، وهذا ما يجعل تصوراتهم المهنية واختياراتهم المستقبلية أكثر واقعية فيكونوا قادرين على اختيار مهنة تتوافق مع قدراتهم الحقيقية وتحميهم من إمكانية الوقوع في إحباطات ومشاكل مهنية، ويجعلهم أكثر تكيفا مع العالم المهني، فنجد أن المدرسة تساعد الفرد على اكتشاف نفسه وعلى رسم مساره حسب قدراته ومؤهلاته، وأن للمدرسة الأثر الكبير في مساعدة المراهق على تفسير عدة أمور، كما تثبت لديه مختلف المواقف الخلقية والقيمية.

كما أن النظام المدرسي يعتبر أهم حلقة تصل الفرد بالمحيط، حيث يتلقى التلميذ معلومات متنوعة حول مختلف المهن الموجودة، تأهيلاتها، طبيعتها، إمكانيات التكوين المقترحة، طرق الاختيار، سوق العمل، التطور التقني العام للاقتصاد، بالإضافة لجملة التغيرات الاجتماعية، (Forner. y. 1989 p 139)

وعليه فإن حجم المعلومات سيدفع بالمراهق إلى تكوين صورة عن المهن الموجودة؛ لتكون بذلك المدرسة قد ساهمت في تكوين صورتين أساسيتين بالنسبة لتحديد الاختيار المهني عند

المراهق وهما صورة خاصة بالفرد وصورة اجتماعية؛ وبدمج هاتين الصورتين يتمكن المراهق من إيجاد المكان المناسب والدور الذي يلائمه اجتماعيا. (Forner. y, 1989, P160)

المحددات المحيطية وتمايز الأدوار:

يرى ميسن وآخرون Meissen & al (1976) أن اختيار المهنة مستمد من تصور الفرد لذاته (هدى محمد قناوي، 1992، ص159) وأن الطفل حسب نظرية إريكسون ERIKSON (1974) يكتسب عمليات تمييز الأدوار حسب الجنس انطلاقا من اكتشافه للفروق الجنسية، التي تشكل أساسا لبناء التصورات المستقبلية الخاصة بكل جنس، وذلك عندما تفسر البنت غياب العضو الذكري على أنه عقاب، ويعتبر الولد وجوده كمؤشر للقوة والسيطرة ويتبلور على هذا الأساس إدراكات مختلفة للذات بين الجنسين.(ERIKSON-E- ,1972 P 110)

في حين ترى قوتفريدسون Gottfredson (1981) أن الطفل قبل خمس سنوات لا يملك بعد المفاهيم المميزة للأدوار الذكرية والأنثوية رغم أنه في السن ما بين اثنين إلى ثلاث سنوات بإمكانه التمييز بين السلوكات الذكرية والأنثوية، غير أنه لا يفصل بين الأدوار المهنية للراشدين.

إلا أن الطفل يدرك الأدوار الجنسية ما بين ستة (06) وثماني(08) سنوات، أي أن كل جنس يتميز بمجموعة سلوكات نموذجية خاصة؛ حيث يستعمل الأطفال عندما يفكرون تصورات مهنية من خلال أدوار مقولبة وثابتة للراشدين، وذلك كتدعيم لإدراكهم لذاتهم. (Gottfredson. L, 1993, P 114)

وحسب دراسة ل: فييو وفورنر، Forner.y & Vouillot.F (1995) تظهر الاختلافات بوضوح في الاختيارات المهنية بين الذكور والإناث في فترة المراهقة.

حيث تمتاز هذه الفترة بومضات صراعية للمراهق مع نفسه ومع غيره، فمن خلال شعوره بشخصيته يصبح المفهوم الجنسي للأنا يمثل الوجه الأحسن لحماية صورة الأنا وبذلك يكون الاختيار المهني عند المراهق طريقة للتساؤل حول هويته الجنسية وتصوره الذهني لذاته حيث ينتج عن ذلك إدراك للذات، وهذا الإدراك هو الذي يرسم الحدود الجنسية ويحدد فضاءات الاختيارات، فإذا كان الجنس النفسي أكثر توافقا مع الجنس البيولوجي يكون فضاء الاختيارات أكثر ضيقا، ويكون اختياره للمهن مميزا جنسيا. (Vouillot.f, & Forner.y, 1995, p 24)

وحسب لرصيبو Larcebeau (1976) فإن للجنس دورا في تحديد التصورات المهنية والتي تؤثر بدورها على الاختيار المهني للمراهق حيث نجد اختلافات بين الذكور والإناث وهذا

تحت تأثير عملية التطبيع الاجتماعي وبالتالي التنشئة الاجتماعية، حيث إن اهتمامات الذكور عادة ما تنصب على النشاطات العلمية والتقنية والرياضة، بينما تميل البنات إلى الأعمال والنشاطات الاجتماعية والإنسانية التي تسمح لهن بالاهتمام بالغير ومساعدتهم إذ يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بالحياة الأسرية والاجتماعية وبنمط التنشئة وبالانتظارات والتقييم الذي يعطيه المحيط.(Larcebeau. S, 1978, P 214)

وفي دراسة لدوروا Duru (1997) يرى أن نجاح الأولاد يكون مساندا من طرف الأسرة والمعلمين، ونجاح البنات يكون غير مساند إلا إذا كان في ميدان معين من ميادين البنات حسب الدور المخصص للبنت في محيطها، فالأبعاد الجنسية تشكل عاملا هاما للتصور الذهني حيث يتفق الأولاد والبنات تبعا للتنشئة الاجتماعية على نموذج لعمل يتلاءم مع كل جنس أين تكون الاختيارات الشعبية عند البنات تتجه إلى أن تكون أقل شعبية عند الذكور والعكس صحيح، (Duru.m,1997, p130)

وفي دراسة أخرى لنوتن Nuttin (1980) يرى بأنه توجد فروق بين الجنسين فيما يخص الميل نحو نشاطات مهنية معينة، وأنه تحت تأثير الأدوار الاجتماعية المفروضة من طرف المجتمع على كل منهما يلجأ كل جنس إلى التعبير عن حاجته إلى النجاح بطريقة مختلفة، وأن الميل لتحقيق الذات يتمثل عند الإناث في العلاقات الاجتماعية، أما عند الذكور فإنه يتمثل في الأداء الفردي. (Nuttin. J, 1980,p 66)

وفي دراسة لـ: شريف حلومة (1998) ,Cherif.h ترى أن التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري تتم وفق تصورين منفصلين حيث نجد تنشئة خاصة بالرجال وأخرى خاصة بالنساء حيث تؤدي على أساس مجتمعين منفصلين كل واحد منهما يؤدي وظائفه حسب أفكار مسبقة وسلوكات تمييزية؛ حيث ينشأ الذكر ضمن ثقافة ذكرية مشجعة للعمل الخارجي والاهتمام بما يجري في المجتمع، في حين يوجه اهتمام البنت للأدوار الداخلية (داخل المنزل) الأمر الذي يترتب عنه تحديد دقيق لدور كل جنس في الحياة الاجتماعية، فتتفاوت التصورات والذهنيات لكل جنس نحو الآخر، مما يجعل اقتحام أي جنس لدور الجنس الآخر ليس قضية تعود إلى اختلافات النواحي البيولوجية والفيزيولوجية فحسب بقدر ما هي عملية ترتبط بنوعية الثقافة السائدة وأنساقها القيمية ومعاييرها المشتركة التي تتجسد من خلال أفعال الأفراد وسلوكياتهم..(Cherif.h, 1998, P91).

وحسب بيرسي كوهن (1980) فإن دور الفرد يتحدد وفقا للثقافة القائمة. فلو تفحصنا نوع التربية السائد في المجتمعات العربية لوجدنا أن الأساليب التربوية الشائعة لا زالت تفرق بين الذكر والأنثى في

نسق العائلة أو حتى في نسق البناء الاجتماعي حيث يتم التمييز بين وظائفها منذ الصغر ليمتد بعد ذلك إلى المجتمع الكبير، حيث يعرف الطفل إلى أي جنس ينتمي منذ صغره، إذ البنت تقلد أمها في نشاطها المنزلي وتستنسخ اتجاهاتها، بينما الولد يحاول تحقيق مساواة مع والده في مختلف النشاطات وهو متأكد أنه يمتلك حق التصرف وبيده السلطة. (**بيرسي كوهن**، 1980، ص164)

وعليه فإن عوامل التنشئة الاجتماعية من ثقافة وتربية وقيم، وكيفية التحكم في النمو تكون مرتبطة بأهداف هذه الثقافة وأغراض تلك التربية المقدمة في هذا المجتمع أو ذاك.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على تقنية الاستبيان، نظرا لما يمكننا استنتاجه من مواقف من خلال قراءة إجابات التلاميذ. ونظرا لطبيعة العينة أي تعود التلاميذ على هذا النوع من الأدوات المنهجية، أي سبق وأن عبروا عن مواقفهم وآرائهم في نوع الدراسة والتكوين والمواد التعليمية والمهنة المفضلة لديهم، وهذا ما سمح لنا بالتعامل بكل مرونة معهم، خاصة وأننا كنا مندمجين (الباحثة) في مجتمع البحث من خلال عملنا في التوجيه المدرسي مما سهل من مهمتنا وأكسبنا ثقة التلاميذ طبعا من خلال دورنا في إرشادهم وتوجيههم.

وعليه قد شمل الاستبيان أسئلة مفتوحة أجاب عنها التلاميذ بتقنية التعبير الحر، مما أسفر عن إجابات كيفية مكنتنا من أن نستكشف مواقفهم حول مشاريعهم الدراسية والمهنية.

عينة الدراسة:

جدول رقم (**01**) يمثل خصائص عينة الدراسة:

		التكرار	النسبة	المجموع	٪
الجنس	ذكور	150	37.50	400	100
	إناث	250	62.50		
فئات السن	17- 18سنة	311	77.75	400	100
	19- 20سنة	89	22.25		
التخصص	علوم تجريبية	215	53.75	400	100
	آداب وفلسفة	185	46.25		

يظهر الجدول الإحصائي خصائص عينة البحث المتمثلة في الجنس والسن والتخصص بالإضافة إلى خاصية زمنية والمتمثلة في دفعة جوان 2008 حيث يعتبر هؤلاء التلاميذ أول دفعة لإصلاح التعليم الثانوي الذي شرع فيه سنة 2005 والذي أسفر عن تعديلات هيكلية تنظيمية وتعديلات في المحتويات والمناهج بما يتماشى مع المستجدات السوسيو- اقتصادية محليا وعالميا.

وتطبيقا للتعليمات في هذا المجال فقد وجدت هذه الدفعة التكفل البيداغوجي والنفسي الكامل من لدن الفرق التربوية العاملة بالمؤسسات التعليمية التي عملت على تطبيق التعليمات التي تنص على ضرورة توفير كل الشروط البيداغوجية والنفسية لجميع تلاميذ الأقسام النهائية.(Ministère de l'éducation national, 2005)

ولعل نتائج البكالوريا لدفعة جوان 2008 خير شاهد على التكفل الجيد بهؤلاء التلاميذ والتي نستعرضها إحصائيا لاحقا، سواء بالنسبة لعينة الدراسة التي تهمنا نتائجها أم بالنسبة للدفعة ككل على المستوى الوطني.

أهمية الدراسة:

نهدف من إجراء هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المحددات المحيطية في تصور المشروع المستقبلي لدى فئة المراهقين، بالخصوص منهم المقبلون على اجتياز امتحان البكالوريا، وما يمثله هذا الأخير من أثر كبير على النجاح والطموحات وتحقيق التوافق النفسي والدراسي لهذه الفئة في تجسيد أفكارها في مشاريع مستقبلية من خلال المهن التي تأمل ممارستها. وهذا ما يتطلب من النظام التربوي تكفلا بيداغوجيا ونفسيا بهذه الشريحة في هذه المرحلة العمرية الحرجة، وهذا وفق إستراتيجية المساعدة والمرافقة في تجسيد المشاريع المهنية لدى تلاميذ الأقسام النهائية.

عرض ومناقشة وتحليل النتائج:

جدول رقم (01) يمثل المستوى التعليمي للوالدين.

	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الأب	121	30.25	101	25.25	97	24.25	81	20.25	400	100
الام	185	46.25	105	26.25	61	15.25	49	12.25	400	100

يظهر هذا الجدول المستوى التعليمي للوالدين، فيما يخص الأب نجد النسب متوازنة ما بين المستويات الأربعة، حيث سجل المستوى الابتدائي نسبة 30.25%، وهي الأكبر، ثم يليها المستوى المتوسط بنسبة 25.25%، فالمستوى الثانوي وذلك بنسبة 24.25 %، وأخيرا المستوى الجامعي بنسبة 20.25 %، مع العلم أن هذا رأسمال ثقافي بالنسبة لأسر التلاميذ، وذو أهمية في بناء تصوراتهم المستقبلية.

أما لدى الأمهات فقد قدر المستوى الابتدائي بنسبة 46.25 % والمستوى المتوسط فقد سجل نسبة 26.25 %؛ لتتراجع النسب إلى 15.25 % لذوات المستوى الثانوي، أما ذوات المستوى الجامعي فقد قدرت نسبتهن ب12.25 %؛ وعليه فإن هذه النسب تكشف لنا عن حقيقة المحيط الثقافي الذي يسبح فيه الأبناء. وكما سبق وأن أوضحنا فإن المؤثرات المحيطية ذات وقع شديد على تنشئة الأبناء وتشكل صورة الأنا لديهم، بل إن متغير الرأسمال الثقافي يعتبر مؤثرا هاما على النجاح والفشل الدراسي وبالتالي على تشكل التصورات المستقبلية بشكل سليم.

وهذا ما خلصت إليه دراسة أجريت من طرف بوسنة وآخرين 2009، حول إشكالية الإعادة المدرسية، وبالخصوص تأثير الخلفية الأسرية على الرصيد الثقافي للأبناء، فتوصل إلى أن المستوى الاقتصادي والرأسمال الثقافي للأسرة لديه تأثير كبير على تمدرس الأبناء واتجاهاتهم نحو التعليم، وقد أوضح روجي جيرار **Girard ,r,1989** مدى تأثير المتغيرات المفروضة على التلميذ منذ الولادة، كالظروف الاجتماعية، مهنة الوالدين، المكانة الاجتماعية للعائلة؛ وعلى تمدرسه ودرجة علاقتها بمصيره الاجتماعي مستقبلا. (بوسنة وآخرون، 2009، ص 35).

جدول رقم (02) يمثل مهن الوالدين

المهن	الأب		الأم			المهن	الأب		الأم	
	ت	٪	ت	٪			ت	٪		٪
طبيب (ة)	19	04.75	08	02.00		حارس أمني	16	04.00	/	/
معلم(ة)	16	04.00	55	13.75		مقتصد(ة) تربوي	02	00.50	4	01.00
رئـــــيس(ة) مصلحة	10	02.50	06	01.50		محاسب(ة)	08	02.00	05	01.25
موظف(ة)	64	16.00	52	13.00		عامل بشركة بترولية	05	01.25	/	/

ضـــابط في الجيش	02	00.50	/	/		صاحب مقهى	03	00.75	/	/
شرطي(ة)	02	00.50	/	/		سائق	15	03.75	/	/
مـــدير(ة) مدرسة	02	00.50	14	03.50		كهربائي	04	01.00	/	/
مقاول	09	02.25	/	/		بناء	05	01.25	/	/
ممرض(ة)	01	00.25	06	01.50		دهان	07	01.75	/	/
مهندس(ة)	08	02.00	03	00.75		حداد	07	01.75	/	/
محام(ية)	03	00.75	/	/		عامل(ة) في فندق	09	02.25	04	01.00
خياط(ة)	01	00.25	29	07.25		صاحب مطعم	02	00.50	/	/
متقاعد(ة)	54	13.50	19	04.75		عامل(ة) في النظافة	02	00.50	06	01.50
مستشرفلاحي	21	05.25	/	/		لا (ت)يعمل	09	02.25	162	40.50
تاجر	87	21.75	/	/		حلاق(ة)	07	01.75	27	06.75
المجموع الكلي			400			النسبة الكلية 100٪				

يكشف هذا الجدول عن مهن الأولياء والتي تعتبر بمثابة متغير أساسي في تشكل التصورات المستقبلية، وباعتبار الأولياء أهم عناصر المحيط تأثيرا في شخصية الأبناء.

ففيما يخص مهنة الآباء نلاحظ أن مهنة تاجر سجلت نسبة 21.75 ٪ تليها مهنة موظف بنسبة 16٪ دون أن يحدد التلاميذ طبيعة الوظيفة التي يشغلها آباؤهم في الوقت الذي نجد فيه آخرين صرحوا بطبيعة الوظيفة، مثل محاسب، عامل بشركة بترولية، عامل في فندق، أو مقتصد تربوي، أو مدير مدرسة، أو رئيس مصلحة، وهذا بنسب متقاربة، إلا أن ما يلاحظ على مهن الآباء أنه يغلب عليها الطابع الحرفي والفردي أي البعد اللبرالي.

أما مهن الأمهات فإنها تتميز بالطابع النمطي حيث نجد أن نسبة 13.75 ٪ يمارسن مهنة معلمة، و13٪ موظفات دون تحديد نوع الوظيفة؛ ومن الخصائص الأنثوية نجد أن 07.25 ٪ يمتهن الخياطة و06.75 ٪ يمارسن الحلاقة و04.75 ٪ متقاعدات؛ وأكبر نسبة سجلت لدى اللواتي لا يعملن وقد قدرت بنسبة 40.50 ٪.

إن ما يلاحظ على مهن الأولياء بشكل عام: يغلب عليها الطابع اللبرالي والنمطي، بل سيادة الاتجاه الفرداني في الممارسات المهنية، والجدول الإحصائي يوضح خصائص المهن بل يفسر لحد ما طبيعة المنطقة الجغرافية والحراك الشديد الموجود بل والميزات السوسيو- ثقافية لمختلف الفئات والرصيد الثقافي والاجتماعي الذي تحمله أسر التلاميذ، خاصة الأسر التي تمارس مهنا ذات مكانة اجتماعية بسيطة وهي الفئة الغالبة في عينة بحثنا.

وقد فسر بورديو هذا الوضع بأنه يؤثر على تمدرس الأبناء حيث إن طبقة العمال البسطاء تختلف ثقافتها عن ثقافة المدارس وهذا عكس الفئات المهنية الميسورة الحال، وإن عدم نجاح بعض التلاميذ المنحدرين من أوساط ثقافية ضعيفة يرجع إلى بعض المعوقات السوسيو- ثقافية، حيث إن اتساع الهوة بين الثقافة المرجعية الأسرية والثقافة المدرسية من شأنه أن يشكل عامل إخفاق مدرسي للطفل، وبالتالي فإن النجاح يتبع المستوى الثقافي للأسرة بحكم أن العوامل الأسرية بكل متغيراتها هي التي صنعت الفروق الثقافية وأن الفجوة الثقافية تزداد بين الأطفال حسب انتمائهم الثقافي والاجتماعي. (بوسنة وآخرون، 2009، ص35)

وهذه الوضعية التي وصفها بورديو تعتبر مؤشرا محيطيا قويا على سير التنشئة الاجتماعية ما بين المؤسستين (الأسرة، المدرسة) وبالتالي على تشكل التصورات والاتجاهات نحو الدراسة ونحو النجاح والمستقبل.

جدول رقم (03) يمثل تصور المشروع من خلال المهنة المفضلة:

المهن	الذكور		الإناث			المهن	الذكور		الإناث	
	ت	٪	ت	٪			ت	٪	ت	٪
طبيب(ة)	06	04.00	19	07.60		مهندس معماري	12	08.00	14	05.60
طيار	05	03.33	03	01.20		محام(ية)	06	04.00	09	03.60
سفير (ة)	03	02.00	02	00.80		أستاذ(ة) جامعي(ة)	01	00.66	14	05.60
مهندس فيزيائي	02	01.33	07	02.80		خبير فندقه	07	04.66	21	08.40
مسير(ة) بنك	07	04.66	09	03.60		مضيفة طيران	/	/	17	06.80
منشـــــط(ة) تلفزيوني(ة)	02	01.33	12	04.80		ضابط عسكري	05	03.33	/	/

خبير في الإعلام الآلي	09	06.00	20	08.00		مترجم (ة)	04	02.66	14	05.60
مهندس في البترول	13	08.66	11	04.40		صحفي (ة)	02	01.33	12	04.80
صاحب وكالة سياحية	05	03.33	10	04.00		صاحب مكتب استيراد وتصدير	11	07.33	02	00.80
عامل في البحرية	09	06.00	/	/		مصلح أجهزة إلكترونية	06	04.00	03	01.20
أخصائي(ة) نفساني(ة)	/	/	08	03.20		أعمال تجارية حرة	21	14.00	07	02.80
مصممة أزياء	/	/	12	04.80		حلاق (ة)	/	/	08	03.20
مجموع الذكور: 150 النسبة: 37.50 ٪ مجموع الإناث: 250 النسبة: 62.50 ٪										
المجموع الكلي: 400 النسبة الكلية: 100 ٪										

يظهر لنا هذا الجدول تصور التلاميذ لمشاريعهم المهنية من خلال المهن المفضلة، وقد ارتأينا تقديم هذه التصورات وفقا لمتغير الجنس نظرا لأهميته في بناء المشاريع المستقبلية، ولأن التصور على المستوى الذهني يتشكل انطلاقا من الأفراد وبالتالي من طبيعتهم الأنثوية أو الذكرية، بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن المحددات المحيطية الأخرى كالمجال السكني ومهن الأولياء والتوجيه، لما لهذه العوامل مجتمعة من تأثير على تصور المشروع؛ ومن خلال إجابة التلاميذ عن سؤال مفاده ما هي مهنتك المفضلة؟ فقد أسفرت الإجابات حسب الجدول أعلاه عن مهن تبدو ذات علاقة بالمحيط الاقتصادي لعينة البحث بالإضافة إلى تميز هذه المهن بالمكانة الاجتماعية وهذا طبعا نظرا لطبيعة عينة البحث التي تملك رصيدا دراسيا ومعرفيا لابأس به بدليل نتائج البكالوريا وبالتالي طموحاتها المهنية تبدو في أعلى السلم الاجتماعي سواء لدى الذكور أم لدى الإناث.

كما نلمس من خلال هذه التصورات الرغبة لدى الجنسين في ممارسة مهن ليبرالية وأكثر حرية، وذات بعد اقتصادي هام أي تمثل ضمانا ماديا؛ فالبنسبة للذكور نلاحظ أن أكبر نسبة قدرت ب 14٪ في أعمال تجارية حرة وهذا يدعم الاتجاه الفرداني وقيم اللبرالية

المنتشرة بالمحيط؛ تليها النسبة المسجلة في مهنة مهندس في البترول والمقدرة ب 08.66٪ وهذا يعود لأهمية هذه المهنة على الصعيد العالمي وإمكانية ممارستها في أي مكان من العالم. ويبدو هنا تأثير الوضع الاقتصادي العالمي على التصورات بالخصوص تأثير وسائل الإعلام التي ما فتئت تروج لمهن من هذا النوع متجاوزة الحدود والجنسيات.

كما سجلت مهنة مهندس معماري نسبة 08 ٪، وهي مهنة ذات قيمة اجتماعية كلاسيكية والمحيط الاقتصادي الحالي يروج لها نظرا للحجم الحالي للإنجازات السكنية؛ كما نجد مهنة أخرى لاقت إقبالا من طرف الذكور وذات علاقة بالانفتاح الاقتصادي وهي فتح مكتب استراد وتصدير والمقدرة بنسبة 07.33 ٪ كتوجه شديد نحو الانفتاح واللبرالية، أما باقي المهن فقد سجلت نسبا متقاربة والتي تحمل أبعادا شخصية مستقلة عن تأثير المحيط والبعض الآخر متأثر لدرجة كبيرة بأحد عناصر المحيط.

أما لدى الإناث فإن التصورات المهنية كذلك اتجهت نحو الطابع اللبرالي والانفتاح على المحيط الاقتصادي الذي بات يفرض تغيرات هيكلية عميقة، حيث إن مهنا مثل خبير فندقة أو مضيفة طيران عبرت عنها الإناث بنسب هامة نظرا لرغبتهن في تجسيد طموحاتهن نحو الفردانية، بالإضافة لعامل المستجدات الذي أصبح يعزز هذه الأدوار الجديدة للإناث، كما نجد مهنا ذات طابع كلاسيكي وذات مكانة اجتماعية مثل طبيبة، أستاذة، مهندسة، مترجمة، أخصائية نفسانية.

وعليه فإننا نلاحظ في تصورات الإناث تداخلا بين الكلاسيكي والمؤثرات الجديدة التي غزت المحيط، والجرأة التي أصبحت تتمتع بها الإناث أكثر من ذي قبل، نظرا للنجاح الدراسي وتشجيع الأولياء لهذه الطموحات مما أسفر عن تغيرات سوسيو- ثقافية عميقة.

نلمس من خلال هذه المستجدات تصورات لمهن ذات مكانة اجتماعية مميزة بالإضافة للسمة الجنسية للتصورات المهنية، على حد تعبير الباحثة قوتفريدسون، Gottfredson (1993) التي أوضحت في إحدى دراساتها أهمية هذين البعدين في الاختيار والتفضيل المهني.(L. Gottfredson, 1993, p85)

وفي دراسة سابقة للباحثة، (2007)، حول مدى تأثير الأوضاع المعيشية على التحصيل الدراسي للمراهقين، وبالخصوص نظرتهم لمهنتهم المستقبلية اتضح بأن تصوراتهم يغلب عليها الطابع النمطي

الخاضع لتصنيف المجتمع سواء لدى الذكور أم لدى الإناث، حيث إن المهن التي تميل إليها الإناث ذات هدف اقتصادي وذات طابع أنثوي تهدف إلى الحفاظ على دور المرأة وفي نفس الوقت ضمان مورد مالي دائم، أما بالنسبة للذكور فإنهم يميلون إلى المهن ذات الطابع التجاري والمحققة لأرباح مادية عن طريق الاستثمار والأعمال الحرة. (بن صافية، ع، 2007ص183)

وفي دراسة أخرى أجريت بفرنسا من طرف م، دومنجون Demangeon,m (1980) حول الميول المهنية لعينة من تلاميذ المرحلة الثانوية والتي كانت تهدف إلى استكشاف مؤشرات الاختيار المهني لدى المراهقين، توصل الباحث إلى أن المهن ذات الطابع التجاري وذات الدخل المرتفع مطلوبة من طرف التلاميذ القادمين من الأوساط الاجتماعية المتدنية مما يوضح رغبتهم في الاستقرار الاجتماعي والشعور بالأمن النفسي والاقتصادي بالإضافة لتفضيلهم لمسارات دراسية قصيرة المدى(Demangeon,m,1980,p145).

وعليه نلاحظ بأن التصورات المهنية تخضع لتأثيرات المحيط على جميع الأبعاد، سواء الأدوار المهنية لعناصر المحيط (الأولياء، الأقارب) أم المستجدات المحلية والعالمية والتي تفرض إفرازاتها بشكل قهري بالخصوص عن طريق وسائل الإعلام باعتبارها مؤثرا محيطيا أخر.

جدول رقم (04) يمثل نجاح عينة الدراسة في امتحان البكالوريا:

	علوم تجريبية		آداب وفلسفة		المجموع	
	تكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ناجح	166	77.57	131	70.13	297	74.25
راسب	48	22.42	55	29.56	103	25.75
المجموع	214	100	186	100	400	100

يظهر هذا الجدول نتائج البكالوريا المحققة من طرف عينة الدراسة وهذا في شعبة العلوم التجريبية وشعبة الآداب والفلسفة وهما الشعبتان اللتان شملتهما الدراسة.

فالبنسبة لشعبة العلوم التجريبية فقد حققت عينة الدراسة نسبة نجاح تقدر ب77.75 ٪ وهي نسبة جيدة بالنظر إلى النسبة الوطنية في هذه الشعبة. أما شعبة الآداب والفلسفة فقد حققت عينة الدراسة نسبة 70.13٪ لتكون بذلك النسبة الكلية في عينة الدراسة تساوي

74.25 ٪ وهذه النتائج تفسر وتبرر آراء ومواقف هذه العينة من ضرورة النجاح في البكالوريا من أجل تحقيق مشاريعها المهنية مستقبلا؛ بل إن النسب تكشف عن أهمية وقيمة امتحان البكالوريا، وحتى القيم الاجتماعية والاقتصادية المسندة إليها من طرف التلاميذ والمجتمع ككل، فهي تعتبر بمثابة مفتاح وباب نحو العديد من منافذ العمل وما يضمنه للفرد والأسرة من رواج وتألق، فهي تعكس نجاح التلميذ ونجاح أسرته اجتماعيا واقتصاديا؛ لأن هذا النجاح يوفر منصب عمل وموردا ماليا مضمونا على حد تعبير جاغوسjarousse.j-p (1991) الذي يرى أن المعارف المكتسبة والشهادات المحصل عليها من قبل التلاميذ، لا بد وأن توفر لهم دخلا دائما من الأرباح بمجرد أن تستعمل في إطار نشاط مهني (زعرور،ل،2006، ص 49).

فهي على حد تعبير التلاميذ مفتاح لتحقيق المشروع المستقبلي، سواء لهم كأفراد أم لأسرهم التي تبقى صورتها الاجتماعية ذات ثقل في نجاح الأبناء.

ولان التكامل بين القدرات والميول يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظل التكفل الجيد والمتابعة من طرف المحيط المدرسي الذي عمل على توفير الأجواء الحسنة لهذه الدفعة وهذا ما يبرر النتيجة الجيدة لدفعة جوان 2008 على المستوى الوطني.

جدول رقم (05) يمثل النتائج الوطنية في البكالوريا لدفعة جوان 2008 (شعبة آداب وفلسفة، وشعبة العلوم التجريبية)

حوصلة نتائج امتحان البكالوريا للتعليم العام والتكنولوجي- المترشحون المتمدرسون دورة جوان 2008

Synthèse des résultats du Baccalauréat de l'Ens. Général & Techno. – Candidats scolarisés session de juin 2008

الشعبة	المسجلون		الحاضرون		الناجحون		المجموع	
	المجموع	منهم إناث	المجموع	منهم إناث	المجموع	منهم	المجموع	منهم
آداب وفلسفة	85821	62247	85428	61927	47445	35185	55,54	56,82
Filière							المجموع	
Lettres & Philosophie								

Sciences Experimentale	54,23	51,93	32480	51177	59895	98548	60488	98268	علوم تجريبية
النتيجة الوطنية الكلية لجميع الشعب									
Total Ens. Secondaire Général & Technologie	56,31	53,96	94146	140847	167187	261012	168697	261584	مجموع التعليم الثانوي العام والتكنولوجي

Source: Sous-Direction Des Statistiques, M.E.N

يظهر هذا الجدول النسبة الوطنية المحققة في شهادة البكالوريا خلال دفعة جوان 2008 والتي تعتبر عينة دراستنا جزءا منها، وكما هو ملاحظ فقد قدرت نسبة النجاح الوطنية ب: 53.96 ٪ والتي هي أول دفعة للإصلاح وبالنسبة للشعبتين ذات الإقبال الواسع من طرف التلاميذ والتي انحصرت فيها هذه الدراسة فقد سجلت شعبة العلوم التجريبية نسبة 51.93 ٪ في حين سجلت شعبة الآداب والفلسفة نسبة 55.54 ٪. وهي نتائج جيدة بالنظر لنوعية التكفل الذي حظي به هؤلاء التلاميذ.

مع العلم أن نتائج البكالوريا مافتئت تشهد تحسنا من سنة لأخرى وهذا بفضل الدعم الكبير الذي أضحى نظامنا التربوي يوليه لهذا الامتحان، والتعديلات الهيكلية للتعليم الثانوي التي أصبحت تراعي الآفاق التكوينية بالتعليم العالي والمنافذ المهنية، وسوق العمل الذي أضحى في حراك اقتصادي مستمر نظرا لحجم التغيرات التي بات يشهدها الاقتصاد الوطني في إطار تكامله وتقاطعه مع الاقتصاد العالمي؛ وهذا ما يمثل زخما معلوماتيا كبيرا أصبح التلاميذ على دراية به نظرا للانفتاح الإعلامي، وبالتالي تأثر التصورات المهنية بهذه التغيرات.

الخاتمة:

أظهرت نتائج الدراسة أن المشاريع المهنية لدى التلاميذ تنمو وتتطور بناء على تكامل مجموعة من العوامل والمؤثرات المحيطية بدءا من مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل في الانتقال من الميلاد البيولوجي إلى الميلاد الاجتماعي الذي يعمل الأولياء من خلاله على وضع بصماتهم على شخصيات أبنائهم.

لينتقل بعد ذلك الطفل في سيرورة نموه إلى الاحتكاك بجماعة الرفاق بالحي ثم بالمدرسة حيث تعمل هذه الأخيرة على تكوين صورة الأنا عند الطفل من خلال النتائج الدراسية التي تعتبر من أهم محددات تشكل التصورات والاختيارات المهنية. ولما كانت المؤثرات المحيطية ذات وقع شديد على شخصية التلاميذ خاصة خلال مرحلة الطفولة والتي ترافقهم إلى سن المراهقة حيث تتداخل الصور الذهنية لأدوار الأولياء مع النتائج الدراسية المحققة والتي تعمل على تعزيز الدافعية لدى التلاميذ في بناء مشاريعهم المستقبلية.

فقد كشفت دراسة روزن وتورنر rosen, & torner عن وجود علاقة بين مهنة الأب من خلال تعامله مع الناس ودافع الإنجاز عند الأبناء. ذلك أن ما تتضمنه مهنة الأب من استقلال ومسؤولية وواجب يؤثر في تكوين دافع الإنجاز لدى الأبناء (الشماع، 1977، ص164). وحسب دراسة لروبنسون 1962 فقد يتقمص الطفل أو التلميذ شخصية أبيه الناجح في أعماله، وهذا ما يكسبه دافعا عاليا للإنجاز وتحصيل النتائج الجيدة المؤدية لتحقيق أحد المشاريع. (حداد، 2001، ص 66)

خاصة وأن أجواء المدرسة تعمل على تنمية شخصية التلميذ وتعزيز كفاءاته في نسج العلاقات الاجتماعية، والنجاح في إيجاد الأصدقاء والتعامل مع المحيط؛ وتنمية مهارات تحقيق الأهداف وفق سلم الأولويات.

مع العلم أن تلاميذ الأقسام النهائية يتسمون بميزات انفعالية وخصائص عقلية بالإضافة لإدراكهم للعلاقات السببية بين بعض التخصصات والآفاق المهنية، مما يتطلب توفير العناية لهم ومساعدتهم على تنمية ميولهم ومواهبهم، فهم في حاجة دائمة إلى التعرف على الذات والاستعلام عن المهن والتخصصات، والحاجة إلى اكتشاف القدرات وتجاوز بعض المعوقات الدراسية والنفسية، مما يساعدهم على بناء مشاريعهم الدراسية والمهنية في إطار تصوراتهم الشخصية ولكن بدعم من طرف النظام المدرسي كونه إطارا تنظيميا وتوجيهيا يمتلك آليات تقنية ووسائل بيداغوجية تساعد على تجسيد هذا الهدف.

وهذا ما يتطلب حسب (بوسنة وترزولت، 1996) إحداث نقلة نوعية في استراتيجيات التوجيه وأسلوب تطبيقاته من خلال تطوير برامج نفسية وبيداغوجية تعمل على تهيئة الظروف والعوامل المساعدة على صياغة المشاريع الدراسية والمهنية وحتى المستقبلية. (بوسنة محمود، ترزولت حورية، 2008، ص 02).

قائمة المراجع:

1- العيسوي عبد الرحمان، (د.س) - علم النفس والإنتاج، دار النهضة العربية.

2- بوسنة محمود، زاهي شهرزاد، بن صافية عائشة، محي الدين الطيب، (2009) الإعادة المدرسية في التعليم الابتدائي، دراسة أجريت من طرف: مخبر التربية- التكوين- العمل- لصالح المعهد الوطني في البحث التربوي.

3- بوسنة محمود، ترزولت حورية، (2008)- برامج تربية الاختيارات، تعريفها مصادرها وأهميتها في بناء المشروع المدرسي والمهني عند الشباب، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة الجزائر.

4- بوسنة محمود(2004)- التقويم والبيداغوجيا في النسق التربوي – منشورات مخبر التربية- التكوين- العمل، جامعة الجزائر.

5- بن صافية عائشة، (2007) - مدى تأثير الأوضاع المعيشية على التحصيل الدراسي للمراهق- مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد .**17**

6- بيرسي كوهن (1980)، النظرية الاجتماعية الحديثة، تر: عادل مختار هواري، مكتبة النهضة، ط**03**،.

7- دويدار عبد الفتاح (1994) – علم النفس الاجتماعي أصوله ومبادئه – دار النهضة العربية، بيروت.

8- زين العابدين درويش (1999)– علم النفس الاجتماعي أسسه وتطبيقاته – دار الفكر العربي، القاهرة.

9- زعرور لبنى (2006) العوامل المفسرة للنجاح في شهادة البكالوريا، دراسات وأبحاث حول مؤشرات التربية، الملتقى الوطني لمخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، أيام **09- 06-** جوان 2004، سطيف.

10- سعيد عبد العزيز وجودة عطيوي(2004)- التوجيه المدرسي مفاهيمه النظرية أساليبه الفنية تطبيقاته العلمية- الأردن.

11- صالح أحمد الخطيب، (2005)، الميول المهنية لطلاب المرحلة الثانوية بدولة الإمارات وعلاقتها بكل من التحصيل والتخصص الدراسي، كلية التربية، جامعة دمشق، العدد **01.**

12- علاء الدين كيفاني (1999)– الإرشاد النفسي الأسري – دار الفكر العربي، القاهرة.

13- علي عبد الرزاق جلبي (1984)– دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية.

14- قناوي هدى، (1992) سيكولوجية المراهقة، مكتبة الانجلو، ط.2

15- Boussena, m, Cherifati, d, & Zahi, c, (1995)l'information et l'orientation professionnelle en Algérie, réalité et enjeux CERPEC. O p u.

16- Boutinet. J.P (1999) Anthropologie du projet. Paris. Puf.

17- Charpeutier, J, & Collin, B, (1993) l'orientation au projet de l'élève,

18- Cherif, H, (1998), Frontières minés ou model interdits, ouvrières de l'électronique de Sidi Bel Abbes, Insatiable N 04.

19- Demangeon.M. (1980) l'orientation scolaire et professionnelle.revue o s p.

20- Duru,M, & Bellat, J.P, (1997) l'orientation scolaire et professionnelle

21- Erikson, E,(1972) Adolescence et crise, Paris,PUF,.

22- Forner, Y, (1989) la motivation des lycéens de classe terminale, effets sur la réussite au Baccalauréat et sur la réalisation des projets, service de LINTOP

23- Forner,Y, & Vouillot,f, (1995) l'éducation des chois en zone d'éducation prioritaire: Quels effets ? l'orientation scolaire et professionnelle.24.

24- Gottfredson, L, (1978) L'école et les projets des jeunes, 1993, Paris,

25- Guichard, J (1993) l'école et les représentations d'avenir des adolescents 1ed puf - Paris.

26- Holand, J, (1990) l'inventaire personnel de holand.

27- L'autrey, j, (1988), structuration de l'environnement familial et développement cognitif, bulletin de psychologie, paris.

28- Larcebeau, B, le choix professionnel, théories et méthodes d'études, OSP,

29- Nuttin, J (1980), théorie de la motivation humaines, Paris, PUF.

30- Pemartin,d, & Légers,j, (1988) les projets chez les jeunes. Puf Paris. Puf Paris.

31- Reuchlin, m (1972) l'orientation scolaire et professionnelle 2em ed paris.

32- Sinissalo, p. (1995).les changement dans l'expression des projets et les rêves d'avenirs, une comparaison entre deux cohorte en Finlande en 1977 et 1989 (étude sociologique) revue osp – INETOP- n 04 paris.

33- Tofigh, f, (1964) du choix de professions, étude sociologique.2em ed.paris.

34- Wallon, h, (1967) L'évolution psychologique de L'enfant ; puf paris.

35- Wash, M, (1992) projet et représentation des études et des professions des élèves de troisième et de terminal PUF Paris.

تقويم الخدمة الاجتماعية
في مجال رعاية المسنين في أحد مراكز رعاية العجزة والمسنين بالجزائر:

أ. ذهبية أوموسى، جامعة سعد دحلب- البليدة- الجزائر

ملخص:

من ألوان الرعاية التي توفرها الجزائر لمسنيها، نجد الرعاية الإيوائية بحيث أنشئت مراكز رعاية المسنين نتيجة حاجة اجتماعية ملحة. والباعث الأساسي هو الباعث الصحي بالإضافة إلى أنواع أخرى من الرعاية النفسية والاجتماعية المرتبطة بالرعاية الصحية.

وبغرض الوقوف على الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية التي توفرها هذه المراكز، جاء هذا البحث للنظر في تصميم أحد هذه المراكز والنظر إذا ما كانت الحياة فيه تتوفر فيها الشروط اللازمة لتحقيق الأهداف الرعوية للمسن من جوّ نفسي واجتماعي وصحي مناسب.

Abstract

Among the social services that Algeria provides for the old âge is housing different hospices and centers for old people are built all around Algeria to care for old and disabled people. The principle concern's to take in charge socially a deprived portion of the society by supplying psychological assistance and medical care in addition to accommodation.

إن مرحلة الشيخوخة بالرغم مما تتميز به من إيجابيات كحكمة الحياة وثمرات خبراتها وقدرة على العطاء، إلاّ أنها في كثير من المواقف فهي لا تعني فرصة للمتعة والاسترواح بقدر ما تعنيه من انحدار في القدرات الوظيفية، البدنية، والعقلية، والذي يؤثر بشكل ملموس على مجمل الوظائف الحيوية ويتسبب في مظاهر الضعف والوهن. [1، ص15]

وهي كذلك فقدان للهوية الاجتماعية وإحساس بضياع الدور الحقيقي للإنسان في الحياة وما ينجم عنه من تدهور في المستوى الاقتصادي بصورة قد تصل إلى حدّ العوز المادي والنبذ الاجتماعي، إضافة إلى ما يصاحب هذا الوضع من فقدان احترام المسن لذاته ولقيمته في الحياة. [2، ص24]

ونظرا لما يعاني المسنون من عجز جسمي وعقلي واغتراب نفسي واجتماعي، فإنهم عادة ما يتطلبون حماية ورعاية من الآخرين. وقد شهدت الإنسانية ألوانا متعددة من أساليب رعاية المسنين لعوامل دينية وثقافية مختلفة، وتمثلت تلك الأساليب في بداية الأمر في تقديم الصدقات من خلال الملاجئ والعطايا إلى جانب رعاية الأسرة والعشائر. واليوم تقف مسألة رعاية المسنين ضمن موضوعات الساعة وأصبحت تشدّ المسئولين وانتباههم وينادي بها العاملون في ميادين العلوم الاجتماعية بصفة عامة والخدمة الاجتماعية بصفة خاصة خصوصا ونحن نعيش الآن عصر برامج العمل الاجتماعي على نطاق واسع حيث توجّه هذه البرامج أساسا من أجل مواجهة المشكلات العديدة التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة سواء كانت متقدمة أم متخلفة. [3، ص93]

هذا وإنّ التزايد المعاصر لأعداد المسنين نتيجة التطور في علوم الطب وأساليب الرعاية الصحية وتقدم العلوم الإنسانية كالطب النفسي وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، قد أسهم في حدة المشاكل المتعلقة برعاية المسنين. وبالرغم من أنّ الأصل في رعاية المسنين يجب أن تقع بالدرجة الأولى على عاتق الأسرة نظرا لأهميتها البالغة كنظام اجتماعي في توفير وتقديم خدمات رعاية كبارها. إلا أنه نظرا للعديد من المتغيرات المجتمعية والأسرية والمادية ونظرا للطابع الحالي للمجتمع الصناعي ومع حدوث التغير الاجتماعي أخذ نظام الحياة الأسرية الممتدة في التطوّر والتغيّر والضمور وظهور الأسرة النووية التي تقوم على الصلة بين الزوجين وأولادهما فحسب دون الامتداد. فالأسرة الصغيرة لم يعد لديها وظيفة هامة لرعاية أفرادها من الشيوخ. وبهذا تصبح الرعاية البديلة ضرورة لا مفر منها. [4، ص4، 5]

ولما كانت رعاية كبار السن ضرورة من ضروريات عصرنا ومن الحقوق الأساسية في هذا الزمان فأصبح من الضروري ومن الأهمية البالغة والحاجة الملحة إلى التدخل التنظيمي والمؤسسي والتشريعي لرعاية المسنين.

ومن هنا أصبح مجال رعاية المسنين من المجالات الرئيسة في المجتمعات المعاصرة حيث اهتمت برعاية تلك الفئة وذلك بوضع النظم واللوائح التي نظمت أوجه رعايتهم بحيث لا تقتصر

تلك الرعاية على رعاية مادية فقط بل امتدت إلى جميع النواحي بما يوفر السعادة لهم ويرفع من روحهم المعنوية. [5، ص79]

ومع اختلاف المجتمعات من حيث اتجاهاتها نحو مواجهة مشكلات المسنين إلاّ أنّ أغلبها تتجه بكل مواردها نحو إشباع حاجات كبار السن ومساعدتهم على مشاكلهم الجسمية، الطبية، النفسية، الاجتماعية، والاقتصادية بتوفير شتى سبل الرعاية.

وما يمكن قوله عن المجتمع الجزائري هو أنه لم يهتم بمشكلة رعاية المسنين إلا في السنوات الأخيرة بحيث كان المجتمع الجزائري التقليدي يتميز باهتمامه الشديد بالمسنين بحيث نجد الأجيال المختلفة والتي تبدأ من أجيال المسنين إلى الآباء والأبناء والأحفاد في صلة مترابطة متماسكة يقوم التكافل الاجتماعي والأسري بينها أساسا. وكان كبير السن في الأسرة يمثل مكانة اجتماعية عالية ويحاط بالتكريم والاحترام ويستفاد من مهارته في النشاط الاجتماعي والاقتصادي للأسرة. وجميع أفراد العائلة يتبارون في خدمته وتهيئة سبل الراحة والطمأنينة أمامه.

وبفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي قلصت نظام الأسرة الممتدة بكل ما تحمله من عوامل التكافل الاجتماعي فضلا عن نزوح الأسر من الريف إلى المدن وما صاحبه في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية.

ونتيجة استقالة الأسر من الوظيفة التقليدية لرعاية أفرادها المسنين والعاجزين وعدم كفايتها في تحقيق الإشباع الكافي للحاجات الخاصة لهذه الفئة ظهرت الحاجة الملحة للتحول من الرعاية الأسرية إلى نظام الرعاية المؤسسية في الجزائر كنتيجة طبيعية باعتبار المؤسسة التي ينتقل إليها المسن تصبح البيئة المناسبة لتوفير الخدمات الشاملة خصوصا في حالات المسنين المرضى أو العجزة الذين هم في حاجة إلى رعاية مكثفة طويلة ولمواجهة الأمراض الحادة والمزمنة.

ولأن المشكلات الصحية الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية التي يتعرض لها المسنون تستدعي اتخاذ إجراءات متخصصة لمواجهتها وإعادة الاعتبار للمسن بحيث تتم رعاية كبار السن في إطار نظام مخطط بحيث يخفف من حدة القلق والتوتر عن طريق توفير المناخ المناسب والخدمات الصحية والاجتماعية وملء الفراغ حتى يتم اتخاذ الوضع الحقيقي للمسن بحيث

يشعر بثقته في المستقبل وأنه أحد الأهداف الحيوية التي يجب تحقيقها من خلال برامج الرعاية الخاصة داخل المؤسسة. [6، ص97]

هذا وإن الرعاية المؤسسية للمسنين هي واحدة من أنظمة الرعاية التي شاع استخدامها في المجتمعات الغربية وهي التي يطلق عليها في بعض الأحيان نظام الرعاية المغلقة. [7، ص28]

ويستند هذا النموذج على أساس توفير ظروف أسرية أو ظروف مشابهة للحياة الأسرية للشخص المسن الذي يكون بحاجة للرعاية ويعمل هذا النموذج على توفير أنشطة الحياة اليومية وتطوير وتحسين الصحة النفسية ومستوى المعيشة لكبير السن. والخدمات المقدمة تركز على وقاية المسن (Prévention) أو إعادة تأهيله (Réhabilitation) أو علاجه (Traitement) بهدف زيادة استمتاعه بفرص الحياة المتاحة أمامه. [8، ص28- 29]

وتشير الأرقام في الجزائر نحو التوسع في استخدام الرعاية المؤسسية للمسنين كبديل مناسب لمواجهة حاجات ومشكلات هذه الفئة العمرية ممن لا صلة عائلية لهم ولا دخل مالي وغير مؤهلين لممارسة أي نشاط مهني. بحيث بلغ عدد مراكز العجزة 28 مركزا موزعين على 23 ولاية من الوطن وتمّ إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 80- 82 المؤرخ في 15 مارس 1982 والهدف منها خلق نمط معيشي جديد يسمح للمسنين بالتأقلم والاندماج داخل المؤسسة. [9]

هذا وبالرغم من الأهداف السامية والنبيلة التي تنشدها الرعاية داخل مراكز العجزة إلا أن حجم الآثار السلبية التي تنعكس على المسنين عند نقلهم أو إجبارهم على مغادرة الحياة الأسرية إلى حياة مختلفة في مؤسسة لكبار السن وهي بيئة مغايرة لتلك التي ألفوها وعاشوا فيها، يبدو ضخما.

بحيث يفقد المسن بهذه النقلة الجديدة الشعور بالأمن الذي يستمده من الحياة في كنف أسرته، الأمر الذي قد يترتب عليه الإحساس المتزايد بالعجز والمرض والهلع أو على أقل تقدير ينمو لديه الشعور بعدم الاستقرار والخوف.

ومع التسليم بأن هذه المراكز بيئة تحمي وتقي المسنين وتقدم لهم الرعاية المفقودة فهل يمكن أن نعتبرها جهازا بديلا للأسرة في توفير احتياجات المسنين؟

ولنا أن نتساءل هل تصميم هذه المراكز هو بكيفية تقرب الحياة فيها إلى حياة الأسرة بحيث تأخذ سمة المجتمع الطبيعي غير المعزول عن البيئة والأهل والأقارب ويتمتع المسنون بنوع من

الاستقلال في المعيشة؟ وإذا كانت هذه المراكز تهيئ للمسنين وسائل الترويح فهل هي كفيلة بتوفير لهم سبل الصلات بالبيئة وتسمح لهم بممارسة الأنشطة التي ترفع روحهم المعنوية؟

ولكي نتمكن من الإجابة عن هذه الأسئلة المطروحة طرقنا أبواب أحد مراكز رعاية العجزة بهدف تحديد واقع المسنين الاجتماعي والنفسي داخله ومحاولة تقييم الخدمات التي يوفرها، والمركز كائن في منطقة سيدي موسى بضواحي الجزائر العاصمة، ولقد استخدمنا الملاحظة المباشرة من خلال التردد على المركز وملاحظة المسنين وهم يتفاعلون مع نظام الحياة السائد في غرفهم وفي المطعم وكيف يتعاملون مع بعضهم البعض وكيف يتعامل العمال معهم. ولقد اعتمدنا على أسلوب الحصر الشامل في انتقاء عينة البحث، ويعرف هذا الأسلوب على أنه يتم من خلاله جمع البيانات اللازمة للدراسة من جميع الحالات ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب عندما يكون مجتمع البحث صغيرا ومحدّدا. [10، ص61]

ولقد استعملنا هذا النوع من العينة لكون المجتمع الأصلي (الأم) محدودا وبالإمكان أخذ جميع وحداته دفعة واحدة وهذا نظرا لقلتها. والشرط الوحيد في هذا النوع من العينة هو ضرورة توفر الشروط اللازمة في عناصر مجتمع البحث للقيام بالدراسة، أي أنها لها صلة بموضوع البحث، وهذا ما عملنا به حيث إن كل المبحوثين من المسنين الذين يتجاوز عمرهم 60 سنة وهم مقيمين بصفة دائمة في مركز العجزة وهم سالمون من العاهات العقلية وقادرون على التجاوب مع الأسئلة.

ولقد بلغ عدد المبحوثين 163 (144 ذكور و19 إناث) ولكون 87.52٪ منهم أميين فلقد استخدمنا الاستمارة بالمقابلة ولقد اشتملت على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة وقد تضمنت 72 سؤالا. كما أجرينا مقابلات مع مديرة المركز والبعض من العمال وبلغ عددها 6 مقابلات.

ولقد توصلنا إلى أنه:

مبحوثو هذه الدراسة كلهم مقيمون في مركز العجزة بسيدي موسى، حيث بلغت نسبة المقيمين منذ أكثر من عشر سنوات 12.88 ٪ في حين بلغت 20.24 ٪ نسبة المقيمين منذ أقل من سنة.

أغلب المبحوثين بنسبة 88.34 ٪ ينتمون إلى جنس الذكور وأغلب المبحوثين يتراوح عمرهم ما بين 60- 64 سنة بنسبة 63.73 ٪ وبلغت نسبة المبحوثين الأميين 78.52٪ وقدرت نسبة القادمين من الريف 63.80 ٪.

ومن خلال هذه الدراسة استخلصنا أن المرض وتفاقم المشاكل العائلية والفقر وانخفاض الدخل ومشكلة السكن، كانت مصدرا للضغط والتعاسة في الحياة الأسرية للمسنين ممّا تسبب في التحاقهم بالمركز.

كما توصلنا إلى عدم التزام المركز بتطبيق شروط القبول على كثير من حالات المقيمين وذلك في ظل غياب المبادئ العامة واللوائح المنظمة للرعاية وغياب تحديد القوانين والنظم المتعلقة بمثل هذه المؤسسات وشروط القبول والعاملين بها. بحيث نجد أن المركز لم يضع الخط الفاصل بين الحالات النفسية الخفيفة التي يجدي معها اتباع طرق التوجيه النفسي وبين حالات الجنون الكاملة التي يجب أن تخضع لمتابعة وعلاج عقلي في مكانها الطبيعي وهو مستشفى الأمراض العقلية علما بأن هذه الحالات تؤثر سلبا على بقية المقيمين بحيث نجد أن الحالة النفسية والجو الاجتماعي السائد حول المسنين يشكلان عاملا أساسيا في استمرارهم في صحة جيدة، كما قد يؤثر بآثار وخيمة في صحتهم ويعمل على فقدانهم كل المقومات الصحية والحيوية ويدفع بهم إلى الانهيار التام والاطراح بالفراش مما قد يفضي بهم إلى الموت السريع.

كما وقد توضح عدم التزام المركز بتطبيق برامج الرعاية الاجتماعية الفعالة ميدانيا وتدني مستوى الخدمات المقدمة بحيث بدأ المركز بباعث إنساني لكنه أخذ في الانحراف عن أهدافه الأصلية بهبوطه من حيث مستوى الخدمة بانحرافه عن الأهداف والمبادئ التي يجب مراعاتها في رعاية المسنين والتي ترتكز على قيام الرعاية على أسس سليمة بعيدا عن الخضوع للشكلية المقننة التي تصير مجرد روتين لا يفيد المقيمين، بحيث كان على إدارة المركز أن تأخذ على عاتقها رعاية المسنين وأن تضع النظم واللوائح المنظمة لتلك الرعاية وألاّ تقتصر في ذلك على ما تفعله من رعاية إيوائية، بل يجب التأثير في شخصية المسن ورخائه وسعادته ومعنوياته ولهذا الغرض كان من الضروري دراسة مشروع رعاية المسنين اجتماعيا ونفسيا، دراسة اقتصادية مستفيضة وواقعية ومستقبلية قبل إدراجه إلى حيّز التنفيذ لأن الأساليب والبرامج والنشاطات الاجتماعية التي تتحدّد أهدافها وتتعيّن مبادئها بدقة تظلّ راسخة البنيان.

فكان لا بد من تطعيم البرنامج اليومي للمقيمين بنشاطات متنوعة وبتغييرات تكسر روح الرتابة والجمود وتبعث على الإحساس بالجدّة والحيوية لأن النظام اليومي الروتيني الثابت وغير المتغير ضرب حياة المسنين كلها بالجمود والملل ولمسنا ذلك في سرعة الانفعال المنتشرة بين المبحوثين وكثرة مخاوفهم وهمومهم وخيبة آمالهم وسيادة مشاعر الاضطهاد أكثر من الحالات الانفعالية السارة.

وفي مقدمة ما كان على برامج الرعاية الاجتماعية انتهاجه في المركز هو أن يخدم المسن نفسه بنفسه لأن ذلك سوف يكفل له الحيوية والنشاط ولا يوكل مسؤولياته إلى غيره فتضعف قواه وتفتر عزيمته قبل الأوان، وهذا ما لاحظناه بحيث تعوّد المقيمون على عادات سلوكية غير سوية كتناول الطعام في السرير وعدم الخروج لبعض الوقت إلى الحديقة، وكان الأجدر أن يكونوا إيجابيين وليس مجرّد متقبلين لخدمات غيرهم وهنا نسجل غياب الإجبار والقسر الذي ينبغي أن تتخذهما إدارة المركز إزاء رعاية المسنين. فموقف المركز من الخدمات ليس موقف المتطوع، أو موقف الشخص أو الهيئة المتطوعة لفعل الخير، بل هو الشخصية المعنوية التي تلزم أعضاءها بتلك الرعاية والتي تلزم المسنين أنفسهم للخضوع لتلك الرعاية. ولأن المقصود بالرعاية هو تقديم العون بإزاء المواقف التي لا يتمكن المسن خدمة نفسه فيها ويكون بحاجة إلى مساندة غيره بإزائها وأن اتكال القادرين على غيرهم في خدمتهم مصابون بارتخاء في العضلات وضعف عام في الجسم وجعل حالتهم الصحية والنفسية تتدهور كما جعلهم يفتقدون الإحساس بأهمية الحياة والإقبال عليها وإصابة غالبيتهم بالاكتئاب والبلادة والكسل وعدم الوعي والإدراك البطيء لما يدور حولهم والتقوقع والنمطية.

كما تبين إخفاق الرعاية الصحية في احتلالها مركزا بارزا في المركز وإخفاقها في التنسيق والتكامل مع أوجه الرعاية المتباينة بحيث نجد أن المشكلات النفسية مرتبطة بالمشكلات الصحية والمشكلات المادية، إذ أن كل نوع من أنواع الرعاية لا يستطيع أن ينهض وحده للتخفيف من المشكلات التي تقف بالمرصاد أمام المسنين بحيث كان على الأخصائي النفساني والأخصائي الاجتماعي أن يكونا متعاونين مع الطبيب لأن عملهما يؤثر في الحالة الصحية الجسمية للمسن من جهة وما يضطلع به الطبيب يؤثر في الحالة النفسية والاجتماعية للمسنين من جهة أخرى. وكان على طبيب المركز تحديد نظام الأكل والنوم والمشي والجلوس والإشراف على نظام الاستحمام والإشراف والحرص على نظافة الغرف لأن النوم يجب أن يكون في مكان متجدّد الهواء، لأن احترام المسنين ومراعاة أوقات راحتهم ومواعيد نومهم والاهتمام بأكلهم وسريرهم وبملابسهم ومواعيد تناولهم الدواء يرفع من معنوياتهم ويبعث الرضا والارتياح لديهم.

كما توصلنا إلى أن الرعاية النفسية المقدمة في المركز بحاجة إلى جهود كبيرة تبذل، ذلك أن المسنين يعانون الكثير من الأمراض النفسية نتيجة التفاعلات الحادثة من جرّاء شيخوخة الجسم والعقل من مؤثرات بيئية رديئة واتّسام المبحوثين بحساسية شديدة لأن

الانطباع النفسي غير المواتي يلبّد الأجواء النفسية لديهم ولأنهم يعانون من فقدان الموارد الاجتماعية وفقدان الإمكانيات اللازمة لمواجهة المشكلات الداخلية وهم مواجهون بضغوط جديدة غير متوقعة وغير محتمل قيامها كإقامتهم في المركز وبعدهم عن الأحباء وهذا ما لمسناه من نوبات بكاء المبحوثين وإحساسهم بالضآلة الشديدة واحتقارهم لذاتهم. وفي هذا الصدد سجلنا إخفاق المختصة النفسية التي تقدم المهدئات والمنومات للمبحوثين عوض الإنصات لهم باهتمام لإتاحتهم الفرصة الكافية للتعبير والإفاضة من أجل التخفيف من العبء النفسي الذي يحملونه على قلوبهم. وكان عليها تشخيص الحالات التي هي في حاجة إلى علاج طبي نفسي.

وكان على العمال بالمركز، في هذا المجال أن ينحازوا إلى جانب التعاطف وأن لا ينحازوا إلى جانب العطف، لكي نعصم المسنين من التردد في هوة التسول العاطفي وتشجيعهم على الاعتماد على النفس وعدم الركون إلى ما يتعطف به الآخرون عليهم ويقدمونه إليهم من خدمات. والمساندة والرعاية تكون في المسائل التي يكون المسن فيها عاجزا عن الاعتماد على نفسه إزاءها بحيث وجدنا أن بعض المربين ينظرون بعين الشفقة والعطف إلى المسنين الذين ليس لديهم أسر وأقارب وهذا من شأنه أن يحول دون تهيئة المسنين لإشباع حاجاتهم العاطفية وقدراتهم الحيوية للقيام بعملية التكيف.

كما تم التوصل إلى أن الوهن النفسي الذي يعاني منه المبحوثون وإحساسهم بأنهم محطمون نفسيا وخائرو العزيمة وأنهم ليسوا جديرين بمجابهة الحياة والواقع أن الشعور بالضآلة النفسية والعجز عن مغالبة الصعاب وعن تقديم الاستجابات المناسبة للمواقف والصعوبات لما ضربهم من بأس وقنوط دفع بهم إلى الانطواء الداخلي بسبب إخفاق المركز في تحقيق حاجاتهم النفسية التي أشار إليها (ماسلو) كالإحساس بالأمن والانتماء والتقدير وتحقيق الذات.

ونستنبط مما سبق أن الخدمات الاجتماعية والنفسية للمركز لم تتعد تقديم الخدمات في نطاق الرعاية الإيوائية لأن المركز قصر في خلق وتطويع البرامج في ضوء الخبرة الميدانية واحتياجات المسنين أنفسهم لما لذلك من فائدة في استعادتهم لنشاطهم وحيويتهم وقدراتهم وإقبالهم على الحياة كما فشل المركز في توفير الأمن للمسنين وإعطائهم الثقة بالنفس والطمأنينة إلى الحاضر وتعليق الأمل على المستقبل والرضا عن الماضي وفشل في إشاعة الطمأنينة بأنفسهم وإزالة شبح الخوف والسبب راجع إلى عدم الوضوح في ذهن الكثير من

العاملين في المركز لما توصل إليه الفكر الحديث من أصول ومبادئ الممارسة عند العمل مع المسنين لأن ظاهرة الشيخوخة لا يمكن تجاهل شدة وطئتها الاجتماعية والنفسية على المسنين.

وفيما يخص علاقة وجود البرامج الترفيهية المتنوعة بتزايد حركة ونشاط وسعادة المسنين ودخولهم في علاقات اجتماعية بعضهم مع البعض، فلقد توضح أن المركز يعاني من حيث الإعداد والتزويد بوسائل التسلية والتثقيف ولمسنا ذلك في شعور المسنين بالوحدة والانعزال والتمركز حول ذاتهم الذي يسيطر عليهم. ويكشف هذا الشعور عن نفسه في كثرة شكوى المسنين وفي ظل غياب البرامج الترفيهية والرحلات السياحية وغياب دروس الوعظ والتي لا تحتاج إلى تكلفة مادية عالية ولكنها تسمح للمسنين بالدخول في علاقات اجتماعية مما يساعدهم على خلق جو من الألفة والاستقرار النفسي والاجتماعي لأن الإنسان في جميع مراحل حياته محتاج إلى الحب والحنان والدفء الاجتماعي سواء في داخل الدائرة القرابية أم خارجها ويحتاج إلى الإحساس بأهمية وجوده وفي حاجة إلى إحساسه بأنه لا يزال مرغوبا فيه وإحساسه بإمكانية القيام بأدوار تتناسب مع سنه. ولأن المسنين في حاجة شديدة إلى بعضهم البعض خصوصا أنهم يعيشون بعدي الزمان والمكان الواحد. وجدنا المسنين في اغترابية وعزلة ووحدة تامة كما سجلنا التباعد في العلاقات فيما بينهم نتيجة عدم ملء وقت فراغهم في اندماجهم في أنشطة مفيدة أثبتت علاقتها بحسن التوافق ولم يستخدموا الوقت الطويل لمصلحتهم وإدخال الرضا والسرور إلى أنفسهم عن طريق الإسهام في بعض ألوان النشاط المحبب إليهم والذي يعبرون فيه عن مشاعرهم ويبرزون مواهبهم.

وبالرغم من أن الرعاية الترويحية أسلوب يعين المسن على تعزيز مركزه ومكانته في المركز ويشعره بالانتماء إليه، إلا أننا توصلنا إلى أن الترويح من الميادين المهملة في المركز ونفس الشيء يقال عن الأنشطة الرياضية وألعاب والتسلية والحفلات أو أي نشاط آخر من قبيل توسيع وتوطيد شبكة العلاقات فيما بين المسنين كالاحتفال بأعياد الميلاد مثلا لما قد يحدثه من تفاعل وتواصل بين المقيمين بعضهم البعض، وأثر ذلك على نفسيتهم وهذا ما جعل المبحوثين يعيشون في فتور وفي علاقات ثنائية نادرة كما نجد المسنين قد ارتسمت على وجوههم أمارات البؤس وعلامات اليأس ودلائل المرض وهي ناجمة عن الفراغ القاتل.

وكان الأجدر أن يقترب المختصون النفسانيون والمختصون الاجتماعيون من المسنين لأنهم أقدر الناس على فهم أنفسهم وأقدر الناس على معرفة إمكانيتهم وقدراتهم المتعددة والمتنوعة وأقدر الناس على فهم الأنشطة التي تناسبهم، فمنهم تخرج البرامج لخدمتهم ورعايتهم وبهم

تنفذ البرامج والخدمات. وكان من المفروض أن ينبض المركز بالحياة ويتدفق بالحيوية والنشاط والتجدد لسد الاحتياجات والتجاوب معها لأن المسن المتمتع بالأمن العاطفي، القادر على استغلال وقت فراغه بطريقة بناءة والسعيد في علاقاته الاجتماعية سيجد مرحلة التقدم في العمر مرحلة مجزية ويحتفظ بمفهوم ذات عال ودافعية رفيعة وروح معنوية عالية يفترض أنها ترتبط بالتكامل الاجتماعي الذي يعني الاندماج في شبكة العلاقات والرضا عن الحياة لا ينخفض عند الأفراد ذوي النشاط الوافر والمتفاعلين مع البيئة الاجتماعية. والمركز هو مجتمع المبحوثين الذي يجب أن يتفاعلوا فيه مع بعضهم البعض ويتساندوا بعضهم ببعض، بقصد التخفيف بعضهم عن بعض فيما قد يحسون به من انتكاسات في العلاقات الاجتماعية أو بقصد إشاعة السعادة في قلوب الذين يحسون بأنهم مفتقرون إلى السعادة. لكننا وجدنا مسنين محبوسين في سجن الوحدة مما أدى بهم إلى فقدانهم الثقة في المستقبل وارتمائهم في أحضان المخاوف.

ويوصلنا كل ما تم ذكره إلى غياب البرامج الفعلية في خدمة المسنين بالمركز وزيادة حركتهم ونشاطهم وإسعادهم وخلق نوع من التكيف مع الحياة في المركز، وذلك بسبب توفر المركز على الأنشطة غير الممتعة والخالية من المعنى والتي تؤدي إلى الفتور والتبلد وغياب الأنشطة الحيوية والتي تعطي حياة المسن مغزى وتجعله يتقبل حياته ويحتفظ بصورة إيجابية عن ذاته ويعتنق مزاجا متفائلا وتؤدي به إلى الحماس في الاستجابة وتحسسه بأن له مركزا ووضعا معينا بين زملائه لأن انقطاع المسنين عن العالم الخارجي قوقعهم في نطاق محدود لا يستقبلون فيه صورا ذهنية وإدراكية متحركة، فالصور المتخيلة تساقطت الواحدة منها بعد الأخرى إلى غاية ذبول ونضوب حياتهم الفكرية، ومن هنا تأتي ضرورة وجود نشاطات يشغلون بها حياتهم ويفعمونها بالميزات الجديدة ويستشيرون بها وجدانهم بما يبصرهم أو يحملهم على التأمل والانفعال.

وعدم وجود مجالات الترفيه وخواء المركز من العناصر والمقومات الكفيلة بأن تفضي بالمسنين إلى حياة خصبة ومفعمة بالحيوية جعل الوقت في المركز طويلا والأيام كلها واحدة، ليس فيها حياة بحيث نرى الموت في الحالات القابعة في الأسرة منتظرة الموت سواء الحالات المعوقة أم تلك التي أقعدها عدم النشاط وعدم الحركة والكسل.

وفيما يخص علاقة تكيف المسنين اجتماعيا وتوافقهم نفسيا مع طبيعة الحياة في المركز بقاء الصلة بينهم وبين أسرهم فلقد تبين أن المركز لم يضع أي نظام ولم يأخذ أي تعهد من

الأسر وأهل المسنين وأقاربهم على المداومة في زيارة المقيمين واستضافتهم، لذا وجدنا حياة المسنين كئيبة بحيث أدركوا الشيخوخة غير سعداء ومنعزلين ووحيدين في المركز ومرفوضين من أبنائهم وأحبائهم ويشعرون بالإهمال من أعضاء أسرهم، فهم عرضة لنضوب علاقاتهم الاجتماعية بحيث قطع بهم الصلة أغلب الذين كانت تربطهم بهم صلة الود والقرب، فهم مقفرون في العلاقات الاجتماعية ومعظمهم يحسون بالوحشة وبأنهم قد عزلوا قسرا عن المجتمع ويشعرون بأن إنجازاتهم أقل من آمالهم وتوقعاتهم، فأصبحت تعاستهم أمرا محتوما ولتخفيف أزمة فقدان الدعم العاطفي والاجتماعي وتعزيز العلاقات الاجتماعية للمسنين كان بإمكان المركز توفير أعمال في حدود قدرات المسنين الجسمية والعقلية وخبراتهم السابقة لكي يستمدوا منها إحساسا بقيمتهم بذاتهم ويقيمون من خلالها صدقات من أنماط مختلفة وعلاقات تمكنهم من الاحتفاظ باتصال واستمرار لماضيهم فيما يتعلق بميولهم وأهدافهم واستعادتهم لما أنجزوه في الماضي يساهم في تحقيق تقديرهم لذاتهم ويخفف آلام إهمال ذويهم لهم بحيث وجدنا المسنين يسترجعون في طول وقت فراغهم ما كانوا عليه من حال وما كانوا ينخرطون فيه من أعمال ومسترجعين ذكريات عزيزة حيث يعيشون على ما ترسب بداخلهم من ذكريات، وعدم التموين بالخبرات الجديدة جعل المسنين منطوين على أنفسهم في حسرة مرتمين في أحلام يقظة فارغة.

المركز لا يتيح حتى للقادرين على الحركة والنشاط أعمالا تتناسب مع مهارتهم، فما المانع في خلق أعمال بسيطة تخدم المسنين أنفسهم مثل الاشتغال بالأراضي الفلاحية التابعة للمركز أو مساعدة الطباخ في إعداد الطعام أو الاستفادة من القدرات الخاصة لبعض المقيمين من أصحاب الحرف والمهن السابقة للارتقاء بمستوى المركز ومحاولة تعويض المسنين فقدانهم لأقاربهم واستفادتهم بالقدرات الحبيسة داخلهم؟ لأن التوقف عن ممارسة أي نشاط والامتناع عن الإيجابية تماما يعني الموت حتى وإن ظلت سمة الحياة دابة في الإنسان. وهذا هو مصير المبحوثين مما تسبب في عدم توافقهم وعدم تكيفهم وميز علاقاتهم بعضهم ببعض بالانفصال وزاد من التصور السلبي لذاتهم عيشهم بعيدا عن أسرهم وأبنائهم بحيث تسودهم مشاعر الدونية والإحساس بعدم القيمة. في حين عجز المركزعن مساعدتهم على الشعور بأنهم مازالوا قادرين على العطاء وشعورهم بثقة الآخرين فيهم واحترامهم لآرائهم.

واستنتجنا أن الظروف النفسية المتدهورة التي يعاني منها المقيمون وعزلتهم وعدم تردد الأهل لزيارتهم، روتينية الأيام وعدم وجود علاقات وتفاعل بين المقيمين إلا في حدود ضيقة

للغاية وعدم وجود أي وسائل وبرامج ترفيهية هي كلها نتائج للقصور الشديد في الإعداد العلمي والميداني للعاملين في المركز بما يتناسب والعمل مع المسنين وعدم توفر الرؤية الموضوعية لديهم عن كيفية التعامل مع هذه الفئة العمرية ومتطلباتها واحتياجاتها وطبيعة مشاعرها وأحاسيسها حيث إن هذا المجال يتطلب عاملين يؤمنون بهذه الرسالة النبيلة ويرتقون بأسلوب خدمة المقيمين من واقع الخبرات الميدانية وليس بالعبارات على الورق دون التنفيذ ، إذ أن القائمين على الخدمة من خلال التطبيق الميداني سيرون أنسب المعارف وأنسب البرامج وأنسب النشاطات وأنسب الألعاب وبهذا إما أن يعدلوا من البرامج أو يلغوا بعضها أو يأخذون من الناحية الميدانية البرامج المناسبة بقدرات وإمكانيات المقيمين من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية والثقافية وهذا أجدر في تطوير أسلوب وخدمة ورعاية المسنين.

كما توصلنا إلى أن المختصين في المركز وعلى رأسهم المديرة لم يتكونوا في مجال العمل مع الشيخوخة ولم يتدربوا يوما. فهم غير ملمين بالجوانب المتصلة بخصائص التقدم في العمر وأنواع النشاط الذي ثبت جدواه بالنسبة لكبار السن، فالتعامل مع المسنين صعب وبحاجة إلى تدريب معين لا يتوافر بغير توجيه وتوعية مستمرين وهذا بسبب الرواسب النفسية الرديئة للمسنين نتيجة الشيخوخة والضغوطات نتيجة الشيخوخة والضغوطات الخارجية والتي ينجم عنها تفاعل رديء يستدعي توفير عوامل التطهير الخارجية التي ينبغي الحرص على تحقيقها لتنقية الجو الاجتماعي المحيط بالمسنين.

كما يستدعي العمل مع المسنين التكوين والتدريب للتميز بين السمات عند المسنين وبين الحالات العارضة الناجمة عن سوء الرعاية والوقوف على الخصائص النفسية للمسنين حتى يمكن معاملتهم معاملة موائمة لتلك الخصائص وتوفير الجو المناسب لهم عن طريق النشاطات التي تبعث فيهم السعادة وتشيع لديهم الرضا.

كما كان الأجدر إخضاع إدارة المركز، كل المختصين بما فيهم طبيب المركز الذي يعكف إلى رعاية المسنين، إلى تكوين في طب الشيخوخة وعلم نفس الشيخوخة وعلم اجتماع الشيخوخة لأن رعاية الشيخوخة متعددة الجوانب وتستلزم وعيا بحال ونفسية المسنين والمطلوب في هذا الإعداد أن تكون متكاملا لمجابهة مطالب أشخاص في مرحلة عمرية وليس إعدادا خاصا بعضو من أعضاء جسم الإنسان أو ضرب من ضروب شخصية أو موقف من مواقفه الاجتماعية.

ومما سبق ومن خلال ما لاحظناه من اكتئاب ويأس المسنين في المركز وعدم حبهم للحياة أو الإقبال عليها وعدم رغبتهم في الاستمرار فيها وعدم الرضا عن نفسهم وإحساسهم المستمر

بأنهم عالة ولا قيمة لهم ونظرتهم للمستقبل المتشائمة وعيش غالبيتهم مع ذكريات الماضي وهموم الحاضر وشعورهم أنهم غير مرغوب فيهم، وبناء عليه نجد أن معظم المقيمين بالمركز يقضون الأيام الباقية من عمرهم في ضجر وضيق، ولذا يتمنى معظمهم قرب نهاية أجلهم حتى يستريحوا من الكآبة والعزلة. وهذا دليل أكيد على فشل برامج الرعاية الاجتماعية المتوفرة في المركز في إسعاد المسنين المقيمين ودليل على عدم توافق المسنين نفسيا وتكيفهم اجتماعيا مع أنماط الحياة داخل المركز المشحون بالمضايقات والمفعم بالتوترات والمفتقر إلى العلاقات والعاجز عن النهوض بمطالب الشيخوخة وهي متنوعة ومطردة الزيادة والتعقيد. وعليه يمكن لنا أن نقول بأن الأسرة تبقى خير ضمان لسعادة ورفاهية المسنين فعليها بمواصلة الوفاء بدورها التقليدي في رعاية مسنيها لأننا نجد مفهوم الرعاية الحديث بمفهومه وأهدافه وبنظرته العلاجية الوقائية ينفذ في الأسرة بأنماطها التقليدية وكأن الثقافة التقليدية بمضمونها وتحديداتها العمرية المختلفة قد جسدت من خلال العادات والتقاليد والأعراف والقواعد السلوكية والأخلاقية الجانب العملي والتطبيقي لمفهوم الرعاية الاجتماعية والتي فشلت فيه معظم المجتمعات الحضرية التي دمرت المركز الاجتماعي للمسنين كرئيس لأسرة الممتدة وأنهت المركز الاجتماعي للمسن كمصدر رئيس للحكمة والحضارة.

وليس من شك في أهمية الرعاية النفسية والتعاطف الذي يجب أن يوفره الأبناء والبنات لكبارهم ومن المقطوع به أن أحدا غير الأبناء والبنات لا يمكن أن يوفر ذلك الحنان والعطف والرعاية النفسية مهما بلغ من الحذاقة في الرعاية ومهما أوتي من قلب كبير مفعم بالحب والشفقة لأن المسن لا يحس بالسعادة واللذة والطمأنينة والدفء النفسي إلا إذا أحس بأن أبناءه وبناته بارون به ومتعلقون بشخصه وحريصون على راحته ومهتمون بصالحه. والمسن لا يحس بالسعادة إلا إذا اتصل بأحفاده، لأن هذا الاتصال بالأجيال الجديدة يساعد على نقله إلى لانهائية المستقبل وهو أفضل دفاع ضد اليأس الذي يعين مشاعر الاهتمام والرعاية والثقة والراحة.

ومهما قدم إلى المسن من صنوف المحبة والمودة والرعاية والعناية فإنه لا يستغني بأي حال من الأحوال عن مودة وتعاطف وحنان أبنائه وأحفاده.

والأسرة أكفل للمسنين من حيث الراحة والسعادة والاستقرار النفسي بحيث لا يعرف الانطواء والعزلة والانسحاب من الحياة إلا بالموت وتفاعله مستمر مع الحياة مع الأجيال من

مختلف الأعمار ويحس بقيمة وجوده وأهمية دوره وقدرته على اتخاذ القرار وأن له مركزا يستغله ومكانة متميزة يحتلها ووضعا يحافظ عليه.

المراجع:

1- سيد سلامة إبراهيم، **رعاية المسنين**، الجزء الثاني، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

2- محمد سيد فهمي، نورهان منير حسن فهمي، **الرعاية الاجتماعية للمسنين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.

3- سيد سلامة إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

4- ماهر أبو المعاطي علي، **مقدمة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999.

5- محمد يسري إبراهيم دعبس، **الحياة الاقتصادية للمسنين**، البيتاش سنتر للتسويق، الإسكندرية، 1993.

6- سيد سلامة إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

7- Amyot (Jean Jacques), **mettre en œuvre le projet de vie dans les établissements pour personnes âgées**, ed, Dunod, paris, 2002.

8- معلومات أفادنا بها السيد (نوري الهاشمي) مدير المؤسسات المتخصصة بوزارة التشغيل والتضامن الوطني بتاريخ 10 مارس 2007.

9- عبد القادر محمد رضوان، **سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.

علاقة مفهوم تقييم الذات بالتحصيل الدراسي لدى فئة من المعاقين سمعيا

أ. زلوف منيرة، جامعة الجزائر

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الموجودة بين تقييم الذات والتحصيل الدراسي عند الطفل ضعيف السمع، حيث كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الذات بين الأطفال العاديين والأطفال ضعاف السمع، كما دلت النتائج على وجود فروق دالة إحصائيا في متغير التحصيل الدراسي بين هاتين الفئتين من الأطفال.

الكلمات المفتاحية:

تقييم الذات - الإعاقة السمعية - ضعف السمع - التحصيل الدراسي

Résumé:

Cette étude a permis de vérifier la corrélation entre l'estime de soi et l'apprentissage scolaire chez l'enfant hypoacousique ; tout en prouvant l'existence d'une différence significative sur le plan statistique de l'estime de soi entre les enfants malentendants et les enfants entendants, ainsi qu'une différence des acquisitions scolaires entre ces deux catégories d'enfants.

1- مقدمة:

إن الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة هم فئة موجودة في كل مجتمع من المجتمعات، فهم مجموع الأفراد الذين ينحرفون انحرافا ملحوظا في نموهم العقلي، والانفعالي واللغوي والحركي والحسي عن الأفراد العاديين، ومن بينهم المعاقون سمعيا.

لقد كانت الإعاقة السمعية من الإعاقات الأولى التي حظيت برعاية، لأن وظيفة السمع تعتبر من الوظائف الرئيسة للكائن الحي، ويعتبر الجهاز السمعي من الأجهزة الحيوية في جسم الإنسان، فمن خلال الجهاز السمعي يحصل الإنسان على المعلومات، ويكتسب اللغة ويتفاعل مع البيئة المحيطة.

من خلال الدراسات التي أجراها الباحثون تبين أن معظم من يعانون من قصور، تكون معرفتهم بذواتهم ناقصة، وبما أن تقييم الذات هو الحكم الذي يضعه الفرد لأفعاله ورغباته، فإنه كلما كان إيجابيا زادت نسبة النجاح، وكلما كان سلبيا زادت نسبة الفشل.

2- الإشكالية:

إن إدراك الإنسان لعالمه الداخلي أو الخارجي يعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات التي يتلقاها عبر حواسه، وحدوث أي خلل في واحدة أو أكثر من هذه الحواس قد ينجم عنه صعوبات شتى، وبما أن الطفل يسمع ويشعر ويعبر عن أحاسيسه ومشاعره ومشكلاته بالكلام، إذ يعتبر ذلك وسيلة من وسائل تحديد ملامح شخصيته والتعبير عن ذاته، فإما يكون هذا التعبير باتجاه الاستحسان أو الرفض. (إبراهيم أحمد ابو زيد، 1987).

ومن هذا يتضح أن موضوع تقييم الذات ذو أهمية بالغة عند الإنسان بغض النظر عن السن والجنس والظروف المحيطة، ولذلك اهتم به علم النفس.

فتقييم الذات هو حالة شعورية داخلية يحس بها الفرد، وتتكون تدريجيا إما سلبيا أو إيجابيا مؤثرة في ذلك على أدائه، فيحس بتقييم عال للذات إذا نجح في أداء معين، كما يحس بتقييم منخفض للذات إذا أخفق في أدائه. (مصطفى فهمي، 1969).

إن معظم من يعانون من قصور مهما كانوا يتميزون بمفهوم سلبي عن ذاتهم، وبما أن الصمم يعتبر عاملا من العوامل التي قد تعرقل الطفل في مساره التعليمي مما قد يسبب له تأخيرا دراسيا يرجع سببه إلى تقييم الذات المنخفض عنده.

يعتبر تقييم الذات عنصرا هاما في حياة الأفراد، فهو أساس بناء الشخصية السوية وبما أن تقييم الشخص لذاته يكون من خلال قدراته وإمكانياته، فإنه كلما كان تقييم ذاته إيجابيا زادت نسبة نجاحه في جميع المجالات، وكلما كان سلبيا، زادت نسبة فشله، بمعنى أن الفرد الذي له صورة سلبية عن ذاته تكون فرص النجاح أمامه قليلة.

يدل إذن تقييم الذات المرتفع على أن الفرد ذو كفاءة أو ذو قيمة يتقبل ذاته ويحترمها، أما ذو التقييم المنخفض للذات، فيشير إلى رفض الذات وعدم الاقتناع بها. (مريم داود سليم، 2003).

وترتبط قدرة التلميذ على التحصيل الدراسي الجيد أساسا بقدرته على التوافق مع ذاته، وعدم التوافق مع الذات يؤدي في الغالب إلى الفشل الدراسي، حيث يوجد ارتباط موجب بين الفكرة الذاتية الإيجابية والتحصيل الدراسي. (حامد عبد السلام زهران، 1991).

فمن هذا المنطلق، يمكننا أن نتساءل، هل تقييم الذات عند الطفل ضعيف السمع يؤثر على مستوى تحصيله الدراسي؟

3- فرضيات الدراسة:

كإجابة عن التساؤل المطروح سابقا وضعنا الفرضيات التالية:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تقييم الذات بين التلاميذ ضعاف السمع والتلاميذ العاديين.

2- يختلف مستوى التحصيل الدراسي بين التلاميذ ضعاف السمع والتلاميذ العاديين.

4-الهدف من الدراسة:

الكشف عن العلاقة الموجودة بين تقييم الذات عند الطفل ضعيف السمع وتحصيله الدراسي ومحاولة التعرف إذا كان تقييم الذات المنخفض له تأثير سلبي على مستوى التحصيل الدراسي للطفل ضعيف السمع.

5- الدراسات السابقة:

أ- **دراسة الزريقات سنة 2003:** أجرى دراسة بعنوان العوامل المؤثرة على أنشطة الطلبة المعاقين سمعيا.

شملت الدراسة 248 طالبا معاقا سمعيا، وقد أشارت النتائج إلى أنهم يتأثرون بالإدراك المرتبط بالظروف النفسية والاجتماعية وتأثيره السلبي على مهارات وممارسات الطلبة المعاقين سمعيا لأنشطتهم المختلفة. (عبد الله فرج الزريقات، 2003).

ب- **دراسة مصطفى فهمي سنة 1969:** اختيرت فئة من الأطفال الصم من مدرسة خاصة بهم، أما فئة الأطفال العاديين فكانوا من إحدى المؤسسات التعليمية.

تكونت العينة الكلية من 59 طفلا أصم وعادي السمع، وتراوحت أعمارهم بين 14 و18سنة.

وقد توصلت النتائج إلى أن الأطفال الصم يميلون إلى الانسحاب من المشاركة الاجتماعية وعدم القدرة على تحمل المسؤولية أكثر من الأطفال العاديين، كما يظهرون الميل إلى العزلة والوحدة والتقليل من القيام بالنشاطات المدرسية. (مصطفى فهمي، 1969).

6- الإطار النظري ومصطلحات الدراسة:

مفهوم تقييم الذات:

إن تقييم الذات من حيث تشكيله هو تنظيم نفسي، وتعتبر الحاجة الأساسية لكل فرد هي تطوير هذا التنظيم وصيانته لذا عندما يتعرض الفرد لخبرات جديدة فإنه يأخذ أو يرفض منها حسب ما يتوافق مع ذاته ليحافظ عليها ويتجنب موقع الصراع.

يعرف منسي تقييم الذات بأنه: "ذلك المفهوم الذي يكونه الفرد عن نفسه، باعتباره كائنا بيولوجيا اجتماعيا أي مصدرا للتأثير والتأثر بالنسبة للآخرين وبعبارة أخرى هو ذلك التنظيم الإدراكي الانفعالي الذي يتضمن استجابات الفرد نحو نفسه ككل. (محمود عبد الحليم منسي، 1986).

فحسب هذا التعريف ينشأ تقييم الذات عن طريق تعميم تأثير الخبرات الانفعالية الإدراكية على الفرد باعتباره جزءا من المجال الكلي، وهو ينمو من خلال احتكاك الفرد بالبيئة الاجتماعية أي من خلال العلاقة الديناميكية للفرد بالعالم الخارجي.

إن المواقف التي مر بها الفرد خلال التنشئة الاجتماعية تؤثر بدرجة كبيرة في هذا التقييم.

فالخبرات والمواقف المحبطة أو المؤلمة تؤدي إلى تقييم سلبي للذات في الغالب، أما إذا كانت هذه الخبرات مشبعة، فإن هذا المفهوم عن الذات يكون إيجابيا، وبحكم أن معظم الأفراد يمرون بهذين النوعين من الخبرات معا، فإن هؤلاء يكون لديهم جانب سلبي وإيجابي في مفهومهم عن ذواتهم. (محمد عماد الدين إسماعيل، 1986).

فمفهوم الذات عند الشخص ممكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا، ولكن الفرد ذو مفهوم الذات السلبي لا يعني عدم امتلاكه تماما للمراجع الذاتية الإيجابية مؤكدا ذلك سيد خير الله بقوله: "ولسنا نقصد أن الشخص الذي تكون لديه مراجع ذاتية سلبية هو خالي تماما من الشعور الإيجابي تجاه نفسه" (سيد خير الله، 1981).

هذا وسنتطرق إلى كل نوع من نوعي تقييم الذات:

أ – تقييم الذات الإيجابي: ترتكز الذات الإيجابية على دعامات من خبرات فعلية تحقق تقدما ونجاحا، فالفرد ذو مفهوم الذات الإيجابي ينطلق من خبراته الواقعية وهذا ما يدفعه إلى القيام بسلوكات إيجابية.

تعزز الفكرة الجيدة عن الذات الشعور بالأمن النفسي وبالقدرة على الوصول إلى الأهداف المرجوة، ونتيجة لذلك يتحقق التكيف الاجتماعي والنفسي. (سيد خير الله، 1981).

ب – تقييم الذات السلبي: يكون الفرد ذو تقييم الذات السلبي فاقدا للأمن النفسي، فعندما يكون غير واثق من نفسه ويحس بأن إدراكاته منحصرة في مجال محدد، يجعله ذلك يشعر بالعجز الذي يعرقله على تحقيق أهدافه.

فهو يعتقد أن معظم محاولاته ستبوء بالفشل، ويتوقع أن مستوى أدائه سيكون منخفضا.

إن مثل هذا الشخص الفاقد لثقته بنفسه، ينسب محاولاته ومجهوداته إلى الفشل الذي يؤدي به إلى تجميد قدراته، ويعمل باستمرار على افتراض أنه لا يمكن أن يحقق النجاح لسبب أو لآخر. (سيد خير الله، 1981).

مفهوم الإعاقة السمعية:

هو نقص في السمع وهو عجز بسبب إصابة في إحدى مناطق جهاز السمع، وقد تكون على مستوى الجهاز الإرسالي للأصوات أي الأذن الخارجية والأذن الوسطى، وهنا نتكلم عن ضعف السمع الإدراكي. (فاروق الروسان، 1998).

ويعتمد تصنيف الإعاقة السمعية تبعا لمقدار الخسارة السمعية مقاسة بالدسيبل وتقسم إلى:

-الإعاقة السمعية البسيطة:

وتبلغ الخسارة السمعية عند هذه الفئة من الأفراد المعاقين سمعيا ما بين 20 / 30 دسيبل، ويواجه الطفل في هذه الفئة صعوبات في السمع، ولكنه يستطيع التعلم في المدرسة العادية مع بعض الصعوبات التي يمكن التغلب عليها باستخدام معينات سمعية.

-الإعاقة السمعية المتوسطة:

وتبلغ الخسارة السمعية عند هذه الفئة ما بين 69/46 دسيبل، ويواجه الأفراد في هذه الفئة صعوبات كبيرة في المدرسة العادية بسبب قلة المحصول اللغوي لديهم نتيجة للصعوبة في فهم الكلام.

-الإعاقة السمعية الشديدة:

وتبلغ الخسارة السمعية عند هذه الفئة ما بين 70 / 89 دسيبل، ويواجه الأفراد في هذه الفئة صعوبة كبيرة في النطق والكلام، وصعوبة في الاستفادة بشكل كبير من المعينات السمعية، وهم بحاجة إلى أساليب تعليمية خاصة من قبل معلمين متخصصين. (تيسير مفلح كوافحة، عمر فواز عبد العزيز، 2003).

التحصيل الدراسي:

يعتبر التحصيل الدراسي المعيار الأنسب لتقييم ومعرفة مدى كفاءة التلميذ في اكتسابه للمعارف والمهارات في فترة معينة، كما يمثل المؤشر الذي يقاس به المستوى التعليمي.

يمكن تقسيم مستوى التحصيل الدراسي إلى نوعين:

- التحصيل المدرسي الجيد:

ويعرف أيضا بالنجاح المدرسي، ويعني وصول التلميذ إلى درجة معينة من التحصيل الجيد.

وتشير كلمة الناجحون مدرسيا إلى فئة من التلاميذ ذوي مستوى متفوق من التحصيل.

-التحصيل المدرسي الضعيف:

ويدعى أيضا بالتخلف أو التأخر الدراسي، أي عدم اكتمال النمو التحصيلي نتيجة لعوامل عقلية أو جسمية أو اجتماعية أو انفعالية، بحيث تنخفض درجة التلميذ التحصيلية عن المستوى العادي. (حامد عبد السلام زهران، 1991).

7- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أولا: منهج الدراسة:

استعملنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يهدف الى وصف ظاهرة ما أو واقع بدقة وموضوعية اعتمادا على المعطيات والبيانات التي تحلل كميا. (مصطفى عشوي، 2003).

ثانيا: مكان الدراسة:

لقد قمنا بإجراء الدراسة في ابتدائية "الشمس الضاحكة" بالأبيار في الجزائر العاصمة، والتي يوجد بها قسم خاص لضعاف السمع، مدمج دمجا جزئيا داخل هذه المدرسة بالإضافة إلى وجود أقسام عادية.

ثالثا: عينة الدراسة:

تحددت الدراسة ما بين 09- 12 سنة، تتكون من 09 تلاميذ ضعاف السمع من الجنسين 06 ذكور، 03 إناث، وعينة أخرى متكونة من 08 تلاميذ (04 ذكور 04 إناث) عاديين.

أدوات البحث:

رابعا: وسائل البحث:

طبق في هذا البحث اختبار تقييم الذات لـ: سبيلبيرجر وآخرين ويحتوي على 40 سؤالا وهي كلها أسئلة مقيدة، مقسمة إلى قسمين ويجب اختيار إجابة واحدة.

يحتوي كل قسم على 20 عبارة، يطلب من المفحوص في القسم الأول أن يوضح بالتحديد حقيقة شعوره الآن، أي في وقت تطبيق الاختبار.

أما في القسم الثاني يطلب منه أن يوضح كيف يشعر عموما على سلم متدرج يتكون من 04 نقاط هي: لا أشعر بذلك مطلقا، أشعر بذلك أحيانا، أشعر بذلك غالبا، أشعر بذلك دائما.

ويعتمد تصحيح أسئلة كل قسم على صيغة العبارة، وكلما ارتفعت الدرجة على المقياس كان ذلك مؤشرا للاضطراب والعكس صحيح، أي كلما انخفضت الدرجة كان ذلك مؤشرا لعدم وجود الاضطراب.

كما اعتمدنا على المعدلات الدراسية الفصلية الخاصة بكل طفل.

خامسا: التقنيات الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج:

يعتبر التحليل الإحصائي للنتائج المتحصل عليها في البحث الطريقة المثلى التي تمكن من التعامل مع النتائج بطريقة موضوعية والوصول إلى استنتاجات علمية، ومن أجل ذلك عمدنا

إلى استعمال اختبار (T) حيث تعتبر هذه الطريقة الإحصائية أمثل الطرق لدراسة الفروق بين المتوسطات غير المرتبطة.

سادسا:عرض نتائج البحث

الجدول رقم (01) يبين دلالة الفروق في مستوى تقييم الذات بين التلاميذ العاديين والتلاميذ ضعاف السمع.

الحالات	N	$\overline{X}$	S	S^2	قيمة ت المحسوبة	قيمة ت المجدولة	مستوى الدلالة
مستوى تقييم الذات عند التلاميذ العاديين	08	132	5.10	26.01			
مستوى تقييم الذات عند تلاميذ ضعاف السمع	09	61	11	121	4.94	3.169	0.01

الجدول رقم (02): يوضح دلالة الفروق في مستوى التحصيل الدراسي بين التلاميذ العاديين والتلاميذ ضعاف السمع.

الحالات	N	$\bar{X}$	s	S^2	قيمة ت المحسوبة	قيمة ت المجدولة	مستوى الدلالة
مستوى التحصيل الدراسي عند التلاميذ العاديين	08	129	4.98	24.80			
مستوى التحصيل الدراسي عند تلاميذ ضعاف السمع	09	67	12	144	5.49	3.169	0.01

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها ، يظهر أن قيمة ت المحسوبة أكبر من قيمة ت المجدولة كما هو مبين في كلا الجدولين (4.94 > 3.169)، (5.49 > 3.169).

هذا يعني وجود فرق ذي دلالة إحصائية في مستوى تقييم الذات بين التلاميذ العاديين والتلاميذ ضعاف السمع.

كما يوجد فرق في مستوى التحصيل الدراسي بين التلاميذ العاديين والتلاميذ ضعاف السمع، ومنه تتحقق كل مكن الفرضية الأولى والثانية.

سابعا: تفسير النتائج:

بعد عرضنا للنتائج المتحصل عليها، توصلنا إلى أن التقييم المنخفض للذات يؤثر سلبا على مستوى التحصيل الدراسي للطفل ضعيف السمع، حيث إن فئة ضعاف السمع تعاني من عدة مشاكل في مشوارها الدراسي، نظرا لوجود صعوبة في السمع، مما يجعل الطفل يحس بأنه غير عادي، ومختلف عن بقية أقرانه، وإن لم يجد الدعم اللازم، وأحس بأنه غير مرغوب فيه بسبب عجزه، فإن تقييمه لذاته يمكنه أن ينخفض.

لذلك لا بد من التكفل بهذه الفئة، وعدم تحسسيهم بالنقص لكي يستطيعوا العيش في المجتمع، ويندمجوا مع الأطفال العاديين دون مشاكل أو صعوبات مدرسية.

خلاصة:

إن هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة، أي ضعاف السمع يحتاجون إلى كفالة جيدة حتى يتمكنوا من إبراز قدراتهم، ويستطيعوا إتمام مسارهم التعليمي، وذلك من خلال الدعم والمساعدة من طرف المجتمع، أولا من العائلة بالدرجة الأولى، وثانيا المدرسة التي تلعب دورا هاما في تطوير الرصيد العلمي والمعرفي للطفل، ويتمكن من تحصيل دراسي جيد.

ولن يتحقق ذلك إلا إذا تقبل المجتمع هذه الفئة من ضعاف السمع وأدمجها مع العاديين.

توصيات واقتراحات:

من خلال ما توصلنا إليه أثناء إجراء هذا البحث، نضع التوصيات التالية:

1- توعية الأولياء بضرورة دعم ومساعدة أبنائهم ضعاف السمع والاهتمام الجيد بهم.

2- على الأولياء إشعار أبنائهم بالأمان، رغم قصورهم.

3- إعطاؤهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بكل حرية حتى يرتفع تقييمهم لذاتهم.

4- تحسيس الأطفال ضعاف السمع بأهميتهم ومساواتهم مع العاديين.

5- توفير كل ما يحتاجه الطفل ضعيف السمع من مكبرات صوتية، وغيرها من الأدوات التي تساعده على التعلم والاستيعاب.

6- تكييف البرنامج الدراسي لتسهيل عملية التعلم عند ضعاف السمع.

المراجع:

1- إبراهيم أحمد أبو زيد، (1987)، سيكولوجية الذات والتوافق، الطبعة الثانية، دار المعارف الجامعية الإسكندرية.

2- تيسير مفلح كوافحة، عمر فواز عبد العزيز، (2003)، مقدمة في التربية الخاصة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان

3- حامد عبد السلام زهران، (1991)، علم النفس المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت.

4- سيد خير الله، (1981)، الطفولة والمراهقة، دار الفكر العربي.

5- عبد الله فرج الزريقات، (2003)، الإعاقة السمعية، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان.

6 - فاروق الروسان، (1998)، سيكولوجية الأطفال غير العاديين، الطبعة الثالثة، دار الفكر للنشر، الأردن.

7- مصطفى فهمي، (1969)، التكوين النفسي، دار مكتبة الخانجب، القاهرة.

8- مريم داود سليم، (2003)، تقدير الذات والثقة بالنفس، دار النهضة العربية، بيروت.

9- مصطفى عشوي، (2003)، مدخل إلى علم النفس المعاصر، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

10 - حمود عبد الحليم منسي، (1986)، قياس مفهوم الذات لطلاب الجامعة، مركز النشر العلمي، جدة.

11 - محمد عماد الدين إسماعيل، (1986)، النمو في مرحلة المراهقة، دار القلم، الكويت.

العلاقات الإنسانية
بين المديرين والمعلمين بالمدارس الابتدائية

د. مجـاهدي الطـاهر، جامعة المسيلة

ملخص الدراسة:

مع مقدم القرن الواحد والعشرين صار واضحا للجميع، مربين أو أولياء، أن المؤسسات التربوية ينبغي أن تصبح أكثر نجاحا مع تطور العلوم والمعارف، وذلك من خلال وضع قاعدة مبنية على أسس صحيحة وسليمة، تتمثل هذه القاعدة في المدرسة الابتدائية. وهذا النجاح لا يتحقق إلا إذا كانت هذه الأخيرة تسودها الألفة والمودة بين مديرها ومعلميها.

فالنظرة التي كانت سائدة قديما، أن المعلم آلة يتماشى ورغبات مديره وأوامره وليس له الحق بإدلاء رأيه، أو حتى رفضه لقرار ما، فالمعلم تمارس عليه سلطة المدير الذي بدوره تمارس عليه سلطة من هو أعلى منه منصبا، وهكذا دواليك، ولكن هذا في بعض المدارس فقط، حيث إن في مدارس أخرى المدير أصبح أكثر دراية بمتطلبات المعلم وما يحمله هذا الأخير في رسالته للجيل الجديد، فكلما صلح المدير صلح المعلم، وبالتالي صلح التلميذ، وهذا يؤدي إلى نجاح المدرسة الابتدائية كمؤسسة تعليمية وركيزة أساسية لاستمرار العملية التعليمية ومن ثمة المساهمة في تطوير المجتمع بصفة عامة.

1- الإشكالية:

إذا كانت المؤسسة عموما تمثل جزءا من النظام الاجتماعي العام، فإن المدرسة نفسها يمكن النظر إليها كنظام متكامل من زاويتين: الزاوية الأولى باعتبارها نظاما منفردا له مكوناته الذاتية. والزاوية الثانية باعتبارها جزءا من نظام أكبر وهو النظام الاجتماعي، يتأثر به ويؤثر فيه، ويتبادل معه علاقات تفاعلية (سلامة الخميسي، 2001، ص13). وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق علاقات إنسانية داخل النظام الاجتماعي بصفة عامة، إذ أنه من الصعب الحكم على نوعية العلاقات داخل المدرسة إلا بالرجوع إلى النظام الاجتماعي والثقافي الموجود في مجتمع بعينه مما يفرض على القائمين عليه الالتزام قولا وعملا بتلك الأهداف. حيث تعتمد

المدرسة في نجاحها على تبني مبدإ الاتصال والتعاون واشتراك الكل في اتخاذ القرار. إلى جانب ذلك تحقيق رضا العاملين عن أدائهم المهني ورفع روحهم المعنوية، بهدف تطوير العملية التعليمية، وتحقيق نموها في الاتجاه المرغوب فيه.

وفي هذا الصدد هناك دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع منها دراسة: أمينة حسن1988 التي استهدفت إبراز أهمية العامل الإنساني في إدارة المدرسة الابتدائية ودوره في نجاح المدرسة في تحقيق أهدافها، والكشف عن مدى افتقار المدارس الابتدائية العامة للعلاقات الإنسانية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها المدرسة أن العلاقات الإنسانية في المدارس الابتدائية النموذجية متوفرة، ولكن ليس بالدرجة الكافية التي تحقق الاستقرار، في حين أن المدارس الابتدائية العامة يوجد بها افتقار شديد للعلاقات الإنسانية سواء بين المعلمين والتلاميذ أم بين المدرسة وأولياء الأمور أم بين المدرسة والبيئة، وأن العلاقات الإنسانية لا تنمو إلا إذا توازنت الخبرة والدراية لدى المدير والعاملين معه، وأن مشكلات التعليم الابتدائي تقف حائلا دون تحقيق للعلاقات الإنسانية الطيبة. (أحمد إبراهيم أحمد، 1988).

ودراسة محمد ياغي1989 التي استهدفت قياس مستوى الرضا الوظيفي بين عدد من المديرين، وأكدت أن هناك شعورا عاما بالرضا عن عملية اتخاذ القرارات الإدارية وأنها تتأثر بمجموعة من العوامل سواء الداخلية أم الخارجية. (محمد مصطفى الديب، 2003، ص398).

وفي دراسة زينب زكي 1993 التي استهدفت وصف وتحليل واقع العلاقات الإنسانية بالنسبة للتعليم الابتدائي ومدى تأثيره على فعالية ونجاح الإدارة المدرسية بتحقيق أهدافها والكشف عن أوجه القصور التي تعاني منها المدرسة الابتدائية في سبيل تحقيق علاقات إنسانية فعالة. ومن أهم نتائج الدراسة الافتقار الشديد في العلاقات الإنسانية بين المدرسة وأولياء الأمور، وبين المعلمين وأولياء الأمور وتقصير أولياء الأمور في تقديم خدمات للمدارس، يرجع كل ذلك إلى عدم وجود علاقات قوية بينهم وبين الإدارة المدرسية، وبين المعلمين والمديرين ومحاور الدراسة عامة.

إضافة إلى ما سبق هناك دراسة رياض ستراك 2004 التي استهدفت دراسة الأنماط القيادية لمديري المدارس الثانوية في الأردن من وجهة نظر المعلمين وعلاقتها بالرضا الوظيفي ومن النتائج التي توصل إليها وجود علاقة بين متغيرات الاعتبارية والمبادأة وإطار العمل من جهة

والرضا الوظيفي من جهة أخرى، كما توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين رضا المعلمين الوظيفي، والأنماط القيادية للمديرين، وارتباطه بشكل دال مع أسلوب القيادة المساعد الذي يمارسه المدير. (رياض ستراك، 20،2004).

يلاحظ مما سبق أن مجال العلاقات الإنسانية والأبعاد المحددة له حظي بالعديد من الدراسات التي حاولت إبراز مواطن القوة والضعف التي تتعلق بمدى تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع ولإثراء نتائج الدراسات التي سارت في هذا المنحى وتسليط مزيد من الضوء عليها من خلال ما يمكن الوصول إليه عبر نتائج هذه الدراسة داخل البيئة الجزائرية، التي يقل فيها البحث في هذا المضمار فإن هذه الدراسة التي تتخذ طريقها امتدادا للبحث في العلاقات الإنسانية داخل المدارس الابتدائية وهذا في محاولة للإجابة عن أسئلة الدراسة التي جاءت على النحو التالي:

هل توجد علاقات إنسانية بين المديرين والمدرسين بالمدارس الابتدائية؟

هل للنمط القيادي للمدير علاقة بالأداء المهني للمعلمين؟

هل توجد قنوات اتصال فعالة تربط بين المديرين والمعلمين؟

هل توجد علاقة بين اتخاذ المديرين للقرارات وبين آراء المعلمين فيها؟

هل توجد علاقة بين اهتمام المدير بالمعلمين وارتفاع روحهم المعنوية؟

هل توجد علاقة بين رضا المعلمين عن عملهم وبين ما يحصلون عليه من تقدير واعتبار؟

2- الفرضيات:

من خلال التساؤلات السابقة الواردة في إشكالية البحث تم تحديد الفرضيات على النحو التالي:

توجد علاقات إنسانية بين المديرين والمعلمين بالمدارس الابتدائية.

يرى المعلمون أن النمط القيادي للمدير له علاقة بأدائهم المهني.

توجد قنوات اتصال فعالة تربط بين المديرين والمعلمين.

توجد علاقة بين اتخاذ المديرين للقرارات وبين آراء المعلمين فيها.

توجد علاقة بين اهتمام المديرين بالمعلمين وبين رفع روحهم المعنوية.

توجد علاقة بين رضا المعلمين وبين ما يحصلون عليه من تقدير واعتبار.

3- أهداف الدراسة:

في الواقع لا يمكن حصر أهداف دراسة ما بدقة، لذلك سنحاول تحديد الأهداف المستوحاة من هذه الدراسة فيما يلي:

- معرفة أهم العوامل التي تساهم في تحقيق العلاقات الإنسانية بين المديرين والمعلمين.
- محاولة الوصول إلى تحقيق علاقات إنسانية داخل المدارس ولو بنسبة قليلة.
- الوقوف على أهم مفاهيم وتقنيات هذه العلاقات ومدى مساهمتها في العملية التعليمية.

4- المفاهيم الأساسية للدراسة:

4- 1- القيادة: هي امتلاك مدير المدرسة لمهارات مختلفة تمكنه من توجيه المعلمين نحو إبراز كفاءاتهم المهنية المتعددة التي تحتاج إلى الدعم والتشجيع.

4- 2- الاتصال: وهو عملية ربط بين كافة القوى العاملة بالمدرسة من مدير ومعلمين من خلال تبادل المعلومات والخبرات والاجتماعات التي تعقد بينهم.

4- 3- تفويض السلطة: هي قيام المدير بتحويل بعض المهام الموكلة إليه للمعلم وفق خطوات ومراحل بهدف التعاون والمشاركة الجماعية في تحقيق الأهداف.

4- 4- اتخاذ القرار: مهمة من مهام المدير حيث يعمل على تقديم الحلول والبدائل الممكنة والمتوفرة والمتعلقة بمختلف المواضيع المندرجة داخل المدرسة كاتخاذ قرار بشأن تحديد مواعيد الامتحانات مثلا أو بشأن تنفيذ برنامج للنشاط المدرسي.

4- 5- الروح المعنوية: العلاقة التي تسود إدارة المدرسة سواء بين المعلمين أنفسهم بمساندة بعضهم أم بين المدير والمعلمين من خلال مساعدتهم في حل بعض مشاكلهم مثلا.

4- 6- الرضا عن العمل: هو حالة من الشعور الذاتي بالارتياح يتبين من خلال السلوك والتصرفات التي يسلكها العامل أثناء عمله، ونلمسها في تقبله ورضاه عن عمله، ورضاه عن علاقته بزملائه والمشرفين عليه، وكذا رضاه عن الأجر، ورضاه عن فرص الترقية.

كذلك يعرفه (أرنست كورميك) على أنه: "استجابة نوعية لاتجاهات الأفراد داخل المنطقة نحو عملهم أي أنها استجابة وجدانية خاصة بالفرد نحو العمل الذي يقوم به".

يركز (أرنست كورميك) على الفروق الفردية في استجابة العامل للعمل وللظروف المحيطة به (عادل حسن، 1968، ص78).

ومنه يتحدد الرضا عن العمل في السلوك والتصرفات التي يسلكها العامل أثناء عمله والتي نلمسها في تقبله ورضاه عن عمله، وعن علاقته بزملائه والمشرفين عليه، ورضاه عن أجره، ثم رضاه عن فرص الترقية الممنوحة له.

6- الإطار الميداني للدراسة:

6- 1- العينة: تم اختيار عينة البحث من أربع مدارس ابتدائية بمقاطعة مقرة، وتم اختيار جميع المعلمين الموجودين بكل مدرسة، حيث احتوت كل مدرسة على 10 معلمين ومجموع العينة النهائية 40 معلما استعدادهم للإجابة على استبيان الدراسة، وعلى ذلك تتميز العينة المختارة بالخصائص الآتية:

تتراوح أعمارهم بين 28 و53 سنة، مستوى أغلبهم دون الجامعي، ويتمتعون بخبرة أكثر من 10 سنوات.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 1: يبين عدد أفراد العينة والمؤسسات التي أخذت منها:

المدارس	عدد أفراد مجتمع البحث	العدد المأخوذ	النسبة
أول نوفمبر 54	10	10	100 ٪
العلجي محمد	10	10	100 ٪
واضح إبراهيم	10	10	100 ٪
محمد الأخضر الشاذلي	10	10	100 ٪
المجموع	40	40	

6- 2- **أدوات جمع البيانات:** من أجل جمع المادة العلمية الضرورية، استخدم مقياس العلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية الذي يهدف إلى التعرف على مستوى العلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية من خلال بعض العوامل التي تسهم وبصورة مباشرة في تنشيط واقع المعلمين في المواقف المختلفة مع تحقيق التوازن بين رضاهم النفسي وتحقيق الأهداف المرغوبة، وتنظيم العلاقات المتبادلة بين مدير المدرسة والمعلمين، وتوفر المناخ الاجتماعي الذي يهيئ الظروف المواتية للعمل بالمدرسة.

ويتكون المقياس من مجموعة من العبارات عددها خمسون عبارة موزعة على خمسة أبعاد كل بعد منها يقيس جانبا من الجوانب الرئيسة المحددة للعلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية.

البعد الأول: القيادة: يتضمن هذا البعد بعض جوانب القيادة المدرسية المرتبطة بمفهوم العلاقات الإنسانية السليمة والتي تتعلق بمساعدة مدير المدرسة كقائد تربوي على بذل الجهد لإنهاء أعمالهم ومساعدتهم على حل الخلافات بينهم، وأن يكون المثل والقدوة لهم في العمل والاهتمام بآرائهم الخاصة بالعمل والأخذ بذلك.

البعد الثاني: الاتصال: يتعلق هذا البعد ببعض وسائل الاتصال داخل المدرسة بين مدير المدرسة والمعلمين وبصفة خاصة الاجتماعات التي يعقدها مدير المدرسة من حيث موضوعاتها ومدى مناسبة الوقت الذي يعقد فيه الاجتماع لظروف المعلمين، والجو الذي يسوده.

البعد الثالث: تفويض السلطة واتخاذ القرار: يتعلق هذا البعد ببعض الجوانب المرتبطة بتفويض السلطة لمدير المدرسة من حيث المبدإ الذي يؤمن به في التفويض والمعلومات التي تتوافر لديه عن الفرد الذي يفوضه بعض سلطاته وكيفية اتخاذ القرار ومدى استعداده لإعادة النظر في هذا القرار من خلال نتائج تنفيذه.

البعد الرابع: الروح المعنوية: يتضمن هذا البعد بعض جوانب الروح المعنوية التي تسود الإدارة المدرسية والمرتبطة بالعلاقات الإنسانية من مساندة المعلمين بعضهم لبعض في مجال العمل والجو العام الذي يسود مجال العمل، ومساعدة مدير المدرسة للمعلمين لحل مشاكلهم الشخصية وتسوية الخلافات التي توجد بينهم.

البعد الخامس: الرضا الوظيفي: يتعلق هذا البعد ببعض الجوانب المرتبطة باستخدام المعلمين لقدراتهم وإمكاناتهم لإنجاز أعمالهم الوظيفية في حرية مع الحصول على نوع من التقدير لما تم تحقيقه وإنجازه من عمل، مع شعورهم بأن ما يقومون به من عمل في مجال وظيفته ممتع لهم وأن هذه الوظيفة هامة وضرورية لهم.

الإجابة عن المقياس:

طلب من المستجوب أن يقرأ كل عبارة من العبارات المختلفة لكل بعد من الأبعاد الخمسة المحددة للعلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية ثم وضع علامة (√) في الخانة التي تعبر عن رأيه باختيار أحد البدائل الأربعة وهي: (دائما، غالبا، أحيانا، نادرا) مع الوضع في الاعتبار أن رأيه يجب أن يكون مرتبطا بالواقع الذي يعيشه داخل المدرسة التي يعمل بها.

ثبات المقياس:

تم حساب ثبات المقياس باستخدام معادلة الارتباط لكرونباخ-**Coefficient Alpha Cronbachs**، وقد بلغ معامل ثبات المقياس 0.849 ≈ 0.85

وهي درجة ثبات مرتفعة تفيد أغراض الدراسة الحالية مقارنة مع النسبة التي تم التوصل إليها عند تصميم المقياس وهي 0.86.

6- 3- طرق المعالجة الإحصائية: تمت الاستعانة في المعالجة الإحصائية (الكمية) للبيانات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS**، تم تطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

- قانون فيشر
- معامل كرونباخ ألفا للثبات
- معامل الارتباط الخطي لـ: **Pearson**

6- 4 - عرض ومناقشة النتائج: بعد القيام بعملية توزيع استمارات المقياس وجمعها وتفريغ الإجابات المتحصل عليها من طرف أفراد العينة وبعد الاستعانة بمجموعة من الوسائل الإحصائية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي سيتم عرضها فيما يلي:

جدول رقم 2: يوضح النتائج المتحصل عليها باستخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ، تحليل التباين لفيشر، حساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون، والمتوسط الحسابي لكل بعد من الأبعاد ونسبته المئوية.

المتغيرات / الأبعاد	معامل الارتباط ألفاكرونباخ α	معامل الارتباط الخطي لبيرسون Γ	فيشر (F)	المجموع Σ	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
البعد الأول	0.657	0.1769	3.7508	1073	26.825	67.06
البعد الثاني	0.876	0.427	6.829	1262	31.55	78.87
البعد الثالث	0.7997	0.2907	10.01199	1069	26.72	66.81
البعد الرابع	0.7864	0.26087	17.55481	1043	26.075	65.18
البعد الخامس	0.709569	0.21	12.01848	1237	30.92	77.31
المجموع	0.849	0.107	9.84	5648	142.10	71.05

المتأمل للجدول السابق يتضح له أن معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للمقياس ككل يمثل نسبة 0.849 ≈ 0.85 وهذا يدل على ثبات المقياس وهي درجة تمثل قيم ثبات مرتفعة تفيد أغراض الدراسة المتمثلة في تحديد مستوى العلاقات الإنسانية بين المديرين والمعلمين.

بعد حساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون: بالنسبة للبعد الواحد أو للمقياس ككل اتضح عدم وجود ارتباط قوي بين عبارات الأبعاد والمقياس ككل وبالاعتماد أيضا على النتائج التي ظهرت في مصفوفة الارتباطات بين العبارات حيث تبين من خلال المصفوفة أن الارتباط كان قويا فقط بين العبارات التالية:

- العبارة 5 والعبارة 8 حيث: Γ= 0.71 في البعد الأول (القيادة).
- العبارة 2 والعبارة 6 حيث: Γ = 0.68 البعد الثاني (الاتصال).
- العبارة 7 والعبارة 9 حيث: Γ = 0.72 البعد الثاني (الاتصال).

وباستخدام معامل فيشر تم التوصل إلى النتائج التالية: بالنسبة للبعد الأول: عند مستوى الدلالة 0.05، **F1** = 3.7508 و(**P1= 0.00000 < 0.05**) أي أن هناك فروقا ذات دلالة بين عبارات البعد الأول (القيادة)، البعد الثاني: **F2** = 6.829 و(**P2= 0.00000 < 0.05**)

أي أنه هناك فروقا ذات دلالة بين عبارات البعد الثاني (الاتصال) البعد الثالث:**F3** = 10.01199 و(**P3= 0.00000 < 0.05**) ومنه هناك فروق ذات دلالة بين عبارات البعد الثالث (تفويض السلطة واتخاذ القرار)، البعد الرابع: **F4** = 17.55481 و(**P4= 0.00000 < 0.05**) إذن هناك فروق ذات دلالة بين عبارات البعد الرابع (الروح المعنوية) البعد الخامس:

F5= 12.01848 و(**P5= 0.00000 < 0.05**) إذن هناك فروق ذات دلالة بين عبارات البعد الخامس (الرضا الوظيفي) أما بالنسبة للمقياس ككل: **F**= 9.84 و(**P = 0.00000 < 0.05**) هناك فروق ذات دلالة بين عبارات المقياس ككل.

تحليل مستوى العلاقات الإنسانية للقياس ككل: من خلال حساب النسب المئوية لإجابات كل فرد من أفراد العينة، ومقارنة النسبة المئوية لكل فرد بالنسب الموجودة في الجدول الخاص بتحديد مستوى العلاقات الإنسانية ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بجميع أفراد العينة في الجدول التالي:

جدول رقد 03: يوضح مستوى العلاقات الإنسانية

المستوى	عدد الأفراد	النسبة ٪
مقبول	17	٪ 42.5
جيد	16	٪ 40
جيدا جدا	07	٪ 17.5
المجموع	40	٪ 100

من خلال الجدول يتضح أن مستوى العلاقات الإنسانية في مجال الدراسة في هذا البحث يتراوح ما بين مستوى وقبول وجيدا جدا أي من 50 ٪ إلى 90 ٪، حيث إن نسبة 42.5 ٪ من إجابات أفراد العينة تعبر عن مستوى مقبول من العلاقات الإنسانية بين المديرين والمعلمين.

في حين أن نسبة40 ٪ من إجابات أفراد العينة عبرت عن مستوى جيد من العلاقات الإنسانية بين المديرين والمعلمين، ونسبة 17.5 ٪ من إجابات أفراد العينة عبرت عن مستوى جيد جدا من العلاقات الإنسانية، ويمكن القول إن نسبة 82.5 ٪ من إجابات أفراد العينة تعبر عن مستوى من العلاقات الإنسانية يتراوح بين (مقبول – جيد).

تحليل مستوى العلاقات الإنسانية بالنسبة لكل بعد من الأبعاد وللمقياس ككل: من خلال إجابات أفراد العينة على عبارات كل بعد من الأبعاد وبعد حساب النسبة المئوية ومقارنتها بالنتائج الموجودة في الجدول الخاص بتحديد مستوى العلاقات الإنسانية (ملحق رقم 4) تم الوصول إلى النتائج التالية:

جدول رقم 04: يوضح مستوى العلاقات الإنسانية بالنسبة لكل بعد وللمقياس ككل:

المتغيرات / الأبعاد	مجموع إجابات كل بعد	النسبة المئوية ٪	المستوى
البعد الأول	1073	67.06	مقبول
البعد الثاني	1262	78.87	جيد
البعد الثالث	1069	66.81	مقبول
البعد الرابع	1043	65.18	مقبول
البعد الخامس	1237	77.31	جيد
مجموع إجابات المقياس ككل	5684	71.05	جيد

ومثال ذلك: النسبة المئوية للبعد الأول: 1600/1073 × 100 = 67.06 ٪

وهي تقع في المجال [50 ٪ - 70 ٪] في الجدول الخاص بتحديد مستوى العلاقات الإنسانية وتعبر هذه النسبة عن مستوى مقبول من العلاقات الإنسانية بين المعلمين والمديرين بالنسبة للبعد الأول المتمثل في القيادة، وبالنسبة للبعد الثاني المتمثل في الاتصال 78.87 ٪ تعبر هذه العلاقة عن مستوى جيد من العلاقات الإنسانية فيما يتعلق بالاتصال بين المديرين والمعلمين، والبعد الثالث: هو تفويض السلطة واتخاذ القرار حيث يمثل نسبة 66.81 ٪ وهي

تعبر عن مستوى مقبول من العلاقات الإنسانية، أما فيما يتعلق بالبعد الرابع وهو الروح المعنوية مثلت نسبة 65.18 ٪ وهي تعبر أيضا عن مستوى مقبول من العلاقات الإنسانية، وبالنسبة للبعد الخامس المتمثل في الرضا الوظيفي نسبته المئوية بلغت 77.31 ٪ وهي تعبر عن مستوى جيد من العلاقات الإنسانية. وفي الأخير كانت نسبة 71.05 ٪ بالنسبة لمجموع إجابات المقياس ككل وهي تعبر عن مستوى جيد من العلاقات الإنسانية بين المديرين والمعلمين.

والنتائج المتوصل إليها من خلال حساب النسبة المئوية لكل عبارة من عبارات جميع الأبعاد.

جدول رقم (05): يوضح النسبة المئوية لإجابات كل عبارة بالنسبة للبعد الأول وهو القيادة

العبارات	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية لعبارات ككل
العبارة 01	٪78.75	٪66.81
العبارة 02	٪60	
العبارة 03	٪58.75	
العبارة 04	٪83.12	
العبارة 05	٪65.62	
العبارة 06	٪63.12	
العبارة 07	٪64.37	
العبارة 08	٪66.25	
العبارة 09	٪61.25	
العبارة 10	٪66.87	

والمتأمل للجدول السابق يتضح له أن أكبر نسبة مئوية وهي 83.12٪ كانت للعبارة رقم (04) التي ترى أن مدير المدرسة بحكم وظيفته يطلب من المعلمين ويحفزهم على ضرورة بذل كل طاقاتهم نحو العمل، في حين نسبة 87.75٪ تؤكد على أن مدير المدرسة يستمد سلطته من عمله ومن خبراته ومن خلال شعور المعلمين بأهمية قيادته تبعا للنمط الذي يسلكه في التعامل معهم، وأيضا نسبة 66.87٪ ترى أن المدير يهتم بآراء المعلمين الخاصة بالعمل ويأخذ

ذلك بعين الاعتبار فأغلبية النسب تؤكد على أن بعد القيادة يلعب دورا كبيرا في تحديد نوع العلاقة بن المدير والمعلمين.

جدول رقم (06): يوضح النسبة المئوية لإجابات كل عبارة بالنسبة للبعد الثاني وهو الاتصال

العبارات	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية لعبارات ككل
العبارة 01	٪73.75	٪78.83
العبارة 02	٪78.12	
العبارة 03	٪98.12	
العبارة 04	٪71.25	
العبارة 05	٪81.25	
العبارة 06	٪79.37	
العبارة 07	٪78.12	
العبارة 08	٪68.12	
العبارة 09	٪76.25	
العبارة 10	٪75	

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 98.12٪ تؤكد على أن مدير المدرسة يتولى إدارة الاجتماعات المدرسية بحكم وظيفته ومنصبه في حين نسبة 81.25٪ تؤكد بأن اجتماع مدير المدرسة بكل المعلمين يكون في جو من الألفة والاحترام المتبادل، ونسبة 78.12٪ تؤكد على أن مدير المدرسة يقوم بمساعدة المعلمين على الاشتراك في المناقشة أثناء الاجتماع بهم فالاجتماع يمكن اعتباره قناة فعالة تساهم في اتصال المدير بالمعلمين وتكوين علاقة معهم.

جدول رقم (07) يوضح النسبة المئوية لإجابات كل عبارة بالنسبة للبعد الثالث وهو تفويض السلطة واتخاذ القرار

العبارات	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية لعبارات ككل
العبارة 01	٪83.12	٪66.24
العبارة 02	٪60	
العبارة 03	٪63.75	
العبارة 04	٪89.37	
العبارة 05	٪54.37	
العبارة 06	٪72.05	
العبارة 07	٪70.62	
العبارة 08	٪56.87	
العبارة 09	٪61.87	
العبارة 10	٪50	

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 89.37٪ تؤكد أن المعلمين يحققون المزيد من الإنجاز عندما تكون لديهم حرية التصرف، في حين أن نسبة 83.12٪ تبين أن مدير المدرسة يقوم بتحديد الأهداف المراد تحقيقها وذلك بمشاركة المعلمين وأيضا نسبة 72.50٪ ترى بأن المدير يستمر في مراقبة تنفيذ الأعمال التي يقوم بتفويضها لبعض المعلمين، فأغلبية النسب تؤكد بأن المدير يقوم بتفويض بعض سلطاته إلى المعلمين وأيضا مشاركته لهم أثناء اتخاذه لبعض القرارات المتعلقة بأمور المدرسة.

جدول رقم (08) يوضح النسبة المئوية لإجابات كل عبارة بالنسبة للبعد الرابع وهو الروح المعنوية

العبارات	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية لعبارات ككل
العبارة 01	٪53.12	٪64.81
العبارة 02	٪87.50	
العبارة 03	٪75	
العبارة 04	٪38.75	
العبارة 05	٪86.25	
العبارة 06	٪60	
العبارة 07	٪58.12	
العبارة 08	٪57.50	
العبارة 09	٪63.75	
العبارة 10	٪68.12	

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 87.50٪ تؤكد على أن المعلمين يساعدون بعضهم البعض عند حدوث بعض الأزمات، ونسبة 86.25٪ ترى أن المعلمين يشعرون بأنهم أنجزوا شيئا له قيمة في العمل الذي يقومون به، ونسبة 75٪ ترى بأن الجو الذي يجتمع فيه المعلمون مع بعضهم البعض يسوده نوع من المرح، وأيضا نسبة 68.12٪ ترى أن هناك جوا من الصداقة والوضوح بين مدير المدرسة والمعلمين ومن خلال النسب السابقة يتضح أن مستوى الروح المعنوية للمعلمين مرتفع بدرجة تسهل عليهم القيام بوظائفهم.

جدول رقم (09): يوضح النسبة المئوية لإجابات كل عبارة بالنسبة للبعد الخامس وهو الرضا الوظيفي.

العبارات	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية لعبارات ككل
العبارة 01	٪90	٪77.31
العبارة 02	٪83.75	
العبارة 03	٪87.50	
العبارة 04	٪88.12	
العبارة 05	٪70	
العبارة 06	٪64.37	
العبارة 07	٪65	
العبارة 08	٪65.62	
العبارة 09	٪90	
العبارة 10	٪68.75	

يتضح من الجدول أعلاه أن المعلمين يشعرون أن العمل الذي يقومون به في وظيفتهم هام وضروري وهذا ما يجعلهم يستخدمون كل قدراتهم وإمكاناتهم في أداء هذا العمل وهذا ما توضحه النسبة المتمثلة في 90٪ ، ونسبة70٪ تبين أن هناك ثقة متبادلة بين المعلمين والمدير، هذه الثقة تنعكس على أداء المعلمين ورضاهم المهني.

وخلاصة لما سبق أنه من خلال محاولة تحديد مدى تحقق جميع عبارات المقياس، اتضح أن أغلبية العبارات كانت تفوق80٪ باستثناء العبارة رقم (04) بالنسبة للبعد الرابع حيث حققت أقل درجة مقارنة بالعبارة رقم (03) بالنسبة للبعد الثاني التي حققت أعلى درجة.

تفسير نتائج البحث على ضوء الفرضيات المعتمدة:

بناء على ما تقدم في البحث في جانبيه النظري والميداني فإنه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها إثبات صحة الفرضيات أو نفيها.

1-الفرضية الأولى:

توجد علاقات إنسانية بين المديرين والمعلمين بالمدارس الابتدائية. يتبين من خلال نتائج المقياس أن نسبة42,5٪ من أفراد العينة عبرت عن وجود مستوى مقبول من العلاقات الإنسانية، نسبة40٪ عبرت عن وجود مستوى جيد من العلاقات الإنسانية، في حين نسبة17,5٪ تعبر عن وجود مستوى جيد جدا من العلاقات الإنسانية، أي أن النسبة الإجمالية تفوق82,5٪ وهي محصورة بين مستوى مقبول وجيد وبالتالي يمكن القول بأن الفرضية محققة.

2-الفرضية الثانية:

يرى المعلمون أن هناك علاقة بين النمط القيادي للمديرين وبين أدائهم المهني.

من خلال نتائج المقياس نجد أن نسبة 67.06٪ أكدت على أهمية بعد القيادة في تحديد مستوى العلاقات الإنسانية ويمكن تدعيم هذا القول من خلال حساب النسبة المئوية عن عبارات البعد الأول (القيادة) حيث أكدت نسبة 83.12٪ (عبارة 4 البعد الأول) أن مدير المدرسة يطلب من المعلمين بذل كل طاقاتهم في مجال أداء مهامهم، كما أكدت نسبة 78.75٪ (عبارة 1 البعد الأول) أنها تولي أهمية كبرى للمدير كشخص قائد يبسط سلطته انطلاقا من عمله وخبراته، كما ترى نسبة 66.87٪ (عبارة 8 البعد الأول) من إجابات أفراد العينة أن المدير كقائد يولي أهمية كبرى لآراء المعلمين الخاصة بأدائهم المهني، وبما أن النسبة الإجمالية للإجابات على عبارات البعد الأول ككل تفوق 66.81٪ فإن الفرضية محققة.

3-الفرضية الثالثة:

توجد قنوات اتصال فعالة تربط بين المديرين والمعلمين، يتبين من خلال نتائج المقياس أن نسبة 78.87٪ من إجابات أفراد العينة تؤكد على أهمية ودور الاتصال في تحديد مستوى جيد من العلاقات الإنسانية بين المديرين والمعلمين، وأيضا من خلال حساب النسبة المئوية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني وهو الاتصال، يتضح أن نسبة 98.12٪ (العبارة 3 البعد

الثاني) من الإجابات تؤكد على أن مدير المدرسة وبحكم وظيفته يتولى إدارة الاجتماعات المدرسية التي يعقدها مع المعلين باعتبارها قناة اتصال فيما بينهم، في حين أن نسبة 81.25٪ (العبارة 5 البعد الثاني) تؤكد أن اجتماع مدير المدرسة بالمعلمين يكون في جو تسوده الألفة والاحترام المتبادل، وأيضا نسبة 78.12٪ (العبارة 7 البعد الثاني) ترى بان المدير يعمل على مساعدة المعلمين أثناء الاجتماع بهم على الاشتراك في الحوار والمناقشة وبأداء آرائهم، بما أن النسبة الإجمالية لجميع إجابات عبارات البعد ككل تفوق 78.83٪ وهذا يدل على أن هناك قنوات اتصال فعالة تربط بين المديرين والمعلمين وبالتالي الفرضية محققة.

4-الفرضية الرابعة:

توجد علاقة بين اتخاذ المديرين للقرارات وبين آراء المعلمين فيها.

يتبين من خلال ما تم عرضه في السابق أن نسبة 66.81٪ من إجابات أفراد العينة تؤكد على أن بعد تفويض السلطة واتخاذ القرار كبعد من الأبعاد المحددة للعلاقات الإنسانية يسهم بدرجة كبيرة في تحقيقها وذلك بمستوى مقبول، أما فيما يتعلق بالنسب المئوية لعبارات هذا البعد يتبين أن نسبة 89.37٪ (عبارة4 البعد الثالث) من الإجابات تؤكد على أن المعلمين يحققون المزيد من الإنجازات عندما تكون لديهم الحرية في التصرف وإبداء آرائهم. فيما تبين نسبة 83.12٪ (العبارة 1 البعد الثالث) أن المدير يحدد الأهداف الواجب تحقيقها وذلك بحضور المعلمين والأخذ بآرائهم، في حين نسبة 70.62٪ (العبارة 7 البعد الثالث) تؤكد على أن المدير لديه معلومات دقيقة عن قدرة وكفاءة المعلمين الذين يقوم بتفويضهم في بعض الأعمال، وبما أن النسبة الإجمالية لجميع إجابات عبارات البعد ككل تفوق 66.24٪ فإن الفرضية محققة.

5-الفرضية الخامسة:

توجد علاقة بين اهتمام المديرين بالمعلمين وبين رفع روحهم المعنوية.

يتبين من خلال نتائج المقياس أن نسبة 65.18٪ من أفراد العينة تؤكد على أهمية زيادة الروح المعنوية داخل الجو أو الحقل المدرسي في تحسين العلاقات الإنسانية، أما فيما يتعلق بالنسب المئوية للإجابات المتعلقة بعبارات هذا البعد تبين أن نسبة 86.25٪ (عبارة 5 البعد الرابع) تؤكد على أن هناك نوعا من الثقة المتبادلة بين المدير والمعلمين داخل المدرسة ونسبة 87.50٪ (عبارة 2 البعد الرابع) تبين أن المعلمين ينجزون مهامهم في حيوية ونشاط سبب الثقة

والاحترام المتبادل بينهم وبين المديرين يزيد من الروح المعنوية لديهم، وبالتالي يشعرون بأنهم أنجزوا شيئا له قيمة وذلك بنسبة 60٪ (العبارة 6 البعد الرابع)، ونسبة 68.12٪ (العبارة 10 البعد الرابع) تؤكد على أن العلاقة بين المدير والمعلمين يسودها جو من الصداقة والوضوح، وبما أن النسبة الكلية للإجابات تفوق 64.81٪ فإن الفرضية محققة (جدول رقم 8).

6- الفرضية السادسة:

توجد علاقة بين رضا المعلمين عن عملهم وبين ما يحصلون عليه من تقدير واحترام، يتبين من خلال نتائج المقياس أن نسبة 77.31٪ من إجابات أفراد العينة تؤكد على أن رضا المعلمين عن أدائهم المهني يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق مستوى جيد من العلاقات الإنسانية بينهم وبين المدير (جدول رقم 4)، في حين نسبة 90٪ (عبارة 9 البعد الخامس) من إجابات أفراد العينة تؤكد على أن المعلمين يستخدمون كل قدراتهم وإمكاناتهم في أداء أعمالهم الوظيفية، كما أن نسبة 83.75٪ (العبارة2 البعد الخامس) من الإجابات تعبر عن أن المعلمين ينجزون أعمالهم بحيوية ونشاط، ونسبة 64.37٪ (العبارة 6 البعد الخامس) تؤكد على أن المعلمين يحصلون على نوع من التقدير والاعتبار على ما تم تحقيقه وإنجازه في عملهم، وأيضا نسبة 65٪ (العبارة 7 البعد الخامس) ترى أن المعلمين يشعرون بأن مهنة التدريس تتيح لهم فرصة التقدير والاعتبار الشخصي، وبما أن النسبة الإجمالية لإجابات عبارات البعد ككل تفوق 77.31٪ فالفرضية محققة.

مقترحات البحث:

1/2: اقتراحات خاصة بالمديرين:

على المدير اتباع أسلوب قيادي ديمقراطي يتيح له فرصة ممارسة مهنته على أكمل وجه وهذا يعود بالفائدة عليه وعلى المعلمين.

على المدير تكوين علاقة مهنية جيدة مع المعلمين يكون أساسها التقبل والاحترام والمناقشة الهادفة.

على المدير الأخذ بآراء المعلمين أثناء اتخاذ القرارات الخاصة بالمدرسة.

على المدير الاهتمام بأداء المعلمين والمساواة فيما بينهم حتى يسود جو من الصداقة والوضوح.

2/2: اقتراحات خاصة بالمعلمين:

على المعلم القيام بالدور المنوط به وإنجازه بصورة تسمح له بالرضا عن أدائه.

على المعلم أن يضع في اعتباره أن المدير له سلطة عليه وعلى المدرسة وضرورة احترام هذه السلطة.

على المعلم استخدام كل قدراته وإمكاناته في أداء عمله الوظيفي.

الخلاصة:

بعد عرض الجانب النظري لهذا البحث والنتائج المتوصّل إليها في الجانب الميداني يتضح أن العلاقات الإنسانية مهمة وضرورية لتطوير العملية التعليمية والرفع من شأنها، وذلك من خلال تجسيد هذه العلاقات على أرض الواقع، وفقا للأبعاد المحددة لها، فالنمط القيادي للمدير مهما كان أسلوبه يلعب دورا في تحديد نوع العلاقة بينه وبين المعلمين فالمدير الذي يتبع الأسلوب الديمقراطي في قيادته يسمح بخلق نوع من الاحترام والتقدير داخل الحقل المدرسي، دون أن ننسى المعلم الذي يسمح بفتح قنوات الاتصال بينه وبين زملائه أو بينه وبين المدير، فوجود علاقة تعاون واتصال فيما بينهم تسمح هي الأخرى بتفويض المدير لبعض من سلطته لاتخاذ القرارات مع المعلمين والأخذ برأيهم والوصول بالمدرسة إلى مستوى أفضل، وكذلك مدى مساندة المدير للمعلمين في حل مشاكلهم الشخصية، وتسوية خلافاتهم، مما يؤدي إلى رفع روحهم المعنوية وتحقيق رضاهم الوظيفي وذلك بشعورهم أن العمل الذي يقومون به في وظيفتهم هام وضروري.

هذا وقد كشف هذا البحث عن وجود علاقات إنسانية في المدارس الابتدائية، وأن كلا من المدير والمعلم كانت له مساهمة فعالة في تحقيق هذه العلاقة.

قائمة المراجع:

1- إبراهيم عصمت مطاوع: الإدارة التعليمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2003.

2- أحمد إبراهيم أحمد: نحو تطوير الإدارة المدرسية، دار الفرقان، الإسكندرية، 1985م.

3- أحمد إبراهيم أحمد: العلاقات الإنسانية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001م.

4- أحمد إبراهيم أحمد: الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الهادف الحديثة، الإسكندرية، 2002.

5- أحمد إبراهيم أحمد: تحديث الإدارة التعليمية، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، 2002م.

6- أحمد إبراهيم أحمد: الإدارة المدرسية في مطلع القرن الحادي عشر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003م.

7- أحمد عزت: علم النفس الصناعي، الدار القومية للطباعة، الإسكندرية، 1965 م.

8- أحمد ماهر: السلوك التنظيمي، مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001م.

9- أحمد ماهر وآخرون: الإدارة، المبادئ والمهارات، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2001، 2002م.

10- إسماعيل محمد أيوب: الإدارة المدرسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001م.

11- إيهاب صبيح محمد رزيق: الإدارة الأسس والوظائف، ط2، الدار العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

12- بديع محمود القاسم: علم النفس المهني بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001م.

13- تيسير الدويك، حسن ياسين: أسس الإدارة التربوية والمدرسية والإشراف التربوي، ط2، دار الفكر للطباعة، عمان، 1998م.

14- تيصفا جيبر ميدين، بيتر شافير، ترجمة سلامة عبد العظيم حسين: تحديات القيادة الفعالة، ط1، دار الفكر، الأردن، 2005م.

15- جابر عبد المجيد جابر: سيكولوجية التعلم ونظريات التعليم، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1982م.

16- جودت عزت عطوي: الإدارة المدرسية الحديثة، ط1، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001م.

17- جودت عزت عطوي: الإدارة التعليمية والإشراف التربوي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001م.

18- جوزيف ستراوب: المدير المبتدئ، ترجمة خالد عبد الله الشقري، ط1، دار نهضة الشرق، القاهرة، 2001م.

19- سامي سلطي عريفج: الإدارة التربوية المعاصرة، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001م.

20- سعيد عيد مرسي: الإيديولوجية ونظرية التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.

21- سهير كامل أحمد: علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، 2001م.

22- شعبان علي حسن السيسي: أسس السلوك الإنساني بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2002م.

23- ماجدة العطية: سلوك المنظمة سلوك الفرد والجماعة، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003م.

24- مجدي أحمد محمد عبد الله: علم النفس العام، دراسة السلوك الإنساني وجوانبه، دار المعرفة الجامعية، الازاريطة، 1997م.

25- محمد أيوب شحيمي: دور علم النفس في الحياة المدرسية، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1994م.

26- محمد بن حمودة: علم الإدارة المدرسية نظرياته وتطبيقاته في النظام التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

27- محمد حسن العمايرة: مبادئ الإدارة المدرسية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.

28- محمد مصطفى الديب: علم النفس الاجتماعي التربوي، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2003م.

29- محمد سعيد أنور سلطان: السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003م.

30- محمود محمد أبو عابد: المرجع في الإشراف التربوي والعملية الإشرافية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2005م.

31- عباس محمد عوض: علم النفس الصناعي والمهني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الأصول العلمية والتوجهات المستقبلية لمدير القرن الحادي والعشرين، المكتبة المصرية، 2006م.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

64، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.

ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48

البريد الالكتروني: markazbassira2009@hotmail.fr / markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....

العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراســـات أدبيـة
- ☐ دراسات إستراتيجية
- ☐ دراســـات إسلامية
- ☐ دراســـات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراســـات نفسية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية : Ccp 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاست**لام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة